وبعدما أصبح المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم معروفا في أوساط تجارة المخدرات على الصعيد الدولي، تمكن من تكوين علاقات واسعة مع كبار تجار المخدرات في المغرب ودول الساحل والصحراء، وتعرف على عدة أشخاص في مجال الإتجار الدولي بالمخدرات سواء المهربين أو مزارعي القنب الهندي بشمال المغرب، ومن بينهم المسمى **عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)** وعناصر شبكته الإجرامية، والذي أنجز معه عدة عمليات تهريب مخدرات منذ سنة 2006، لذلك فإنه عندما قرر سنة 2013 المجيء إلى المغرب والاستقرار به، قام شريكه في هذا المجال المدعو "أمومن" **AMOMEN** من دولة النيجر بربط الإتصال لتحقيق هذه الغاية بالمسمى **عبد النبي بعوي** الذي كان المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم** على اتصال دائم به عبر الهاتف عند التنسيق معه في عمليات تهريب المخدرات، دون أن يقابله بصفة شخصية، وهو الأمر الذي لم يتم سوى بعد حلوله بالمغرب سنة 2013 والتقائه به بمدينة وجدة بتزكية من صديقه النيجري المذكور من أجل الاستقرار بالمغرب وجعله مركزا لنشاطه في ميدان التهريب والاتجار الدولي في المخدرات بمشاركة عناصر شبكة المسمى عبد النبي بعوي التي تنشط في هذا المجال.

وبخصوص تعامل المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم مع شبكة المسمى **عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)** في مجال تهريب المخدرات على الصعيد الدولي، فيمكن الحديث عن فترتين زمنيتين:

*** فترة ما قبل بناء الخندق الأمني (2006- 2013):** حيث تميزت هذه الفترة بتهريب كميات من المخدرات تقدر بحوالي 3 أطنان الى 6 أطنان من مخدر الشيرة في كل مرة يتم تهريبها عبر منطقة الراشيدية والريش ورأس الخنفرة حيث كان المسمى **عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)** يستعين بمجموعة من مساعديه الذين يتولون التنسيق معه من بينهم: **إسماعيل المعطم الملقب بولد الريفية، الطيبي العربي، علال حجي، بلقاسم مير، عبد الرحيم بعوي، كريم باتريك بلمهدي الملقب بـ "كاراكاس"، برحيلي بنزيان وعبد القادر برحيلي** حيث يتم نقل المخدرات بواسطة سيارات رباعية الدفع عبر التراب الجزائري وخصوصا منطقة تمنراست في الجزائر ثم النيجر ثم الأراضي الليبية، حيث قام المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم** خلال هذه المرحلة إجمالا بتهريب كمية 200 طن من مخدر الشيرة لفائدة المسمى **عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)** وذلك مقابل 140 إلى 160 ألف أورو للطن حسب المسالك المتبعة وحسب المسافة المقطوعة.

*** فترة ما بعد بناء الخندق الأمني (2013):** بعد بناء الخندق الأمني بين المغرب والجزائر أصبح تهريب المخدرات بكميات كبيرة مستحيلا عبر المسالك الصحراوية المعتادة، وبالتالي فقد تم تغيير المسارات الخاصة بتهريب المخدرات حيث أصبحت هذه الكميات تنقل على طول الصحراء المغربية في اتجاه مدينة السمارة ثم منطقة "الحنيك" في اتجاه منطقة تامنراست بالجزائر ثم في اتجاه النيجر ثم دولة ليبيا، كما أن المرحلة الصعبة في عملية تهريب المخدرات هي عبورها من التراب المغربي لكون بعد ذلك تصبح عملية نقلها الى الأراضي الليبية أو المصرية سهلة نظرا لطبيعة المنطقة الصحراوية من جهة ومن جهة ثانية نظرا للثقة التي يحظى بها كل طرف متدخل في هذه المرحلة.

* ومن بين العمليات التي تم إنجازها من طرف هذه الشبكة خلال هذه المرحلة ثلاث عمليات لتهريب المخدرات انطلاقا من المغرب تمت بين سنة 2013 وسنة 2015، وذلك على الشكل التالي:

العملية الأولى: انصبت على تهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة سنة 2013 لحساب المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)، حيث قام المواطن المالي الحاج احمد بن ابراهيم بتسليم المبلغ الخاص بتنفيذها والذي بلغ أزيد من 11 مليون درهم بعملة الأورو لكل من المسميين سعيد الناصري وعبد الواحد لغزاوي وشقيقه سعيد لغزاوي وذلك بالفيلا الخاصة بزوجته السابقة المسماة لطيفة رأفت المتواجدة بحي السويسي بالرباط. وهي العملية التي تمت بنجاح بعدما شارك في تنفيذها كل من المسمين عبد النبي بعوي وعبد الرحيم بعوي وبلقاسم مير، وتم تهريبها عبر البحر إلى السواحل المقابلة لمدينة طبرق إلى تاجر المخدرات الليبي المدعو الحاج ناصر الملقب بـ"بوراس"، والذي قام بدوره بتسليمها بالتراب المصري بمنطقة تسمى النجيلة (NJILA) لتاجر مخدرات آخر يدعى الحاج عطية والذي ينحدر من قبيلة اولاد علي بنفس المنطقة.

العملية الثانية: انصبت على تهريب كمية 10 أطنان من مخدر الشيرة، وقد قام المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بمناقشة تفاصيل تنفيذها مع المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) بورش لتكسير الأحجار بطريق وجدة في إتجاه مدينة السعيدية وذلك بحضور صهر هذا الأخير المسمى بلقاسم مير وسعيد الناصري، كمية المخدرات المذكورة تم تحميلها على متن باخرة تعود ملكيتها للمسمى كريم باتريك بلمهدي تحمل إسم الصفصاف غير أن هذه العملية تم إجهاضها من قبل الحرس المدني الإسباني في عرض البحر.

وبعد تضييق الخناق على عمليات تهريب المخدرات عبر المسالك الصحراوية فقد فكر المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) في طريق آخر لتهريب المخدرات وإيصالها الى زبنائه المدعوين الحاج ناصر ويوسف الدخيل بليبيا وذلك عن طريق جلب المخدرات من منطقة إيكاون وتهريبها عبر شواطئ السعيدية والناظور، حيث يتكلف بهذه العملية لفائدة المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) عدة أشخاص منهم: عبد الواحد لغزاوي، السعيد لغزاوي، عبد الرحيم العمراني الملقب ب" الشركة"، الحاج عيسى وصهره محمد زريقة (رأس مرطس)، كما يتولى عملية التنسيق لتنفيذ هذه العملية كل حسب دوره كل من : الحاج مليلية (صراف ومقاول)، عبد اللطيف الحفظلاوي (صهر الحاج مليلية)، كريم الملقب ب" غوردو"، سعيد الملقب ب" فيراي"، ومصطفى (صراف).

العملية الثالثة: انصبت على تهريب كمية 40 طن من مخدر الشيرة موضوع البحث، وهي التي تم إحباطها بمدينة الجديدة سنة 2015 وأصبح المواطن المالي الحاج أحمد ابراهيم مبحوثا عنه لأجلها. حيث كان مقررا توزيع كمية 40 طن من مخدر الشيرة المحجوزة إلى قسمين:

* 15 طن سيتم نقلها بحرا إلى موريتانيا ومن ثم سيتم نقلها برا إلى ليبيا وتسليمها لتاجر المخدرات المدعو الحاج ناصر.

* 25 طن سيتم نقلها الى عمق المياه الدولية بقصد الإلتقاء بسفن تجارية قادمة من ميناء سانطوس بساو باولو بالبرازيل محملة بكميات من مخدر الكوكايين حيث تتم عملية المقايضة وتبادل السلع في أعالي البحار بعيدا عن مراقبة السلطات الأمنية (1 طن من مخدر الكوكايين مقابل 05 أطنان من مخدر الشيرة).

ورغم مشاركة المواطن المالي المذكور في تهريب هذه الكمية وتنظيم سيرها، فإنه كان إبان إحباطها رهن الاعتقال بالسجن بموريتانيا، فتلقى بعد مرور عدة أيام على عملية الحجز المذكورة اتصالا هاتفيا من المسمى سعيد الناصري الذي كان برفقته شريكيهما عبد النبي بعوي وبلقاسم مير، وأخبره ثلاثتهما أن الشحنة المذكورة قد تم حجزها من قبل السلطات المغربية، وبناء على تحذيراتهم قام المواطن المالي المذكور بالاتصال بالشخص المكلف بمتابعة هذه

الشحنة الذي قام بدوره بالاتصال بمواطن تركي يدعى "بختيار يلمز" الذي كان يقود الباخرة التي كانت ستقوم بنقل كمية المخدرات المحجوزة وطلب منه مغادرة المياه الإقليمية المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب عناصر شبكة عبد النبي بعوي وسعيد الناصري، فإن جزء من كمية 40 طن من المخدرات المحجوزة يقدر بحوالي 08 أطنان ترجع ملكيته إلى كل من المسمى **الطيبي العربي** (بطاقة تعريفه الوطنية عدد: **FD20360**) وشريكه المسمى **اسماعيل المعلم** الملقب بـ **"ولد الريلية"** اللذان سبق للمواطن المالي المذكور أن أنجز لفائدتهما عدة عمليات تهريب للمخدرات بلغت حمولتها الإجمالية حوالي 50 طن من مخدر الشيرة.

أما بخصوص **عائدات تجارة المخدرات** التي يتحصل عليها المسمى **عبد النبي بعوي** (الملقب بـ **المالطي والوجدي**) فإنه يكلف المسمى **فؤاد اليزيدي** بتهريب مبالغ مالية بعملة الأورو بواسطة الدراجات المائية من شواطئ السعيدية الى الشواطئ الجزائرية بغرض تسلميها لأعوان المسمى **ابراهيم بودخيل** وهو برلماني جزائري سابق، هذا الأخير يتولى تحويل هذه الأموال بطرقه الخاصة الى فرنسا لفائدة المسمى **عبد النبي بعوي** (**الملقب بـ المالطي والوجدي**)، كما يقوم هذا الأخير بتحويل جزء من أمواله العائدة من تجارة المخدرات إلى هولندا عبر مساعده المدعو **الحاج مليلية**.

وفي نفس الصدد، فإن المسمى **عبد النبي بعوي** (**الملقب بـ المالطي والوجدي**) يستعين في إطار نشاطاته المختلفة بخدمات صيارفة آخرين أمثال **حسن أجبلي** والمسمى **هشام الوافي** و**خالد مصلح** بمدينة الدار البيضاء.و**عبد العالي الغماري** بمنطقة بني أدرار وغيرهم.

أما بخصوص دور المسمى **سعيد الناصري** ضمن هذه الشبكة الإجرامية، فإضافة إلى مشاركته بكميات من المخدرات ضمن الكمية المعتزم تهريبها سواء فيما يتعلق بكمية 40 طن التي تم حجزها بمدينة الجديدة أو في عمليتين أخريتين لتهريب مخدر الشيرة من النوع الممتاز "الغلية" سنة 2014 كما سيتم تفصيل ذلك لاحقا، فهو يقوم أيضا بدور المنسق بين أفراد هذه الشبكة وباقي أفراد الشبكات الإجرامية المتعاملين معها، كما يعد المسؤول الأول عن اللوجستيك وعن العلاقات العامة بما في ذلك التعامل مع أفراد القوات العمومية من أجل تسهيل تنفيذ عمليات التهريب الدولي للمخدرات.

عناصر هذه الشبكة الإجرامية ظلوا في تنسيق تام مع المسمى **الحاج احمد بن ابراهيم** حتى بعد اعتقاله سنة 2015 وسجنه بموريتانيا الذي قضى فيه 04 سنوات، واستمر التواصل معه حتى بعد الإفراج عنه من السجن بموريتانيا سنة 2019 ودخوله إليه مجددا في نفس السنة بعد عودته إلى المغرب، وهو ما أثبتته التحريات التقنية الهاتفية التي أوضحت تواصلهم المستمر مع السجين المذكور وهو بالسجن في موريتانيا والمغرب لمدة 08 سنوات، كان خلالها المكلف بالتنسيق داخل هذه الشبكة المسمى **سعيد الناصري** هو صلة الوصل بين هذا السجين وبين زعيم الشبكة **عبد النبي بعوي**، إضافة إلى تزويد هذا السجين بعدة مبالغ مالية كانوا يرسلونها إليه طيلة فترة سجنه سواء من طرف **عبد النبي بعوي** أو **سعيد الناصري**، ويطمئنانه بعدم وجود أية مشاكل قضائية في شأنه في صلة بقضية حجز 40 من مخدر الشيرة بمدينة الجديدة، مما يدل على تأكيد العلاقة المشبوهة التي تجمعهما بمهرب المخدرات المالي المذكور، التي لم يمنعها اعتقاله من أجل تورطه في قضايا ذات صلة بنشاطه الإجرامي المذكور الذين كانوا على علم تام به.

وقد تخلل بين هذين الفترتين السجنيتين، فترة قصيرة بعد الإفراج عنه من السجن بدولة موريتانيا بتاريخ 03 يونيو سنة 2019 بعدما قضى 04 سنوات من الإعتقال، توجه خلالها

المواطن المالي برا إلى دولة السنغال قضى فيها حوالي خمسة عشرة يوما، وخلال هذه الفترة أجرى عدة إتصالات هاتفية مع المسمى سعيد الناصري عبر رقمه الهاتفي 06.61.13.57.57، تحدثا خلالها حول الترتيبات التي قام بها هذا الأخير لتسوية وضع مهرب المخدرات المالي المذكور بخصوص تورطه في قضية حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة بمدينة الجديدة، فأخبره المسمى سعيد الناصري أنه يمكن له السفر والقدوم إلى المغرب في أي وقت لكونه لم تتخذ في حقه أية تدابير أمنية.

كما أرسل المواطن المالي المذكور وهو بالسنغال إلى المسمى سعيد الناصري بمدينة الدار البيضاء مبلغ ثمانية ملايين درهم عن طريق المدعو عبد السلام الزعيم أحد تجار المخدرات بدولة ليبيا، من أجل تخصيص جزء من هذا المبلغ لتغطية مصاريف الإصلاحات التي ادعى له سعيد الناصري بأنه أحدثها بالفيلا المتواجدة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء، في حين أن شطرا من هذا المبلغ كان من المفترض أنه سيسترجعه منه متى حل بالمغرب، إلا أنه بعد دخوله إلى السجن عند عودته إلى المغرب وعده المسمى سعيد الناصري باستغلال بقية هذا المبلغ في إجراءات ترحيل السجين المالي من المغرب بالاستفادة من علاقته بالسيد عبد اللطيف وهبي.

وقد حاول الحاج أحمد بن إبراهيم خلال أطوار محاكمته بالمغرب التهرب من صلته بالشاحنة التابعة لشركته التي تم ضبطها محملة بالمخدرات بمدينة الجديدة، عبر توفير وثائق مزورة ومشكوك في مصدرها ولكن دون جدوى. كما علم خلال تواجده بالسجن بأن المسمى سعيد التزروتي المعتقل معه على ذمة نفس القضية قد قام بالإدلاء لهيئة المحكمة بمعطيات غير صحيحة مفادها أن تاجر المخدرات المسمى الطيبي العربي ليس هو الشخص المقصود بتصريحاته وبالتالي قامت هيئة لمحكمة بالإفراج عن هذا الأخير، كما تقدم منه بدوره المسمى سعيد التزروتي وأخبر السجين المالي المذكور بداخل السجن بأنه يود طواعية تحرير إشهاد بإسمه يعترف من خلاله بكون الشاحنة موضوع البحث تخصه وذلك بغرض تبرئة المسمى الحاج احمد بن ابراهيم من التهمة المنسوبة إليه.

المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم قام في غضون سنة 2022، بتوجيه 07 شكايات الى السلطات القضائية المختصة عن طريق مكتب الضبط القضائي بالسجن المحلي الجديدة 02 ضد المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) والمدعوة سميرة التي تعمل لفائدته وفؤاد اليزيدي وبلقاسم مير من أجل الإستيلاء على أموال الغير والنصب غير أن هذه الشكايات قد تم إحالة معظمها على الدوائر القضائية بمدينة وجدة وبقيت دون أن يتم تحريك أية دعوى بخصوصها.

بناء على المعطيات السابقة، فإن البحث الذي تم إجراؤه بناء على تصريحات المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم قد أفضى الى الوقوف على مجموعة من الحقائق والمعطيات تتعلق بوجود شبكة إجرامية متخصصة في التهريب الدولي للمخدرات وتبييض الأموال المتحصلة من هذا النشاط، كما تم الوقوف على تورط مجموعة من الأشخاص ضمن هذه الشبكة الإجرامية التي أنجزت عدة عمليات تهريب للمخدرات خارج التراب المغربي ومن بينها قضية حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة سنة 2015 بمدينة الجديدة، ويتعلق الأمر بالأشخاص الآتي ذكر أسمائهم:

... بعدم سواء في

1- المسمى عبد النبي بعوي:

المسمى عبد النبي بعوي عند مواجهته بتصريحات المواطن المالي المسمى الحاج احمد بن ابراهيم، صرح أنه في غضون شهر رمضان من سنة 2014 تعرف على هذا الأخير بمدينة السعيدية بمناسبة رغبة المواطن المالي المذكور في شراء سيارة من نوع رونج روفر كانت في ملكية المسمى عبد النبي بعوي، بعد ذلك، كما صرح بنشوء علاقة بينه وبين المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وأصبح يلتقي به بمدينة السعيدية مؤكدا أنه خلال أحد اللقاءات أخبره المواطن المالي المذكور برغبته في شراء شقة سكنية بدلا من إكتراء شقق مختلفة بهذه المدينة، فاقترح عليه بيعه شقة من الشقق التي كانت تمتلكها شركته المسماة BIJOUX IMMOBILIER وفعلا قام بشراء الشقة الأولى قبل أن يطلب منه بيعه شققا أخرى بنفس المشروع السكني حيث قام المسمى عبد النبي بعوي (حسب تصريحه) بتكليف المسؤولة التجارية سميرة شريف المسعودي بالتكفل بهذه العملية مؤكدا أن المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم قد إقتنى ست أو سبع شقق حسب ما بلغ إلى علمه.

المسمى عبد النبي بعوي صرح أنه بالرغم من لقاءاته المتكررة بالمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم إلا أن طباعهما وعاداتهما لم تكن متوافقة بحكم رغبة المواطن المالي في السهر وتناول الخمور في حين كان هو معتاد على العودة الى منزله في حدود العاشرة ليلا، كما أضاف أنه بعدما أفصح له المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم عن رغبته في الإستثمار بالمغرب فقد عرفه في هذا الإطار على المسمى سعيد الناصري بعد ذلك بلغ الى علمه أن المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم قد استقر بمدينة الدار البيضاء قبل أن يتصل به هذا الأخير هاتفيا ويطلب منه منحه شقته المتواجدة بحي المعاريف بالقرب من مقهى CHEZ PAUL حيث قبل المسمى عبد النبي بعوي هذا الطلب ومكنه من الشقة المذكورة (التي كانت مفروشة) وسكن بها حوالي شهر ونصف قبل أن يتصل ممثل سكان العمارة (السانديك) بالمسمى عبد النبي بعوي ويخبره بكون سكان العمارة يشتكون من تصرفات المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وعلى الخصوص الصخب والضجيج الذي يحدثه ليلا إبان السهرات التي يقيمها بنفس الشقة مما دفعه الى إمهاله مدة زمنية قصيرة من أجل مغادرة الشقة وتسلم مفاتيحها.

المسمى عبد النبي بعوي صرح أنه بعد مغادرة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم لشقته بحي المعاريف بقي على اتصال هاتفي به غير أن هذه الإتصالات الهاتفية بدأت تقل شيئا فشيئا خصوصا بعدما تعرفه على المسمى سعيد الناصري وتعرفه على اشخاص آخرين حيث بقيت هذه الوضعية على ما هي عليه لمدة سنتين أو أكثر قبل أن يتلقى اتصالا هاتفيا من المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم أخبره من خلاله أنه يتواجد بالسجن بدولة موريتانيا فعمل المسمى عبد النبي بعوي على قطع الإتصال به فورا ولم يعد يتصل به بعد ذلك مؤكدا أن علاقته إنقطعت بالمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم من وقتها.

المسمى عبد النبي بعوي أكد أنه سبق له أن إقتنى فيلا بحي كاليفورنيا باسم زوجته السابقة سامية موسى في غضون سنة 2009 على ما يتذكر قبل أن يقوم ببيعها لصهره المسمى مير بلقاسم سنة 2013، مدعيا أنه لا يعلم إن كان المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم قد سكن في الفيلا التي كانت في ملكية زوجته السابقة سامية موسى بحي كاليفورنيا بمدينة الدار البيضاء، كما صرح أنه ليس على علم بكون المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم قد استورد سيارات وشاحنات من دولة الصين، أو اقتنى منه أية شاحنات في هذا الصدد، كما نفى المسمى عبد النبي بعوي كونه قد زار المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بمعرض السيارات الذي افتتحه بمدينة الرباط لعرض وبيع هذه السيارات والشاحنات وذلك في غضون سنتي 2013 و 2014.

المتطلبة من قبل السلطات المغربية، مؤكدا انه في غضون صيف سنة 2014، تم بناء على
اوامر المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم إرسال خمس شاحنات إلى المسمى عبد النبي بعوي الذي
قام بإرسال سائقيه للقيام بقيادة هذه الشاحنات الى مدينة وجدة إحداها صفراء اللون من نوع
BENNE CARRIERE 8×4، مضيفا انه خلال هذا اليوم قدم السائقون إلى محطة الحافلات
بمدينة الرباط وبعد إكتشاف أن الشاحنات غير مزودة بالوقود الكافي لقيادتها الى مدينة وجدة
قام الأشخاص العاملون مع المسمى عبد النبي بعوي بإستدعاء شاحنة صهريجية محملة بالوقود
تخص شركة بعوي للأشغال العمومية (BIOUI TRAVAUX) حيث قام السائقون الذين
قدموا لقيادة الشاحنات بتزويد هذه الأخيرة بالوقود وقام المسمى توفيق زنطار بدوره بتزويدهم
بترقيم المرأب ..W18 ثم انطلق السائقون المذكورون كل على متن شاحنة في شكل قافلة من
الشاحنات في حين سبقهم المسمى توفيق زنطار والمسمى نبيل الضيفي على متن سيارة من
نوع داسيا بأوامر من مشغلهما الحاج أحمد بن ابراهيم حيث عند وصولهم لمحطة الإستراحة
العرجات توقف السائقون المذكورون بنية تناول وجبة الغذاء ثم مواصلة السير بعد ذلك غير أنه
بعد قيام المسمى توفيق زنطار بربط الإتصال هاتفيا بالمسمى عبد النبي بعوي، قام أحد
المسؤولين التابعين لشركته بمعاتبة السائقين هاتفيا (يتعلق الأمر بالمسمى نور الدين علالي)
وأمرهم بمواصلة السير الى غاية محطة الأداء بمدينة وجدة وهناك وجدوا المسمى نور الدين
علالي في انتظارهم فقام بأداء رسوم الطريق السيار لفائدة الشاحنات المذكورة وعند عبور
محطة الأداء المذكورة توجه المسمى توفيق زنطار إلى مدينة السعيدية رفقة نبيل الضيفي على
متن السيارة من نوع داسيا وقضيا المبيت بشقة من شقق مشغلهما المسمى الحاج أحمد بن
ابراهيم.

* تصريحات المسمى توفيق زنطار المضمنة بمحضر اقواله والتي جاء فيها أنه
في اليوم الموالي، وبسبب عدم تمكن السائقين من تشغيل ناقل الحركة الى الوراء بالشاحنات
المذكورة، فقد اتصل المسمى عبد النبي بعوي بالمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وطلب منه
إرسال المسمى نبيل الضيفي الى المستودع حيث تتواجد الشاحنات من أجل إرشاد السائقين الى
كيفية تشغيل ناقل الحركة الى الوراء حيث انتقل المسمى توفيق زنطار والمسمى نبيل الضيفي
على متن السيارة من نوع داسيا وهناك وجدا بالمستودع الشاحنات الخمسة متوقفة كما وجدا
المسمى عبد النبي بعوي بعين المكان وبعض العاملين معه. (هذه الوقائع أكدها كذلك المسمى
نبيل الضيفي بمحضر أقواله)

*تصريحات المسمى توفيق زنطار حول قدوم سائقين تابعين لشركة BIOUI
TRAVAUX الى مدينة الرباط وقيامهم بقيادة خمس شاحنات في اتجاه مدينة وجدة وركنها
بالمستودع الخاص بالشركة المذكورة بالقرب من السوق التجاري مرجان بنفس المدينة قد أكدها
كل من المسمى نبيل الضيفي بمحضر اقواله وكذا السائقون السابقون بشركة BOUI
TRAVAUX كل من محمد قاري، محمد الزياني وكذا المسمى نور الدين العلالي المسؤول عن
السائقين بشركة BIOUI TRAVAUX، فضلا عن المسمى سفيان لحبيس الذي أكد وجود
شاحنات صينية بحظيرة الشركة المذكورة وأن واحدة منها قد إنقلبت به في غضون سنة 2014.

* تصريحات المسماة سناء مرباح التي جاء فيها أنه عند تعيينها على راس
مصلحة ترتيب وتصنيف المقاولات بشركة BIOUI TRAVAUX، قامت بإنجاز
لوائح لتصنيف الموارد المادية للشركة ومن بينها المعدات والشاحنات حيث لم تجد أية
معلومات تخص هذه الشاحنات الخمسة من قبيل تاريخ الشراء والزبون الذي تم إقتناء
هذه الشاحنات عنه وكذا ثمن وتاريخ شرائها وكل ما توصلت به منذ عدة سنوات من
مصلحة المعدات هو أن هذه الشاحنات تتواجد بحظيرة الشركة منذ سنة 2015 ودون أي

لقد أثبتت مجريات البحث عدم صحة تصريحات المسمى عبد النبي بعوي سواء في علاقته بالمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم في مجال الإتجار الدولي في المخدرات أو نشاطه المالي غير المبرر كصورة من صور تبييض الأموال، فضلا عن تورطه جرائم أخرى وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال النقط التالية:

أ- **بخصوص تورطه في مجال الإتجار الدولي في المخدرات:**

* لقد أثبتت مجريات البحث صحة تصريحات المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم والتي جاء فيها أنه قام باستيراد عدد من السيارات بلغ عددها حوالي 61 سيارة و11 شاحنة من دولة الصين حيث حاول مرارا الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداول هذه العربات بالمغرب لكنه لم يفلح في ذلك بسبب عدم مطابقة هذه العربات للمواصفات الفنية المتطلبة من قبل السلطات المغربية مما دفعه إلى توزيعها على بعض معارفه من بينهم المسمى **عبد النبي بعوي** مؤكدا أنه قد أرسل لهذا الأخير سبع شاحنات على دفعتين حيث أرسل خمسا منها الى مدينة وجدة (عن طريق سائقي هذا الأخير الذين قدموا الى مدينة الرباط لهذا الغرض) مضيفا أن إحداهما كانت من صنف BENNE CARRIERE 8×4 SIZE-IVECO كما قام ببعث شاحنتين أخريين حمراوين لاحقا لفائدة المسمى عبد النبي بعوي أيضا حيث تم حجز شاحنة من هذه الشاحنات محملة بكمية مهمة من المخدرات سنة 2015.

* أن نتائج الأبحاث والتحريات الميدانية بخصوص الشاحنات السبع التي أرسلها المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم الى المسمى عبد النبي بعوي بمدينة وجدة قد تم حجز خمس منها من قبل عناصر هذه الفرقة بعدما حاول عمال شركة BIOUI TRAVAUX طمس أرقامها التسلسلية وقطعها الى أجزاء وتحويلها لخردة يسهل التخلص منها وذلك تنفيذا لأوامر المسمى عبد النبي بعوي وشقيقه عبد الرحيم بعوي في حين تم حجز الشاحنة السادسة سنة 2015 من قبل عناصر المكتب المركزي للأبحاث القضائية وهي محملة بكمية مهمة من مخدر الشيرة، أما بخصوص الشاحنة السابعة (كان لونها أحمر) فقد تبين حسب تصريح المسمى سفيان لحبيس (أحد السائقين السابقين لشركة BIOUI TRAVAUX) أنها قد تعرضت لحادث حيث إنقلبت بأحد الأوراش وتعرضت لأضرار بليغة قبل أن يتم نقلها بواسطة شاحنة لنقل الآليات PORTE CHAR الى مستودع الشركة بالقرب من السوق التجاري مرجان بمدينة وجدة دون أن يدري إن كان قد تم إصلاحها أو تفكيكها بصفة نهائية.

* تصريحات المسمى **توفيق زنطار** أنه في غضون صيف سنة 2014 وفي إطار عمله كمسير في المعرض الخاص بالشاحنات والسيارات الخاص بشركة AL FASSI BROTHERS AL KABIDA تقدم أمامه المسمى **عبد النبي بعوي** وبعد أن قام رفقته بجولة بالمعرض استفسره عن شهادة الموافقة الخاصة بالشاحنات 11 المتواجدة بالمعرض فأخبره أن الأمر لا زال في طور الإنجاز ثم غادر المسمى عبد النبي بعوي وبعد مرور شهر ونصف تقريبا عاد مرة أخرى إلى المعرض حيث التقى بالمسمى **توفيق زنطار** أمام باب المعرض واستفسره مرة أخرى عن شهادة الموافقة الخاصة بالشاحنات وبعد أن أجابه المسمى توفيق زنطار بالنفي أطلعه بأنهم لن يوفقوا في الحصول عليها مما يؤكد إهتمامه بالحصول على هذه الشاحنات.

* تصريحات المسمى **توفيق زنطار** خلال حديثه بخصوص 11 شاحنة التي تم استيرادها من دولة الصين والتي فشل المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم مرارا في الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداولها بالمغرب بسبب عدم مطابقة هذه العربات للمواصفات الفنية

معلومات أخرى عن التاريخ الفعلي لوصول هذه الشاحنات إلى الشركة، مضيفة أن هذه الشاحنات كانت تستخدم بداخل مقالع الأحجار فقط وبدون لوحات ترقيم.

* تصريحات المسمى نور الدين العلالي المسؤول عن السائقين بشركة BIOUI TRAVAUX التي جاء فيها أنه في صيف إحدى السنوات إتصل به المسمى عبد النبي بعوي هاتفيا وطلب منه تجهيز خمس سائقين وإرسالهم الى مدينة الرباط من أجل العمل على قيادة خمس شاحنات من أحد المستودعات بمدينة الرباط إلى مدينة وجدة، فعمل المسمى نور الدين العلالي على تعيين كل من: محمد الزياني، أعارنو البكاي، محمد قاري، وسائق آخر منحدر من تالسينت، وسائق خامس لم يعد يتذكره، وطلب من هؤلاء السائقين التوجه الى مدينة الرابط عبر الحافلة كما أكد المعني بالأمر أن السائقين المذكورين قد سافروا الى مدينة الرباط عبر الحافلة ليلا ووصلوا صباح اليوم الموالي، حيث خلال ظهر هذا اليوم إتصل به أحد السائقين وأخبره أن الشاحنات المراد نقلها والتي كانت إثنتان منها حمراء اللون وإثنتان صفراء اللون وواحدة بيضاء اللون، كانت خزاناتها فارغة من الوقود وبالتالي إضطر إلى الإتصال بأقرب ورش تابع لشركة BIOUI TRAVAUX بمنطقة عكراش بضواحي مدينة سلا وأرسل شاحنة صهريج خاصة بالوقود الى مكان تواجد الشاحنات المذكورة من أجل تزويدها بالوقود حيث كان السائق على ما يتذكر هو المسمى حمو كرو الذي قدم على متن الشاحنة الصهريج لتزويد الشاحنات المذكورة بالوقود.

* تطابق تصريحات كل من المسمى توفيق زنطار ، نبيل الضيفي، سناء مرباح، نور الدين العلالي، محمد الزياني، محمد قاري وسفيان لحبيس حول واقعة تسلم المسمى عبد النبي بعوي لخمس شاحنات صينية الصنع من المعرض الخاص بالمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بمدينة الرباط إلى مستودع شركة BIOUI TRAVAUX الكائن بالقرب من السوق التجاري مرجان بمدينة وجدة واستخدامها بمقالع الأحجار التابعة للشركة المذكورة، والتي من بينها الشاحنة التي ضبطت بها كمية المخدرات موضوع البحث حيث تعرف على صورتها الفوتوغرافية كل من المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وتوفيق زنطار .

* نتائج عمليات إلتقاط المكالمات الهاتفية التي تم إجراؤها تنفيذا لأوامر الرئاسية الصادرة عن السيد الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف بالدار البيضاء والتي همت الأرقام الهاتفية لبعض المسؤولين والعمال بشركة BIOUI TRAVAUX بعد ورود معلومات دقيقة تفيد تواجد بعض الشاحنات الصينية الصنع (التي قام باستيرادها المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وسلمها للمسمى بعوي عبد النبي) لا تزال تتواجد بحظيرة هذه الشركة وأن المسمى عبد النبي بعوي وشقيقه المسمى عبد الرحيم بعوي يعتزمان التخلص من هذه الشاحنات عن طريق طمس أرقامها التسلسلية وتقطيع هياكلها وبالتالي تحويلها الى خردة مما يسهل بيعها بعد ذلك وإخفاء وجودها نهائيا، حيث تم التثبت من كون المسمى عبد الرحيم بعوي شقيق المسمى عبد النبي بعوي هو من قام بالترتيب لهذه العملية بتاريخ: 2023/10/05 غير أن إنتقال عناصر هذه المصلحة الى جماعة عين الصفا بضواحي وجدة والإهتداء الى مكان تواجد ضيعة فلاحية تم نقل خمس شاحنات اليها وتم تغيير معالم أرقامها التسلسلية بالإستعانة بجهاز جهاز التلحيم CHALIMONT حيث تم حجز هذه الشاحنات لفائدة البحث.

* إعتراف المسمى عبد الرحيم بعوي بأن هذه الشاحنات المحجوزة قد اقتنتهم شركة BIOUI TRAVAUX من معرض بمدينة الرباط دون أن يعرف بالضبط هوية الشركة البائعة كما إعترف أن هذه الشاحنات قد قدمت من مدينة الرباط وهي مزودة بترقيم W18.. الخاص بتأمين المراب وأن شقيقه المسمى عبد النبي بعوي هو من طلب منه في غضون صيف هذه السنة التخلص من هذه الآليات.

← لقد أبانت نتائج الأبحاث والتحريات الميدانية المشار اليها اعلاه بما لا يدع مجالا للشك أن الشاحنة من صنع صيني المحجوزة سنة 2015 وهي محملة بكمية مهمة من مخدر الشيرة قد كانت من ضمن سبع شاحنات تسلمهم المسمى عبد النبي بعوي سنة 2014 من المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم وقد قام المسمى عبد النبي بعوي بإستخدام هذه الشاحنة في عملية التهريب المذكورة والتي جرى إحباطها بمدينة الجديدة من قبل عناصر المكتب المركزي للأبحاث القضائية.

N.B. N.B.

* نتائج البحث مع كل من المسمين علال حجي واحمد حجي إبان البحث معهما بموجب المسطرة عدد: 342 / ف و ش ق بتاريخ: 2023/10/23 والتي بينت أن الأمر يتعلق فعلا بشبكة إجرامية متخصصة في التهريب الدولي للمخدرات في إتجاه دولة الجزائر، والتي بقيت محافظة على نشاطها الإجرامي بالمنطقة بحكم دراية أفرادها بتضاريس وشعاب الشريط الحدودي الرابط بين المغرب والجزائر منذ عدة سنوات حيث تعامل أفرادها مع المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم في هذا الميدان وكذا مع المسميين مير بلقاسم وعبد النبي بعوي إذ تعد هذه الشبكة الإجرامية الذراع التنفيذي بالمغرب لشبكة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم الدولية، حيث تؤمن نقل كميات المخدرات من مناطق زراعتها وتلفيفها إلى المناطق المتواجد ما رواء الشريط الحدودي المغربي الجزائري وهناك يتم إنزال هذه الكميات بعين المكان تحت مراقبة وتتبع أفراد الشبكة الإجرامية العاملين لفائدة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم أو أفراد شبكات إجرامية أخرى تنشط في فوق التراب الجزائري، وبمجرد مغادرة المسمين علال حجي وأحمد حجي ومساعديهما لمنطقة التسليم يتقدم أفراد الشبكة الإجرامية الجزائرية ويقومون بنقل الكمية المراد تهريبها الى داخل التراب الجزائري ومن ثم الى وجهتها النهائية.

* المعاملات العقارية بين المسمى عبد النبي بعوي والمواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بناء على مخالصات تدخل في إطار تصفية أموال عائدة من الإتجار الدولي في المخدرات، هذه المعاملات المالية المشبوهة تتجلى في النقط التالية:

1- إقتناء مجموعة من الشقق بمدينة السعيدية تابعة لشركة bijoux immobiliere من قبل المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم حيث تم تسجيل 06 شقق في إسم هذا الأخير والباقي من الشقق قام بتوقيع عقود شرائها دون إستكمال إجراءات تسجيلها في اسمه وذلك نظرا للثقة التي تجمع بين تجار ومهربي المخدرات في يخص معاملاتهم المالية.

2- وسلية أداء المقابل المالي للعقارات المقتناة تكون دائما نقدا، حيث ثبت من خلال البحث أن هذه الشقق التي اقتناها المواطن المالي من المسمى عبد النبي بعوي قد تم أداء ثمن جزء منها بناء على مخالصة بين المسمى عبد النبي بعوي ومهرب المخدرات من جنسية نيجيرية المدعو Amomen كما أن الجزء الباقي من ثمن هذه العقارات تسلمه المسمى عبد النبي بعوي نقدا بفندق شيراطون عبارة عن مبلغ مليون أورو مباشرة بعد توقيع المواطن المالي المذكور عقود شراء 11 شقة بنفس الفندق.

3- مبلغ مليار ومائة وخمسون مليون سنتيم التي سلمها نقدا المواطن المالي للمسمى عبد النبي بعوي بمدينة الدار البيضاء من أجل تمويل شراء فيلا بحي كاليفورنيا من المسمى محمد لحلو، حيث ثبت ان المسمى عبد النبي بعوي سلم هذا المبلغ نقدا للبائع المسمى محمد لحلو الذي أودعه بحسابه البنكي.

4- سيارة من نوع مرسيديس S-500 التي قام المسمى عبد النبي بعوي بشرائها من الخارج عن طريق تكليف المسمى فؤاد اليزيدي بإجراءات استيرادها من دولة ألمانيا وتسليمها لمهرب المخدرات على الصعيد الدولي المسمى عبد الواحد الغزاوي عن طريق المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم، التحريات الميدانية مكنت من التوصل الى كون السيارة تحمل الترقيم المغربي التالي: 1- د- 89266 رقم إطارها التسلسلي : WDD2221821A012229 كما تبين أن السيارة المذكورة مسجلة حاليا في إسم المسماة فاطمة الزهراء الغزاوي بطاقة تعريفها الوطنية عدد: D885846 (المعنية بالأمر تم الإستماع اليها في الموضوع بخصوص البحث عن السيارة المذكورة وتسليمها لهذه المصلحة بغرض حجزها لفائدة البحث).

5- قيام المسمى عبد النبي بعوي بتمويل شراء 05 شقق بشركة BIJOUX IMMOBILIERE لفائدة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم عن طريق بعث شخصين من طرفه لإيداع مبلغ الشراء المتمثل في 500 مليون سنتيم نقدا على دفعتين حسب تصريحات المديرة التجارية للشركة البائعة المسماة سميرة الشريف المسعودي، بعدما أوهمها أن الشخصين اللذين جلبا مبلغ الشراء من معارف المواطن المالي المذكور.

6- تمكين المسمى عبد النبي بعوي المواطن المالي الحاج أحمد بن ابرهيم من إستغلال الفيلا الكائنة بحي كاليفورنيا وكذا الشقة المتواجدة بحي المعاريف بعد إيهامه ببيعهما له دون توثيق عملية تفويتهما ونقل ملكيتهما في إسمه.

← التحريات التقنية والميدانية الداعمة:

* رصد ما يقارب (67) تواصل هاتفي (مكالمات ورسائل نصية) ما بين رقم النداء المغربي 212661056848+ لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي 212674608459+ لمستعمله المواطن المالي الحاج أحمد بنبراهيم خلال الفترة الممتدة من 2013/11/02 إلى 2013/12/02.

* رصد ما يقارب (19) تواصل هاتفي (مكالمات ورسائل نصية) ما بين رقم النداء المغربي 212661542154+ لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي 212674608459+ لمستعمله المواطن المالي الحاج أحمد بنبراهيم خلال الفترة الممتدة من 2013/11/06 إلى 2013/11/23.

* وجود (16) اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي 212661056848+ لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي 212630682707+ لمستعمله المواطن اللبناني وسام نادر الذي كان يشتغل كمدير أعمال للمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم خلال الفترة الممتدة من 2015/02/06 إلى 2017/09/01.

* وجود (02) اتصالين هاتفين ما بين رقم النداء المغربي 212661056848+ لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي 212651446883+ لمستعمله المواطن اللبناني وسام نادر بتاريخ: 2017/11/18.

* وجود (20) اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي 212601597276+ المواطن اللبناني وسام نادر ورقم النداء المغربي 212661087302+ لمستعمله المسمى عبد النبي بعوي خلال الفترة الممتدة من 2015/07/17 إلى 2020/05/24.

* علاقة بالتصريحات الاولية للمسمى توفيق الزنطار (وطنيته عدد:AB115146) مستعمل 212626393828 تم تعميق الابحاث التقنية استنادا الى المعطيات الواردة بسجل كشف مكالماته لرصد التموقعات الجغرافية للواقط الاتصال الهاتفية التي حولت مكالماته الهاتفية, و لاسيما الطريق الرابطة بين مدينة الرباط و مدينة وجدة و منها الى مدينة السعيدية و النواحي ذهابا و ايابا خلال سنة 2014 , تبين معها وجود سفريتين(02) هي كما يلي :

1* **الرحلة الاولى** كانت ذهابا من مدينة المحمدية الى مدينة وجدة و السعيدية ثم ايابا الى مدينة الرباط و هي على التوالي بالتواريخ التالية : ذهابا في يوم 2014/08/05 و ايابا في يوم 2014/08/07 .

2* **الرحلة الثانية** ذهابا الى وجدة والنواحي و ايابا الي مدينة الرباط و هي على التوالي بالتواريخ التالية: ذهابا في يوم 2014/08/08 و ايابا في يوم 2014/08/12 ، هذه الرحلة الثانية هي التي وافقت تاريخ نقل الشاحنات الخمس من مدينة الرباط إلى مدينة وجدة لفائدة المسمى عبد النبي بعوي.

* رصد عدة مكالمات هاتفية جرت يوم 2014/08/08 بين الرقم الهاتفي 06.61.05.68.48 المستعمل من قبل المسمى عبد النبي بعوي وبين الرقم الهاتفي 06.26.39.38.28 المستعمل آنذاك من قبل المسمى توفيق الزنطار (يوم نقل الشاحنات من مدينة الرباط الى مدينة وجدة) وعلى الخصوص في التوقيت الذي توقف فيه السائقون مطالبين بتناول وجبة الغذاء وفق ما صرح به المسمى توفيق الزنطار.

* وجود اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي 212626393828 لمستعمله توفيق الزنطار، ورقم النداء المغربي 212661353222 لمستعمله المسمى نور الدين علالي بتاريخ 2014/08/08 ، تم رصدها من طرف لاقط الاتصال الهاتفي المتموقع جغرافيا بمحاذاة الطريق السيار الرابط ما بين سيدي علال البحراوي و تيفلت بالقرب من الجماعة القروية عين الجوهرة وهو ما يتوافق مع الأحداث التي تم سردها كل من **توفيق الزنطار، نبيل الضيفي ونور الدين علالي.**

*من خلال تفحص قائمة المكالمات الصادرة والواردة على الرقم الهاتفي 212661353222 لمستعمله نور الدين علالي، وطنيته **FB20770**، رئيس السائقين التابع لشركة **BIOUI TRAVAUX** فقد تبين أنه قد تواصل يوم 2014/08/08 (يوم نقل الشاحنات من مدينة الرباط إلى مدينة وجدة) مع الارقام التالية :

- رصد 09 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعمله علالي نور الدين مع الرقم الهاتفي 212610191337 لمستعمله محمد زياني (سائق شاحنة) وطنيته **F730412** وذلك خلال يوم 2014/08/08.

- رصد 16 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعمله نور الدين علالي مع الرقم الهاتفي 212629356892 لمستعمله محمد قاري (سائق شاحنة) وطنيته **F362890** .

-رصد 12 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعمله نور الدين علالي مع الرقم الهاتفي 212648549484 لمستعمله محمد حسناوي (سائق شاحنة) وطنيته UB24265 وذلك خلال يوم 2014/08/08.

رصد 04 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعمله نور الدين علالي مع الرقم الهاتفي 212662445834 لمستعمله عنونو البكاي (سائق شاحنة)، وطنيته FJ11456، وذلك خلال يوم 2014/08/08.

وفي نفس التاريخ 2014/08/08 تم رصد 21 اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي 212661056848 لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي 212661353222 لمستعمله المسمى نور الدين علالي.

ب - بخصوص تورطه في عمليات مالية مشبوهة:

بالنسبة للمسمى عبد النبي بعوي يتوفر على حسابين بنكيين مفتوحين لدى الشركة العامة واللذان عرفا تسجيل عمليات إيداع نقدية لما يناهز 80.564.638،00 درهم منذ سنة 2006 الى غاية سنة 2023 وفيما يلي تفاصيلها:

الحساب الاول:

- سنة 2006 إيداع ما مجموعه 500.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2007 إيداع ما يناهز 4.705.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2008 إيداع ما يناهز 10.036.920،00 درهم نقدا.
- سنة 2009 إيداع ما يناهز 7.543.790،00 درهم نقدا.
- سنة 2010 إيداع ما يناهز 10.906.178،00 درهم نقدا.
- سنة 2011 إيداع ما يناهز 17.894.750،00 درهم نقدا.
- سنة 2012 لم يتم إيداع أية مبالغ مالية نقدية.
- سنة 2013 إيداع ما يناهز 1.722.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2014 إيداع ما مجموعه 7.000.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2015 إيداع ما مجموعه 100.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2016 إيداع ما يناهز 16.636.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2017 إيداع ما مجموعه 100.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2018 لم يتم إيداع أية مبالغ مالية.
- سنة 2019 إيداع ما مجموعه 970.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2020 إيداع ما مجموعه 1.450.000،00 درهم نقدا.
- سنة 2021 لم يتم إيداع أية مبالغ مالية نقدا.
- سنة 2022 إيداع ما مجموعه 1.000.000،00 درهم نقدا.

الحساب الثاني:

عرف عمليات إيداع نقدية لمبلغ 3.582.900،00 درهم خلال سنة 2013 ومبلغ 100.000،00 درهم خلال سنة 2017.

ولتبرير هذه الإيداعات النقدية أدلى المعني ضمن محضر استماعه بنسخة من بيان الحساب بنفس البنك برسم شهر ماي من سنة 2014، والذي يبين ضخ مبلغ 7.000.000,00 درهم نقدا بتاريخ 2014/05/02، هذا المبلغ متحصل من صرف قيمة سند الصندوق " BON DE CAISSE ANONYME " فضلا عن وثيقة إشعار " AVIS DE VERIFICATION" صادرة عن المديرية العامة للضرائب بخصوص أداء ضريبة عن الايداعات النقدية.

وحري بالذكر أن مصدر المبلغ المالي موضوع سند الصندوق " BON DE CAISSE ANONYME " لم يبرر مصدره المسمى عبد النبي بعوي، كما أن اعتماد هذه الخدمة البنكية التي تم حظر التعامل بها بحكم استخدامها في إطار مشبوه يتعلق بغسل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن أداء دعائر لفائدة مصالح ادارة الضرائب بخصوص المبالغ المالية النقدية لا يبرر بأي حال من الأحوال مصدرها المشبوه.

وقد أبان التحليل المالي كذلك أن المسماة فدوى أزيرار (من معارف المواطن المالي) سبق وأن توصلت بتاريخ 2017/05/19 بمبلغ 250.000،00 درهم عن طريق تحويل بنكي من حساب شركة"BIJOUX IMMOBILIERE" التي يملك أكبر نسبة حصص بها المسمى عبد النبي بعوي، حيث صرحت بشان هذه العملية البنكية المديرة التجارية للشركة المسماة سميرة الشريف المسعودي أنها تلقت مكالمة هاتفية من أجل تحويل المبلغ المذكور من حساب الشركة بعد توقيع جميع المسؤولين بالشركة وثيقة الأمر بالتحويل، مضيفة أنه من المحتمل أن يكون المسمى عبد النبي بعوي هو من طلب منها ذلك دون أن تجزم في الأمر نظرا لطول المدة.

<u>يستخلص من خلال الأبحاث والتحريات المالية التي تم إجراؤها في مواجهة المسمى عبد النبي بعوي أن هذا الأخير لم يبرر المبالغ المالية النقدية المهمة التي تم ضخها بحسابيه البنكيين بالشركة العامة، وبحكم تورط المعني في الاتجار الدولي في المخدرات ونسجه لعلاقات مالية وشخصية مع بارون المخدرات المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم، فإن مصدر تلك المبالغ يبقى متحصل من هذا النشاط الإجرامي.</u>

ج- حول مشاركته في النصب والإستيلاء على عقارات المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم:

* لقد أثبت البحث أن المسمى عبد النبي بعوي وخلافا لما صرح به من كونه لم يكن له علم بالعقارات التي إقتناها المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم منه نظير تسوية حسابات مالية بينه وبين أحد تجار المخدرات بدولة النيجر، فقد أشرف فعلا على عملية بيع المواطن المالي 11 شقة تتواجد بمنتجع بمدينة السعيدية من قبل شركة BIJOUX IMMOBILIER حيث أكدت الموثقة المسماة سليمة بلهاشمي أن المسمى عبد النبي بعوي قد هاتفها شخصيا في

عضون سنة 2013 وعرض عليها توثيق 11 شقة سيبيعها للمواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وأخبرها أن ثمن البيع قد تم أداؤه من قبل. وبالفعل بعد أن قامت بتحرير عقود التفويت، طلب منها المسمى عبد النبي بعوي جلبها الى مدينة الدار البيضاء وطلب لقاءها رفقة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بفندق شيراطون بنفس المدينة من أجل أن يقوم هذا الأخير بتوقيع عقود التفويت المتعلقة بـ 11 شقة تابعة لشركة "بيجو العقارية" بدعوى أن المشتري المذكور مستعجل ويريد السفر خارج المغرب (هذه التصريحات أكدها كذلك كل من نبيل الضيفي والمواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم كون المسمى عبد النبي بعوي قد حضر عملية توقيع العقود المذكورة وانه قد أخبر الموثقة بأن أداء ثمن هذه الشقق قد تم فعلا).

* التحريات الميدانية أثبتت صحة تصريحات المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم من كونه اقتنى أزيد من 17 شقة بمنتجع سياحي بالسعيدية تابع لشركة Bijoux Immobiliers وشقتين وفيلا بالحي الإسباني (La Cite Espagnole) بنفس المدينة، حيث تقدر قيمتها بأزيد من 03 مليارات و150 مليون سنتيم، جزء منها وقدره مبلغ مليوني أورو كتسوية دين كان بذمة المسمى عبد النبي بعوي (مالك العقارات المذكورة) لفائدة مهرب المخدرات المدعو أومومن النيجر في إطار الاتجار في المخدرات على الصعيد الدولي، في حين سلمه المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بقية قيمتها بمبلغ يقدر بـ مليون و150 ألف يورو سلمته للمسمى عبد النبي بعوي.

I- <u>حول الشقق الاحدى عشر التي كانت محجوزة (reservés) باسم الحاج أحمد بن ابراهيم بمشروع السعيدية:</u>

1- الشقق الخمسة التي تم توثيق عقود ملكيتها في اسم المواطن المالي:

يتعلق الأمر بالرسوم العقارية عدد: 40/32395 و 40/32388 و 40/32389 و 40/32390 و 40/32391 والتي عرفت التفويتات التالية:

- <u>الرسم العقاري عدد: 40/32388</u>:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر ب77 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم بيجو ايموبيليار.

وبتاريخ 2013/12/26 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الاستاذة سليمة بلهاشمي موثقة بوجدة، لفائدة الحاج أحمد بن ابراهيم، من البائع له شركة Bijoux Immobiliere بثمن قدره 967.343،17 درهم.

وبتاريخ 2014/08/28 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2014/07/21 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة بوجطاط نجوى (ب ت و عدد CD186217) و عبد المولى العتيقي (ب ت و عدد: R153327) من البائع لهما المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم.

- ال سم العقار ي عدد:40/32395:

- الرسم العقاري عدد: 40/32389:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر ب93 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم بيجو ايموبيليار.

وبتاريخ 2014/08/28 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2014/07/21 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة سعيد الناصري (ب ت و عدد:BH77848)، من البائع له الحاج أحمد بن ابراهيم بمبلغ 760.000،00 درهم.

وبتاريخ 2015/03/03 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2015/02/23 من طرف الموثق حبيب محمد لفائدة العيشي لخضر (ب ت و عدد: F346919) و بزغود حسناء (ب ت و عدد: F354655)، من البائع لهما سعيد الناصري بثمن 620.000،00 درهم.

- الرسم العقاري 40/32390:

ما بين تاريخي 2013/11/01 و 2013/12/04 تم توثيق عقد اقتناء شقة موضوع الرسم العقاري المذكورة من شركة Bijoux Immobiliere لفائدة المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بمبلغ 740.313,65 درهم تم أداؤه خارج أنظار الموثقة سليمة بلهاشمي ودون المرور بمحاسبتها. وبتاريخ 2014/17/21 تم تفويت الشقة المذكورة للمسمى سعيد الناصري بمبلغ 740.000,00 درهم تم أداؤه خارج انظار الموثقة سليمة بلهاشمي ودون المرور بمحاسبتها.

- الرسم العقاري عدد:40/32391:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر ب93 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم Bijoux Immobiliere.

بتاريخ 2013/12/26 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة الحاج أحمد بن ابراهيم، من البائع له شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 917.988،93 درهم. وبتاريخ 2014/12/16 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الموثق ميميط محمد بسلا لفائدة كريم عياد (ب ت و عدد:AB120652) بثمن 917.000،00 درهم .

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر ب75 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم بيجو ايموبيليار.

بتاريخ 2013/12/26 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة الحاج أحمد بن ابراهيم، من البائع له شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 740.313،65 درهم. وبتاريخ 2014/08/28 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2014/07/21 من طرف سليمة بلهاشمي بوجدة لفائدة عبد الصمد عشوري (ب ت و عدد:FB31838) و مريم انجدام (ب ت و عدد: V187447) .

وبخصوص عمليات تفويت الرسوم العقارية عدد: 40/32389 و 40/32390 و 40/32395 و40/32388، فقد أكد المواطن المالي أنه لم يسبق أن فوت أو التقى بمجلس العقد مع مقتني الشقتين موضوع الرسمين العقاريين 40/32395 و 40/32388 ولم يكن في علمه أنه تم تفويتهما لفائدتهم، في حين أبانت الابحاث والتحريات أن الشقتين موضوع الرسمين العقاريين عدد:40/32389 و 40/32390 تم تفويتهما في ظروف مشبوهة لفائدة المسمى سعيد الناصري بنفس تاريخ الشقتين الأخريتين وهو 2014/07/21، أي أن العقود الأربعة تم تحريرها بنفس التاريخ من لدن نفس الموثقة سليمة بلهاشمي، وأن عملية الأداء تمت خارج أنظارها ودون المرور بمحاسبتها، وثلاثة عقود توثيقية منها تحمل نفس التاريخ والساعة رغم اختلاف المشترين وعدم التقائهم في نفس المجلس لدى الموثقة المذكورة.

أما الشقة موضوع الرسم العقاري عدد: 40/32395، فقد تم تفويتها لفائدة المسماة مريمة أنجدام وزوجها عبد الصمد العاشوري بمبلغ 740.000،00 درهم بتاريخ 2014/07/21، مع الاشارة أنه بتاريخ توقيع العقد كان عبد الصمد العشوري خارج التراب الوطني. وما يؤكد هذا المعطى هو أداء المقتنين لمصاريف التسجيل والتحفيظ خلال شهر غشت من سنة 2014، وهو ما تأكد أيضا من تصريحات الموثقة سليمة بلهاشمي التي زعمت أنها لم تنتبه سهوا لتضمين تاريخ توقيع المقتنين للعقد، كما أنه تم الإشارة بالعقد على أن مبلغ البيع المذكور تم اداؤه خارج أنظار الموثقة ودون المرور بمحاسبتها، شأن ذلك الشقة موضوع الرسم العقاري رقم 40/32388 التي تم تفويتها لفائدة المسماة نجوى بوجطاط وزوجها عبد المولى العاتيقي بمبلغ 968.000,00 درهم بتاريخ 2014/07/21.

وفي هذا الاطار تم إجراء خبرة خطية على العقود التي يشكل المواطن المالي الحاج احمد بن ابراهيم طرفا بائعا فيها فأسفرت نتيجتها عن كون هذه التوقيعات تعود فعلا للمعني بالأمر.

ولكشف ظروف وحيثيات عملية بيع الشقتين الأخيرتين موضوع الرسمين العقاريين 40/32395 و 40/32388 وكيفية أداء مبلغيهما، اتضح تبعا للتحريات بعد تلقي تصريحات

وفي شهر يونيو 2014، قام الحاج أحمد بن ابراهيم بتمرير ملكية الشقق الثلاثة بمشروع الشروق لفائدة المسمى كريم عياد، هذا الأخير الذي يملك شركة متخصصة في بيع السيارات الفارهة، صرح بخصوص هذه المعطيات أنه في إطار معاملة بينه وبين المواطن المالي المتمثلة في اقتناء هذا الاخير لسيارة فارهة بقيمة 1.300.000،00 درهم، تمت مقايضته بتحويل ملكية الثلاث شقق السالفة الاشارة لفائدته وقد قبل بالأمر لضمان حقوقه المالية بعدما مماطلة الطرف المشتري في عملية التسديد، مشيرا أن الحاج أحمد بن ابراهيم سلمه مبلغ السيارة على دفعات نقدا، ليتم التخلي عن تحويل ملكية الشقق لفائدته، وتم بيع شقتين بوساطة منه بطلب من المواطن المالي والثالثة تم تفويتها مباشرة من الشركة لفائدة شخص ينحدر من مدينة فاس بتنسيق مع المواطن المالي.

حول تورط الموثقة سليمة بلهاشمي بصفتها التي أشرفت على توثيق العقود السالفة الذكر:

من خلال الأبحاث والتحريات وكذا تصريحات المعنية المشار اليها أعلاه، تبين أنها تواطأت مع المسمى عبد النبي بعوي من خلال انتقالها الى مدينة الدار البيضاء بناء على طلب هذا الأخير، مصحوبة ب 11 عقد بيع الشقق الآنفة الذكر، دون الحصول على إذن النيابة العامة المختصة من أجل الاشراف على توقيع عقود بيع توثيقية خارج دائرة نفوذ محكمة الاستئناف بوجدة، ودون إشعار رئيس المجلس الجهوي لهيئة الموثقين بوجدة، وكذا من خلال عدم إشعار الطرف المشتري الذي هو المواطن المالي بن ابراهيم الحاج أحمد بكون أن ستة شقق لم يقع تفويتها له بسبب عدم توقيعها من طرف ممثل شركة **bijoux immobilière** خاصة أنها ضمنت بالعقود التوثيقية أن مبلغ البيع الخاص بجميع الشقق 11 تم خارج أنظارها ودون المرور عبر محاسبتها، مع إقرار الطرف البائع بأنه تسلم ثمن المبيع، وذلك في إطار حرصها كموثقة على ضمان حقوق الطرفين البائع والمشتري.

كما أن المعنية بصفتها موثقة عمدت الى تضمين بعقد تفويت الشقة موضوع الرسم العقاري عدد: 40/32395 لفائدة المسماة مريمة أنجدام وزوجها المسمى عبد الصمد العاشوري تاريخ توقيع هذا الأخير يوم 2014/07/21 علما أنه عند تنقيطه بالمراكز الحدودية للمملكة تبين أنه في هذا التاريخ كان يتواجد خارج المغرب، وما يؤكد أيضا هذا المعطى هو أن المعني أدى مصاريف التسجيل والتحفيظ خلال شهر غشت من سنة 2014 بعد حلوله بالمغرب.

3- بخصوص الفيلا الكائنة برقم 216 طريق مكة كاليفورنيا الدار البيضاء موضوع الرسم العقاري عدد: 33/8296

بخصوص هذه الفيلا فقد أفاد في شأنها المواطن المالي بأنه اقتناها من عبد النبي بعوي بعدما سلمه مبلغ 33.000.000،00 درهم نقدا، وقد أبانت التحريات في شأنها مايلي:

أن هذا العقار سبق وأن اقتنته المسماة سامية موسى زوجة عبد النبي بعوي سنة 2009 بمبلغ 16.000.000،00 درهم تم أداؤه نقدا، مرورا بمحاسبة الموثق رشيد كنون بهيئة الدار البيضاء، ثم تم بيعه سنة 2013 بموجب وكالة في اسم عبد النبي بعوي لفائدة صهره المسمى بلقاسم مير بمبلغ 16.500.000،00 درهم خارج أنظار الموثق أمين جديد بهيئة الدار البيضاء

المسمى فؤاد اليزيدي، على أن المسمى سعيد الناصري هو من اتصل به غضون سنة 2014 طالبا منه إيجاد مشترين، وهو ما تحقق فعلا وتحصل على مبالغ بيع الشقتين مباشرة من المقتنين السالفي الذكر، جزء منها عن طريق شيكات والباقي نقدا على حد قوله، ليكتشف عند التقائه بالمسمى سعيد الناصري وبحضور أيضا المسمى الحاج احمد بن ابراهيم بمكتب الموثقة سليمة بلهاشمي بوجدة بتاريخ 2014/07/21، على أن الشقتين ليستا في ملكية المسمى سعيد الناصري وإنما في ملكية المواطن المالي السالف الذكر، موضحا أنه أجرى تحويلا بنكيا بالحساب البنكي للمسمى سعيد الناصري بمبلغ 650.000 درهم والذي يمثل مبلغ بيع احدى الشقتين المعنيتين بقيمة 740.000 درهم واحتفظ بالباقي كعمولة لفائدته ومساعديه في هذه العملية. أما مبلغ الشقة الثانية بمبلغ 960.000 درهم فقد زعم أنه سلم جزء منها بمبلغ 200.000 درهم عن طريق شيك للمسمى توفيق زنطار مرافق المواطن المالي انذاك، والباقي سلمه لنفس الشخص عن طريق تحويل مالي وأخر نقدا، بالإضافة لتسليم مبالغ نقدية من مبلغ بيع الشقة للمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم.

بخصوص الشقق التي تم تفويتها من لدن المواطن المالي لفائدة المسمى كريم عياد، وحسب تصريحات هذا الاخير أن عملية التفويت تمت في إطار مخالصة بينه وبين المواطن المالي المتمثلة في بيعه لسيارتين نوع رونج ايفوك ونوع فولسفاكن، بحكم توفره على شركة متخصصة في بيع السيارات الفارهة، وهنا تجدر الاشارة كذلك أن نفس الشخص اقتنى من المواطن المالي الشقة موضوع الرسم العقاري عدد: 40/32271 في نفس الاطار.

2- حول الشقق التي كانت محجوزة (reservés) في اسم المواطن المالي ولم يقع توثيق عقودها:

يتعلق الأمر بست شقق وقع الحاج أحمد بن ابراهيم على عقود توثيقها بفندق شيراتون بالدار البيضاء من طرف وهي كالآتي:

- <u>الرسم العقاري عدد: 40/32369:</u>

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر 1 أر و53 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الارضي، من العمارة رقم 5 في اسم Bijoux Immobiliere. وبتاريخ 2016/06/16 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2016/05/23 من طرف الموثقة دعاء زروقي بوجدة، لفائدة سويح الباتول من شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 1.320000،00 درهم .

- <u>الرسم العقاري 40/32173:</u>

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر ب 1أر و13سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الاول، من العمارة رقم 1 في اسم

Bijoux Immobiliere. وبتاريخ 2014/010/14 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2014/09/10 لفائدة أحمد العطلاتي (ب ت و عدد: R242809) من البائع له Bijoux Immobiliere بمبلغ 1.300.000،00 درهم.

- الرسم العقاري 40/32178:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر ب1آر و13 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الاول، من العمارة رقم 1 في اسم Bijoux Immobiliere.

وبتاريخ 2016/08/31 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2016/07/25 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة مير ام كلثوم زوجة عبد النبي بعوي، من البائع لها Bijoux Immobiliere بمبلغ 1.115.405،09 درهم.

الرسم العقاري 40/32179 :

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر 98 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الاول، من العمارة رقم 1 في اسم Bijoux Immobiliere. وبتاريخ 2016/08/31 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2016/07/25 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي بوجدة، لفائدة مير ام كلثوم زوجة عبد النبي بعوي، من البائع له شركة Bijoux Immobiliere بثمن 967.343،17 درهم.

الرسم العقاري 40/32382 :

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ96 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الاول، من العمارة رقم 5 في اسم Bijoux Immobiliere. وبتاريخ 2016/02/18 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2016/07/25 من لدن الموثقة سليمة بلهاشمي بوجدة لفائدة بنموسى مليكة وعز الدين بالي، من البائع لهما شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 900.000،00 درهم.

الرسم العقاري 40/32393:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ93 سنتيار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم بيجو ايموبيليار.

ودون المرور بمحاسبته، مع الاشارة أن الابحاث بينت أن الوكالة المذكورة تم تزويرها من لدن الطرف الموكل له عبد النبي بعوي.

وفي سنة 2019 تم بيع العقار المذكور مجددا من لدن بلقاسم مير لفائدة سعيد الناصري بنفس المبلغ 16.500.000،00 درهم خارج انظار نفس الموثق أمين جديد ودون المرور بمحاسبته.

وقد شابت عملية تفويت الفيلا المذكورة للمسمى سعيد الناصري مجموعة من الشبهات بخصوص صورية المعاملة ومن بينها اعتماد الاداء النقدي وخارج محاسبة الموثق، و اعتماد نفس مبلغ البيع رغم مرور حوالي 06 سنوات في ظل تزايد أثمنة العقارات في مدينة الدار البيضاء، وتباين ادعاءات البائع الصوري بلقاسم مير مع المشتري سعيد الناصري بخصوص تاريخ وظروف حيازة هذا الأخير لهذه الفيلا وطريقة أداء ثمنها وغير ذلك من تفاصيل التي سيتم الإشارة إليها بتوسع لاحقا في هذا التقرير عند التطرق للأفعال الإجرامية المنسوبة للمسمى سعيد الناصري التي أسفر عنها البحث.

- حول تورط الموثق أمين جديد في عملية تفويت الفيلا المذكورة:

وفي إطار تفويت الفيلا الكائنة بالرقم 216 شارع مكة كاليفورنيا الدار البيضاء، من المسمى مير بلقسام للشركة المدنية العقارية PRADO ممثلها القانوني سعيد الناصري، تبين أن القانون الاساسي للشركة المذكورة تم توثيقه من لدن الموثق أمين جديد بتاريخ 2017/11/15 والذي ضمن كمقر اجتماعي للشركة عنوان الفيلا المذكورة في غياب أي بروتوكول اتفاق بين الاطراف أو عقد الوعد بالبيع، وادعى خلال الاستماع إليه أنه عمد الى القيام بذلك بناء على التصريحات الشفوية للمسمى مير بلقسام والذي حضر لوحده الى مكتبه خلال شهر ابريل من سنة 2017 ولم يتم توثيق القانون الاساسي إلا خلال شهر نونبر من نفس السنة دون حضور الطرف البائع علما ان عقد بيع الفيلا تم توثيقه كذلك من قبله خلال سنة 2019.

كما أن الموثق المذكور بصفته من الاشخاص الخاضعين لم يقم بالتصريح بالاشتباه بخصوص عملية البيع المذكورة التي تعتريها شبوهات خصوصا أن ثمن المبيع تم خارج أنظاره ودون المرور بمحاسبته.

وبالتالي تبقى مسؤولية الموثق أمين جديد قائمة في الافعال المقترفة في إطار هذه المعاملة الصورية.

د- بخصوص تورطه في قضية التزوير في سجلات رسمية ووثائق عرفية:

على هامش البحث المجرى من قبل هذه المصلحة بخصوص الفيلا المشار إليها الكائنة بطريق مكة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء المسجلة حاليا في اسم **سعيد الناصري** والتي يفيد المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بأن الشخص المذكور قام بتعريضه للنصب والاستيلاء عليها، فإنه تم فتح بحث فرعي حول تداول تفويت ملكية هذه الفيلا بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية، فأسفر ذلك عن التثبت من قيام المسمى **عبد النبي بعوي** بتفويت ملكية هذه الفيلا إضافة إلى فيلا أخرى توجد بمدينة وجدة باستعمال وكالتين مزورتين منسوبتين لطليقته الحالية

وحري بالذكر أن الشقة موضوع الرسم العقاري 40/32173 التي تم تفويتها مباشرة من شركة Bijoux Immobiliere لفائدة المسمى أحمد العطلاتي، كانت من ضمن الشقق التي حجزها الحاج أحمد بن ابراهيم ووقع عقود شرائها بفندق شيراتون بالدار البيضاء. وحول ظروف وملابسات تفويت هذه الشقة صرح المسمى أحمد العطلاتي أنه يملك شركة لبيع السيارات المستعملة وسبق له أن اقتنى من المواطن المالي سيارة نوع مرسيدس S350 بمبلغ 1.000.000،00 درهم وكانت ملكيتها مرهونة بقرض بنكي وقد تعذر عليه بيعها في غياب شهادة رفع اليد بسبب عدم تسوية وضعيتها من لدن الحاج أحمد بن ابراهيم، حيث طالب هذا الاخير بإرجاع مبلغ البيع، وكانت عملية التفويت المذكورة في إطار مخالصة بينهما، وأشار أن الفارق بين مبلغ السيارة وهو 1.000.000،00 درهم وثمن الشقة 1.300.000،00 درهم أي 300.000،00 درهم أداه نقدا لفائدة المواطن المالي.

وفي نفس السياق، صرحت المديرة التجارية لشركة Bijoux Immobiliere المسماة سميرة الشريف المسعودي أنها تلقت إتصالا هاتفيا من لدن المسمى عبد النبي بعوي وطلب منها تفويت الشقة موضوع الرسم العقاري المذكور لفائدة المسمى أحمد العطلاتي دون تسلمها لمبلغ بيع الشقة، علما أن العقد تم توثيقه مباشرة بين شركة Bijoux Immobilier والمسمى أحمد العطلاتي، وتمت الاشارة أن مبلغ البيع تم خارج أنظار الموثقة سليمة بلهاشمي ودون المرور بمحاسبتها، وقد ادعى المسمى عبد النبي بعوي عدم تذكره لهذه الواقعة بعد إجراء مواجهة بينه وبين المديرة التجارية السالفة الذكر.

وهذا المعطى يبقى دليلا قاطعا على أن تفويت 11 شقة لفائدة المواطن المالي كانت في إطار تسوية مبالغ مالية عالقة ناتجة من تجارة المخدرات بينه وبين عبد النبي بعوي بسبب الشبهات التي تحيط بطرق أداء مجموعة من هذه الشقق، فلو كان الأمر يتعلق فقط بحجز شقق فلماذا تم تفويت هذه الشقة التي كانت محجوزة باسم المواطن المالي لفائدة المسمى احمد العطلاتي دون أدائه لثمنها لفائدة شركة Bijoux Immobilier، وخاصة بعدما تبين أن ثمن البيع يندرج ضمن تسوية معاملة تجارية بين المواطن المالي -الذي ليس طرفا في العقد- وبين المسمى أحمد العطلاتي، وهو ما يفند ادعاءات المسمى عبد النبي بعوي بأن سبب عدم توثيق 06 عقود شقق في اسم الحاج أحمد بن ابراهيم يرجع إلى عدم تأدية هذا الأخير لثمنها.

وفي سياق نفس الأبحاث والتحريات، وحسب تصريحات المديرة التجارية سميرة الشريف المسعودي فإن المواطن المالي سبق وأن قام بحجز ثلاث شقق بمشروع الشروق بمنطقة أهل الغلام بالدار البيضاء، الشقة الاولى ذات الرسم 49/76751 بمبلغ 498.000،00 درهم، الشقة الثانية ذات الرسم العقاري 49/76798 بمبلغ 533.000،00 درهم، والشقة الثالثة ذات الرسم العقاري 49/76792 بمبلغ 387.000،00 درهم. وبخصوص عملية أداء مبلغ الشقتين المذكورتين أولا فقد كانت نقدا، حيث قامت شركة Bijoux Immobilière بإيداع المبلغ بحسابها البنكي بالبنك الشعبي بواسطة شيك الشباك cheque de banque ، في حين أن الشقة الاخيرة قام بحجزها المواطن المالي المذكوردون أداء ثمنها، مع الاشارة أنه كان يستغل الشقق المذكورة ثلاثتها.

الطيب التتبالي مع تلك التي تميز كتابة الرقم 13/126 المحررة بخط اليد بقلم حبر ازرق بالختم الخاص بتصحيح الإمضاءات بالوكالة الخاصة بالرسم العقاري عدد: 33/8696 الكائن بمدينة الدار البيضاء، وكذا مع كتابة البيانات المضمنة بالخانة رقم 126 بتاريخ 2013/01/14 على مستوى سجل تصحيح الإمضاءات نموذج السجل رقم 03 خاص بالمختلفات المركزية.

* أنه بالموازاة مع التحريات السابقة تم إجراء تحريات أخرى على مستوى المحافظة العقارية بعين الشق الدار البيضاء وعلى مستوى الموثق جديد أمين بهيئة الموثقين بالدار البيضاء تبين من خلالها أن الفيلا الكائنة بالرقم 216 طريق مكة كاليفورنيا الدار البيضاء موضوع الرسم العقاري عدد: 33/8296 ، كانت باسم زوجة المسمى بعوي عبد النبي المسماة موسى سامية (ب ت و عدد: F617934) اقتنتها سنة 2009 بمبلغ 16.000.000 درهم تم اداؤه نقدا، مرورا بمحاسبة الموثق رشيد كنون بهيئة الدار البيضاء، هذا العقار تم بيعه سنة 2013 بموجب الوكالة المزورة موضوع البحث في اسم بعوي عبد النبي لفائدة صهره المسمى بلقاسم مير بمبلغ 16.500.000 درهم خارج أنظار الموثق أمين جديد بهيئة الدار البيضاء ودون المرور بمحاسبته ليتم بيعه من جديد من طرف هذا الأخير لفائدة المسمى الناصري سعيد بمبلغ 16.500.000 درهم خارج انظار الموثق أمين جديد ودون المرور بمحاسبته.

وعليه، ومن خلال الأبحاث والتحريات اتضح أن المسمى بعوي عبد النبي قام ببيع الفيلا المذكورة التي كانت مسجلة في اسم زوجته السابقة موسى سامية، وذلك بموجب وكالة من هذه الاخيرة، هذه الوكالة تبينت زوريتها وذلك من خلال النقط الآتية:

- أنه على مستوى مصلحة تصحيح الامضاء بجماعة وجدة الرقم الترتيبي المضمن بالوكالة وهو 13/126 بتاريخ 2013/01/14 يخص معاملة أخرى.

- أنه بتاريخ 2013/01/14 كانت المسماة موسى سامية متواجدة بمدينة الدار البيضاء حيث قامت بعملية سحب مبلغ 10.000،00 من الشركة العامة بموجب شيك الشباك، هذا المعطى تم التأكد منه سواء من خلال الوثيقة المذكورة أو كشوفات الحساب.

- هذه التصريحات أكدتها المسماة سامية موسى والتي أفادت أنه سبق لها أن سجلت شكاية في الموضوع غير أنها تنازلت عن الشكاية نتيجة ابتزاز تعرضت له من لدن طليقها بعوي عبد النبي.

بالإضافة إلى ذلك اتضح أن المسمى عبد النبي بعوي زور وكالة ثانية تحمل نفس الرقم الترتيبي استعملها لبيع عقار ثان ذي الرسم العقاري عدد: 02/75746 الكائن بمدينة وجدة في اسم طليقته بمدينة وجدة لفائدة صهرة مرة أخرى المسمى بلقاسم مير.

* أنه عند مواجهة المسمى عبد النبي بعوي بهذه المعطيات الخاصة بالوكالتين مصححتي الإمضاء بالمكتب المركزي بجماعة وجدة بتاريخ 2013/01/14 تحت عدد: 13/126 والخاصتين بالرسم العقاري عدد: 75746/02 المتعلق بالعقار المتواجد بمدينة وجدة والرسم العقاري 8296/33 المتعلق بالعقار الكائن بمدينة الدار البيضاء، ادعى انه تسلمها من زوجته المذكورة شخصيا دون أن يتذكر مكان تسلمها هل بمدينة الدار البيضاء أو وجدة، ليدلي بسيناريو من وحي خياله مفاده أنه سايرها في الحصول على الوكالتين المذكورتين بعدما كانت تلح عليه في اقتناء عقار بمدينة باريس بفرنسا، ليوافق على الأمر مقابل تسلمه منها هاتين الوكالتين دون أن يعلم بظروف إنجازهما.

* أنه بخصوص التناقض الوارد بتصريحاته مع ما سبق ان صرح به ضمن محضر أقواله المنجز له من طرف المصلحة الولائية للشرطة القضائية بوجدة موضوع التقرير عدد: 11426-11425-6984-4816 ش ق بتاريخ: 2014/04/29 بكون زوجته المسماة سامية موسى سلمته الوكالتين المذكورتين بنفس تاريخ إنجازهما ليلا بمدينة الدار البيضاء بمنزله الكائن بشارع تادارت بعدما تكلفت هي بإنجازهما بمدينة وجدة ، فقد صرح المعني بالامر انه لا يتذكر مكان تسلمهما هل بمدينة الدار البيضاء أو وجدة، وذلك لطول المدة والتي تناهز العشر سنوات.

* أنه في ذات السياق صرح المسمى عبد النبي بعوي ان العقار الكائن بمدينة وجدة اقتناه من والد زوجته السابقة سامية موسى على أساس أن تقطن به وأن ينتقل والدها إلى مسكن آخر وقد تمت عملية البيع بالاستعانة بموثق ومرورا بمحاسبته وأدى مبلغ البيع عن طريق شيك بنكي وبعد حصوله منها على وكالة لبيع العقار المذكور (وكالة مزورة) عمل على تفويته في إطار مخالصة بينه وبين صهره المسمى بلقاسم مير، هذا الأخير هو من قام بالإجراءات الضرورية بعد استكمال كافة إجراءات البيع وأصبحت الفيلا في ملكيته.

← لقد حاول المسمى عبد النبي بعوي التملص من مسؤوليته حول ظروف وملابسات إنجاز الوكالتين المزورتين رغم ما تم التوصل إليه من خلال الابحاث والخبرات المنجزة التي اتضح من خلالها أن الوكالتين موضوع البحث مزورتين خصوصا وأن كل وكالة تخص عقارا معينا أحدهما بمدينة وجدة والثاني بمدينة الدار البيضاء، حيث اتضح بأنهما تحملان نفس الرقم ولا تتعلقان بنفس الموضوع وان المعني بالأمر هو المستفيد الوحيد من هاتين الوكالتين، وهو من إستعمل بنفسه هذه الوثائق المزورة في عملية بيع صورية للعقارين المذكورين دون أن يتم أداء ثمن بيعهما من قبل المسمى بلقاسم مير. وهو ما أكده البحث مع المعنيين بالأمر (عبد النبي بعوي وبلقاسم مير) اللذين لم يستطيعان إثبات عملية الأداء مقدمين في المقابل تبريرات واهية وغير مقنعة.

وما يؤكد تورط المسمى عبد النبي بعوي في عملية تزوير الوكالتين والسطو والاستيلاء على العقارين بمدينة الدار البيضاء ووجدة وتفويتهما لصهره المسمى بلقاسم مير دون علم من زوجته السابقة سامية موسى، هو الادعاء بكون والدتها المسماة جميلة البطيوي قامت بسرقة ساعات يدوية فاخرة منه إثر تقدم زوجته السابقة بشكاية ضده في الموضوع. كما اتضحت أيضا علاقته بتوريط شقيقها المسمى عبد اللطيف موسى في قضية تتعلق بالضرب والجرح والسرقة بغية الضغط عليها واعتقال والدتها وشقيقها للتنازل عن الشكاية من أجل التزوير والاستيلاء على هذين العقارين باستعمال الوكالتين اللتين اتضح فعلا أنهما مزورتين، وهو ما اضطرها إلى انجاز تنازل عن شكايتها والإقرار بأن التوقيعين الواردين بهما يتعلقان بها، وهو ما قامت بالمصادقة عليه بمقر القنصلية المغربية بباريس بتاريخ 2013/07/01، حيث تم فعلا مباشرة بعدها إطلاق سراح والدتها وشقيقها المذكورين.

بل أكثر من ذلك، فإن عملية بيع العقارين المذكورين موضوع الوكالتين المزورتين كما سلف الذكر، تمت دون أداء مبلغ البيع بين المعني بالامر المسمى عبد النبي بعوي وبين الطرف المشتري صهره بلقاسم مير خارج أنظار الموثق ودون المرور بمحاسبته، حيث تم تفويت الفيلا الكائنة بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 2013/03/14 بأزيد من 16 مليون درهم، في حين أن العقار الكائن بمدينة وجدة تم تفويته بتاريخ: 2013/03/28 بمبلغ 3.900.000 درهم، أي مباشرة بعد تزوير الوكالتين. وقد ادعى المسمى عبد النبي بعوي في هذا الشأن بأن عملية بيع الفيليتين كانت في إطار مخالصة بينه وبين صهره بلقاسم مير مقابل تفويت حصته من المركب السياحي "أفراح تاوريرت" الذي يمتلكانه مناصفة، معترفا بالمقابل بأنه إلى حد الساعة

لم يتم توثيق عملية تفويت حصة صهره إليه في الوقت الذي تم فيه توثيق عقد بيع الفيلتين لفائدة صهره المذكور، معللا ذلك بأنه ينتظر بيع هذا المركب السياحي وتجنب أداء مبالغ ضريبية بهذا الخصوص في حالة تفويته لفائدته. في حين زعم المسمى بلقاسم مير أن عملية اقتنائه للفيلتين مقابل حصته في المركب السياحي المذكور تمت على إثر ضائقة مالية كان يمر بها، وهو ما يتناقض مع كونه رغم تفويتهما باسمه منذ سنة 2013 إلا أنه لم يعمل على بيع هذين العقارين إلا بعد سنة 2018، كما أن المسمى عبد النبي بعوي لم يعمل على التسجيل باسمه لحصة صهره المذكور رغم مرور 10 سنوات على التفويت المزعوم للمركب السياحي، وهو ما لم يقدم له أي سبب أو تفسير ويبين صورية هذه العملية بينهما، وتواطئهما في الاستيلاء عليها من مالكتها سامية موسى ثم بعد ذلك من المواطن الحالي الحاج أحمد بن ابراهيم عبر تفويتها لشريكهما في هذه الشبكة الإجرامية المسمى سعيد الناصري.

هـ- بخصوص تورطه في التأثير على البحث المجرى في قضية شكاية المسماة سامية موسى من أجل التزوير لدى المصلحة الولائية للشرطة القضائية بوجدة:

لقد تبين من خلال الاستماعات المنجزة من طرف هذه الفرقة، أن الشكاية التي تقدمت بها المسماة سامية موسى أمام السيد وكيل الملك بوجدة في مواجهة زوجها عبد النبي بعوي من أجل التزوير و الاستيلاء على عقارين في اسمها، بأن الضابط المشرف على البحث تقاعس خلال البحث في هذه القضية للوصول إلى الحقيقة محاباة للطرف المشتكى به و انحيازا له، واختفظ بملف القضية إلى غاية توصله بتنازل المشتكية عن شكايتها وإقرارها بأن التوقيع المضمن بالوكالتين المطعون فيهما بالزور يخصها، وذلك نتيجة الضغط والإكراه الذي تعرضت له بعد أن تم اعتقال والدتها جميلة بطيوي بالدار البيضاء و شقيقها عبد اللطيف موسى بمدينة وجدة نتيجة قضيتين مفبركتين، ليقوم بإحالة الناتج على أنظار النيابة العامة دون تنفيذ مجموعة من النقط الواردة بتعليمات النيابة العامة منها إجراء خبرة بواسطة المختبر العلمي و التقني التابع للإدارة العامة للأمن الوطني، و التحري حول شهادة العزوبة الخاصة بالمسمى عبد النبي بعوي المدلى بها بملف الزواج ببرشيد.

و بغية التأكد من الأمر، فقد تم القيام بتحريات من طرف هذه الفرقة تم الاهتداء على إثرها إلى الإجراء المسطري عدد: 6814-6984/ ش ق بتاريخ 2014/05/29 المنجز من طرف المصلحة الولائية للشرطة القضائية بولاية أمن وجدة موضوع هذه القضية، وبعد دراسته تم الوقوف على مجموعة من الاختلالات المنسوبة إلى ضابط الشرطة القضائية المشرف على البحث وتقصيره في إنجاز مجموعة من الإجراءات الضرورية للوصول إلى الحقيقة.

استهل البحث إلى الاستماع إلى موظفي الشرطة الذين أشرفوا على البحث في هذه القضية، ويتعلق الأمر بكل من:

خلال الاستماع إلى عميد الشرطة ممتاز "مرشد سكوك"، الذي أنجز محضر استماع للمسمى عبد الرحيم موسى نيابة عن ابنته سامية موسى صاحبة الشكاية، فقد أفاد أن المعني بالأمر أكد ما ورد بشكايتها بعدما أدلى بوكالة تخوله النيابة عنها ضد طليقها عبد النبي بعوي في موضوع شكايتها من أجل التزوير ، كما أدلى بجميع الوثائق و المعطيات المفيدة للبحث. و عن سبب عدم إتمامه للبحث في هذه القضية، فقد صرح عميد الشرطة ممتاز

- إشارته بالتقرير أنه تعذر عليه إتمام البحث نتيجة عدم الإدلاء بأصل العقود والوكالتين قصد إنجاز الخبرات اللازمة، في حين أن الوكالتين المطعون فيهما بالزور تم الإدلاء بها من طرف المشتكى به عبد النبي بعوي لدى المحافظة العقارية بوجدة والدار البيضاء خلال تفويته للعقارين لفائدة صهره مير بلقاسم، و أن توقيع سامية موسى كان بإمكانه الحصول عليه من جهات إدارية و بنكية دون الحاجة إليها، حيث أجاب أنه راسل بصدد ذلك المحافظ على الأملاك العقارية بوجدة من أجل هذا الموضوع إلا أنه تزامن ذلك مع توصله بتعليمات كتابية نيابية إضافية بتاريخ 2013/08/05 تقضي بضم التنازل والإقرار لمسطرة البحث الجارية والاستماع إلى المشتكية سامية موسى ووالدها عن سبب تراجعهما عن سابق تصريحاتهما قبل مباشرته للبحث في النقط الواردة بالتعليمات السابقة بتاريخ 2013.07.02، أي بعد مرور حوالي شهر و ثلاثة أيام، والرامية إلى:

1- الاطلاع على السجل الخاص بإيداع التوقيعات، والتأكد مما إذا كان الموظف المختص قد ضمن فيه توقيع صاحب الوكالتين مع إجراء خبرة بواسطة المختبر العلمي والتقني التابع للإدارة العامة للأمن الوطني على التوقيعين الواردين بالوكالتين وعلى التوقيع الوارد بالسجل والتأكد إذا كانت هذه التوقيعات صادرة عن المسماة سامية موسى.

2- ربط الاتصال بقسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية ببرشيد للتأكد من ظروف إبرام عقد الزواج بين سامية موسى وزوجها عبد النبي بعوي وتحديد من تولى الإدلاء بالوثائق المكونة لملف الزواج سيما شهادة العزوبة الخاصة بالمسمى عبد النبي بعوي مع ضم نسخة منها بالمسطرة.

3- إجراء التحريات بخصوص نسخة من شهادة السحب الصادرة عن الوكالة البنكية للشركة العامة بالدار البيضاء المؤرخة في 2013/01/14، لتحديد طريقة الحصول عليها ومن تسلمها.

- وحول عدم تنفيذه للنقط المذكورة بتعليمات النيابة العامة ، فقد أجاب أنه بالتزامن مع التعليمات الكتابية الأخيرة فقد توصل بتعليمات هاتفية من السيد وكيل الملك شخصيا قاضية بالاستماع إلى الجهة المشتكية قبل مواصلة البحث في النقط الواردة بكتابه، وهو ما حذا به بإحالة المحاضر المنجزة على النيابة العامة بتاريخ 2014/05/29 دون تنفيذه للمطلوب أي بعد مرور حوالي عشرة أشهر.

كل هذه الاختلالات يتبين معها بأن العميد المذكور بقي يحتفظ بالملف دون إنجازه للمطلوب إلى حين توصله بتنازل المشتكية عن شكايتها والإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين يخصها، وذلك بعد اعتقال كل من والدتها جميلة البطيوى بالدار البيضاء من أجل السرقة و شقيقها عبد اللطيف موسى بوجدة من أجل الضرب و الجرح باستعمال السلاح الأبيض والسرقة. كما تعمد بسوء نية ارتكاب جناية التزوير في محضر رسمي بعدم تضمينه بمحضر الانتقال والمعاينة المنجز من طرفه لرقم المصادقة 126 بتاريخ 2013.01.02، واكتفى بتضمين الرقم 126 المطابق للوكالة المزورة دون إشارته إلى الرقم 986 المقحم بجانبه بالهامش، خصوصا أن الاطلاع على السجل يقتضي البدء من الصفحة الأولى و بالتالي فإن الرقم الأول الذي كان سيعاينه بادئ الأمر هو 126 بتاريخ 2013.01.02 و إن تم إغفال الرقم الثاني 126 بتاريخ 2013.01.14 كان سيكون بحسن نية، أما العكس فهو يؤكد سوء نيته التي يؤكدها تقاعسه في تنفيذ التعليمات الكتابية للنيابة العامة الذي يزكي هذا المعطى.

بخصوص إقامتها بفندق بمدينة السعيدية سنة 2017 بأنه من غير المستبعد أنه كلف أحد مستخدميه بالحجز لفائدتها.

وارتباطا بهذا الشق، فقد تم الاستماع من جديد إلى المسماة **سامية موسى**، التي تم عرض الوثائق المكونة لملف الزواج عليها، فأكدت أنها أدلت برسم ولادتها ونسخة من بطاقة تعريفها الوطنية ونسخة من عقد طلاقها، و سلمتها للمسماة **زينب فخير** والدة **دليلة بزوي** التي تدخلت من تلقاء نفسها من أجل تسوية المشكل القائم بينها وبين زوجها **عبد النبي بعوي** آنذاك نتيجة رفضه عقد القرآن عليها، وبأن المسماة **زينب فخير** هي من تكلفت بباقي الوثائق التي كشف البحث عن زوريتها، موضحة أن التوقيع المضمن بطلب الإذن بالزواج لا يخصها، وأنه بتاريخ 2012/04/12 تقدمت رفقة زوجها لدى أحد العدول بمدينة برشيد ووقعت إلى جانب زوجها على عقد الزواج، وذلك بحضور المسماة **زينب فخير** وابنتها **دليلة بزوي** و زوج هذه الأخيرة المسمى **عمر بنسلام** الذي وقع بصفته شاهدا.

مع الإشارة إلى أنه تعذر الاستماع إلى المسماة زينب فخير التي اتضح بأنها تعاني من عدة أمراض حالت دون حضورها لمقر هذه الفرقة، وقد أدلت ابنتها دليلة بزوي بشهادة طبية في الموضوع.

و- بخصوص تورطه في تلفيق تهمتي السرقة الموصوفة والضرب والجرح لإكراه المسماة سامية موسى على التنازل عن شكايتها ضده من أجل التزوير والإستيلاء على عقارين.

المسماة **سامية موسى** عقب إكتشافها لواقعة تزوير وكالتين تم بموجبها تفويت ملكية فيلتين كانتا في ملكيتها دون علمها، قامت بتوكيل والدها الذي قام برفع دعوى قضائية بمدينة وجدة ضد زوجها المسمى **عبد النبي بعوي** من أجل التزوير، و لعلم هذا الأخير بأن هذه الجناية يمكن إثباتها بسهولة، فقد لجأ إلى افتعال قضيتين مفبركتين، الأولى تتعلق بالسرقة الموصوفة في حق والدتها **جميلة البطيوي** بالدار البيضاء، والثانية في حق شقيقها **عبد اللطيف موسى** من أجل الضرب و الجرح و السرقة بمدينة وجدة، حيث تم الزج بهما في السجن مستغلا نفوذه كوسيلة للضغط على زوجته سامية موسى من أجل التنازل عن شكايتها و الإقرار بأن التوقيعين المضمن بالوكالتين صادرين عنها، و ذلك تحت طائلة الإكراه وانعدام إرادتها، وسيتم إيضاح ذلك على الشكل التالي:

فبركة قضية السرقة الموصوفة في مواجهة المسماة جميلة بطيوي والدة سامية موسى:

التحريات التي بوشرت من طرف هذه الفرقة، تم الاهتداء فيها إلى الاجراء المسطري عدد: 853/ م و ش ق بتاريخ 2013.06.25، موضوع هذه القضية، حيث تبين أنه تم في البداية استدعاء المسماة **جميلة بطيوي** والدة المسماة **سامية موسى** من قبل ضابط الشرطة القضائية المسمى **سعيد الطنجي** والإستماع اليها ثم تم إخلاء سبيلها قبل أن تقوم المسماة **دليلة بزوي** بتنسيق وتواطؤ مع المشتكي **عبد النبي بعوي** بالإدلاء بتسجيل صوتي عبارة عن مكالمتين هاتفيتين بينها وبين الخادمة **سميرة العمراني** وزوجها **عبد الرحيم الركراكي** على أساس أن **جميلة البطيوي** هي من اقترفت فعل السرقة وأخفت المسروق بحقيبة جلدية تركتها بشقة **دليلة بزوي**، وتم اعتماده من قبل المشرف على البحث كقرينة لنشر مذكرة بحث على الصعيد الوطني في حق المسماة **جميلة بطيوي**، ثم العمل على ايقافها ووضعها رهن الحراسة النظرية وتقديمها

أمام محكمة الإستئناف بالدار البيضاء في حالة اعتقال رفقة الخادمة المسماة سميرة العمراني و آخرون، ليتم متابعتهما وتم إيداعهما بالسجن المحلي بالدار البيضاء.

وخلال هذه المرحلة كانت المسماة سامية موسى تتواجد بفرنسا حيث سبق أن منعتها والدتها من القدوم الى المغرب خوفا من قيام زوجها المسمى عبد النبي بعوي بالزج بها في السجن هي الأخرى، وهناك تلقت اتصالا هاتفيا من المحامية سميرة فرجي (دفاع عبد النبي بعوي) وأرشدتها إلى كيفية إنجاز تنازل عن شكايتها من أجل التزوير والاستيلاء على عقارين في مواجهة زوجها عبد النبي بعوي وكذا الإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين المطعون فيهما بالزور يخصها وصادر عنها، وكيفية المصادقة عليهما بالمصالح القنصلية المغربية بباريس، وذلك مقابل الإفراج عن والدتها والخادمة المذكورة من السجن، وهو ما تم فعلا خلال نفس اليوم الذي قامت فيه بإنجاز التنازل و الاقرار و تسليمه إلى شخصين من طرف عبد النبي بعوي ربطا بها الاتصال بفرنسا، حيث تم الإفراج عن والدتها والخادمة بدون جلسة إضافة إلى الافراج عن شقيقها عبد اللطيف موسى الذي تم تلفيق قضية مفبركة له تتعلق بالضرب والجرح والسرقة واعتقاله بدوره بسببها.

وبعد إنتهاء البحث والإفراج عن والدة المسماة سامية موسى والخادمة، وفي غضون أواخر سنة 2014 طلب المسمى عبد النبي بعوي من المسماة سامية موسى مرافقته الى مقر ولاية أمن الدار البيضاء، وعند وصولهما بقيا بالسيارة من نوع رونج روفر وقام زوجها المذكور بالإتصال هاتفيا بموظف للشرطة "الطنجي"، هذا الأخير قام بالنزول من مكتبه وجلب لها وثيقة خاصة بالقضية قامت بتوقيعها ثم غادرا الى حال سبيلهما.

وقد أخبرت المحامية سليمة فرجي المسماة سامية موسى بأن زوجها المسمى عبد النبي بعوي قد قام بالصراخ ولطم وجهه بمجرد أن سمع بخبر إعتقال والدتها وإيداعها بالسجن غير أن المسمى سعيد الناصري أخذ في لومه بكون هذا التصرف كان هو الوسيلة الوحيدة لكي يدافع عن نفسه بدل الزج به في السجن من أجل تزوير الوكالة موضوع البحث.

وفي سياق تصريحات سامية موسى، أضافت أنه في غضون سنة 2013 يوم قدوم والدتها من مدينة وجدة تلبية للاستدعاء الموجه لها من طرف الشرطي سعيد الطنجي على إثر الشكاية المذكورة، فقد بلغ إلى علمها أن سيارة من نوع RANGE ROVER كانت تتعقب والدتها وشقيقها بالطريق السيار، حيث بوصولهما إلى سيدي علال البحراوي تم إيقافهما من طرف الدرك الملكي بالطريق السيار، بعدما أوشى بهما متعقبهما صاحب السيارة، وتمت إحالة والدتها على الشرطي المذكور بالدار البيضاء الذي وضعها رهن الحراسة النظرية، وعمل على تقديمها أمام النيابة العامة بالبيضاء في حالة اعتقال، مما يعني أن عبد النبي بعوي كان على علم مسبق بأمر مذكرة البحث الصادرة في حق والدتها بعدما أخبره بذلك الشرطي سعيد الطنجي .

وأكدت أيضا أن التنازل عن الشكاية التي تقدمت بها في مواجهة طليقها عبد النبي بعوي من أجل التزوير والاستيلاء على عقارين في اسمها، وكذا الإقرار بأن التوقيعين المنجزين بالوكالتين يخصانها، قامت بإنجازهما بمقر القنصلية المغربية بباريس بتاريخ 2013/07/01 تحت الضغط والإكراه والترهيب الذي تعرضت له من طرف طليقها، نتيجة تواجد والدتها وشقيقها عبد اللطيف موسى رهن الاعتقال بعد فبركة قضيتين لهما، ليتم الإفراج عنهما مباشرة بمجرد تسلمه للوثيقين المذكورتين.

واسترسالا في البحث، تم الاستماع إلى الخادمة المسماة سميرة العمراني، التي اعتقلت بدورها رفقة جميلة البطيوي، حيث أكدت حضورها لأطوار نقل وشحن الأمتعة

الخاصة بالمسماة سامية موسى من بيت الزوجية بتاريخ 2013/05/14، و أنه بناء على اتصال هاتفي من هذه الأخيرة طلبت منها التوجه لدى المسماة دليلة بزوي لإحضار حقيبتها الشخصية والتي تركتها لديها بعد قضائها المبيت لديها. وبتنسيقها مع دليلة بزوي سلمتها الحقيبة المذكورة دون أن تطلع على محتوياتها أمامها بعدها قامت بالتوجه مباشرة بها لدى مربيتها سميرة بلمين التي عاتبتها على عدم اطلاعها على محتوياتها أمام دليلة بزوي على سبيل الاحتياط في حالة وقوع خلاف على ما بداخلها، لتتكلف سميرة بلمين بفتحها والتقاط صور فوتوغرافية لمحتوياتها، مضيفة أنها قامت رفقة زوجها عبد الرحيم الركراكي بإيصال هذه الحقيبة لمقر إقامة سامية موسى بمدينة وجدة.

وأضافت أنه بعد عودتها تلقت اتصالا هاتفيا من دليلة بزوي واستدرجتها رفقة زوجها في الحديث، وعملت على تسجيل هذه المكالمة التي أدلت بها لدى الشرطي سعيد الطنجي بالادعاء بأنهما لم يفصحا له بأن الحقيبة المذكورة التي تركتها سامية موسى تتضمن حلي ومجوهرات وساعات رجالية، مضيفة أنها بعد الاستماع إليها من طرف الشرطي سعيد الطنجي عاتبها على إخفاء هذا الأمر، ومن أجل تفنيد ادعاءات دليلة بزوي وتأكيد كون الحقيبة تتضمن حلي ومجوهرات وساعات تخص سامية موسى وليس بها أية ساعات رجالية، فقد ربطت بها الاتصال سميرة بلمين بمقر الشرطة وسلمتها الصور الفوتوغرافية الملتقطة للإدلاء بها للشرطي سعيد الطنجي، الذي اطلع على هذه الصور الفوتوغرافية بإمعان و سلمها لمساعده زكري الصيباري الذي اطلع عليها بدوره، و بعدما تبين له عدم وجود أية ساعات رجالية من الأشياء المصرح بسرقتها، أعاد لها الصور المذكورة دون تضمينها بمحضر استماعها مكتفيا بالإشارة إلى كونها "ستدلي بها لاحقا صبيحة يوم الغد"، مضيفة أن الشرطي سعيد الطنجي عرضها لسوء المعاملة والسب الشتم والبصق على وجهها واتهامها بأنها متورطة في هذه القضية، كما أنه بتاريخ تقديمها أمام النيابة العامة نصحها الشرطي المذكور بالاختصار في الكلام خلال استنطاقها من طرف النيابة العامة، ليتم إيداعها بالسجن رفقة المسماة جميلة البطيوي قبل أن يتم الإفراج عنهما بعد مدة وجيزة.

و أضافت الخادمة المذكورة بأن مساعده الشرطي زكري الصيباري في إحدى لقاءاتها به بحي ليساسفة أكد لها أنه كانت هناك تدخلات كبيرة في هذا الملف من أجل الزج بهما في السجن، وبأن مبالغ مالية مهمة سلمت لتحقيق هذا الغرض بقوله: " كون شتي شحال ديال اللفلوس لي تحطو عليكم باش دخلتوا وخرجتو من الحبس كون هربتي".

وفي سياق البحث، تم الاستماع إلى المسماة سميرة بلمين الذي أكدت تصريحات سميرة العمراني، أنها حضرت بالقرب من ولاية الأمن وسلمتها الصور الفوتوغرافية، حيث كان رفقتها المحامي حاتم بناني، وقد أدلت بهذه الصور الفوتوغرافية بعدما عثرت عليها بحاجياتها موضوعة بظرف لأستوديو PHOTO SPORT، وأوضحت أنها عبارة عن صور لحلقات وسلاسل علق وساعتين نسويتين وساعة يد كبيرة، وهي التصريحات التي أكدها أيضا المحامي السالف الذكر جملة وتفصيلا.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم الاستماع إلى ضابط الشرطة زكري الصيباري الذي تمت مواجهته بتصريحات المسماة سميرة العمراني بخصوص الصور الفوتوغرافية المدلى بها دون تضمنيها بمحضر استماعها كوسيلة إثبات لفائدتها، فأكد الشرطي المذكور أنها أدلت بها فعلا واطلع عليها وتبين له منها أنها لا تتضمن أية ساعات رجالية كما هو مصرح بسرقتها، وأنه بعد إرجاعها لرئيسه سعيد الطنجي عمل هذا الأخير على إعادتها إلى المعنية دون تضمينها بمحضر استماعها مكتفيا بالإشارة إلى أنها ستدلي بها لاحقا في اليوم الموالي، مبديا جهله ساعتها لهذا الأمر كون رئيسه المذكور يبقى المسؤول عن ذلك، وموضحا أنه ساعتها كان مساعدا له وقد استمع إلى جانب سعيد الطنجي إلى كل من سميرة العمراني وزوجها عبد الرحيم الركراكي.

واستنادا إلى تصريحات المسماة سامية موسى بأنه تم إيقاف والدتها جميلة البطيوي من طرف الدرك الملكي بسيدي علال البحراوي بناء على وشاية توصلوا بها بأنها مبحوث عنها، فقد تم الاستماع إلى الدركي المسمى عبد المجيد العمراوي، الذي أوضح أنه في غضون سنة 2013 خلال حصة العمل التي كان يؤمنها ابتداء من الساعة الثانية عشرة زوالا إلى الساعة السادسة مساء، بكوكبة الدراجين بالطريق السيار بالخميسات، تلقى اتصالا هاتفيا من المسمى عبد النبي بعوي، مفاده أن سيارة بيضاء اللون من نوع مرسيدس يبتدئ ترقيمها ب 1- د- *** على متنها إمرأة مبحوث عنها من طرف فرقة الشرطة القضائية بالدار البيضاء من أجل سرقة الماس في اتجاهها إلى مدينة الدار البيضاء، مضيفا أنه بعد مدة وجيزة استوقف السيارة المعنية، وبعد تنقيط السائق والمرأة المرافقة له تبين له فعلا أنها مبحوث عنها من أجل السرقة الموصوفة، وأنه بعد إشعار النيابة العامة تمت إحالتها على فرقة الشرطة القضائية بالخميسات، وهي التصريحات التي أكدها أيضا زميله الدركي **عبد العالي كلوني.**

التحريات التقنية المنجزة على ضوء هذه النقطة ابانت بأن المسمى **عبد النبي بعوي** اتصل فعلا من رقمه الهاتفي **06.61.05.68.48** على الرقم الهاتفي **0626474949** المستعمل انذاك من طرف الدركي **عبد المجيد العمراوي** بتاريخ ايقاف **جميلة البطيوي 2013.06.23** على الساعة الواحدة وثلاث وخمسين دقيقة بعد الزوال، مما يعني أن **عبد النبي بعوي** كان علم مسبق بأمر نشر مذكرة بحث الصادرة في حقها على الصعيد الوطني، و أن الذي أخبره بها ليس إلا المشرف على البحث **سعيد الطنجي** الذي تبين أن له اتصالات هاتفية معه، مما يعد إفشاء للسر المهني بالنسبة للشرطي المذكور، و يؤكد الاتفاق المسبق معه لتلفيق التهمة إلى **جميلة البطيوي** من أجل إيقافها ووضعها تحت الحراسة النظرية و تقديمها في حالة اعتقال تمهيدا للزج بها في السجن، واستخدامها كورقة ضغط على ابنتها **سامية موسى** من أجل التنازل على شكاياتها ضده من أجل التزوير.

وفي سياق البحث، تم الاستماع إلى المسمى **عبد الرحيم موسى**، الذي أدلى بمجموعة من الوثائق لها علاقة بالبحث، منها عدة شكايات سبق أن وجهها إلى جهات مختلفة للتظلم نتيجة الضرر الذي لحقه من استيلاء المسمى **عبد النبي بعوي** على عقارين في اسم ابنته **سامية موسى** أحدهما بوجدة والثاني بالدار البيضاء، وتفويتهما إلى صهره **مير بلقاسم** بناء على وكالتين مزورتين، حيث قام هذا الأخير بعدها بإفراغ عائلتها من الفيلا التي تقطن بها بوجدة عن طريق القوة العمومية بعدما عمل على قطع التزود بمادتي الماء والكهرباء عن هذه الفيلا. كما أدلى المسمى **عبد الرحيم موسى** بنظير الرسم العقاري **33/8296** للملك المدعو **رشاد** المتعلق بالفيلا الكائنة بالدار البيضاء، والذي عملت ابنته المذكورة على سحبه من المحافظة العقارية عين الشق ضمانا لحقوق ملكيتها للعقار المذكور وعدم تفويته إلا بموافقتها ورضاها، إلا أن المشتكى به **عبد النبي بعوي** حين عزم على تفويت العقار المذكور بطرق تدليسية استغل الوكالة المزورة المنسوبة لزوجته **سامية موسى** وقام بالتصريح بضياع نظير الرسم العقاري لدى مصالح الشرطة وعمل على استخراج نسخة منه من المحافظة العقارية بعين الشق وهي النسخة من النظير التي اعتمدها في تفويت العقار المذكور إلى صهره **مير بلقاسم**، مما يؤكد بأن زوجته وقتها **سامية موسى** لم تكن على علم بأمر تفويت العقار لكون نظير الرسم العقاري كان بحوزتها، وبأن هذا الأمر يتناقض مع تصريحات **عبد النبي بعوي** بأنها هي من سلمته الوكالتين المزورتين، لأنه لا يعقل أن تسلمه الوكالتين و لا تسلمه نظير الرسم العقاري الذي يبقى وثيقة ضرورية في تفويته وإنجاز عقد البيع.

في نفس الإطار، تم الاستماع أيضا إلى المسماة **دليلة بزوي**، التي صرحت أنه في غضون سنة 2013، ونزولا عند طلب المسماة **سامية موسى** قامت بالتوجه رفقتها إلى بيت

* وجود حوالي (16) اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي +212674746283 لمستعمله موظف الشرطة سعيد طنجي ورقم النداء المغربي +212615763029 لمستعمله المسمى عبد النبي بعوي .

* وجود حوالي (654) اتصال هاتفي (VOIX/SMS) ما بين رقم النداء المغربي +212661765078 المسجل بقاعدة بيانات شركة الاتصالات في اسم بنسلام عمر (وطنيته عدد:BE56289) لمستعملته المسماة دليلة بزوي وأرقام النداء المغربية +212661056848، +212661087302، +212666045464 و+212661542154 و +212615763029 لمستعملها المسمى عبد النبي بعوي .

* وجود حوالي (530) اتصال هاتفي (sms/voix) ما بين رقم النداء المغربي +212661765078 المسجل بقاعدة بيانات شركة الاتصالات في اسم بنسلام عمر (وطنيته عدد:BE56289) لمستعملته المسماة دليلة بزوي وأرقام النداء المغربية +212661135757 و+212661151500 لمستعملها المسمى سعيد الناصيري.

فبركة قضية الضرب والجرح والسرقة للمسمى عبد اللطيف موسى شقيق سامية موسى:

متابعة للبحث الجاري بهذه الفرقة، فقد تبين من خلال الاستماعات المنجزة، ان المسمى " عبد اللطيف موسى" الذي يبقى صهر المسمى "عبد النبي بعوي" تم بدوره تلفيق قضية تتعلق بالضرب والجرح بالسلاح الأبيض ضده، بتنسيق مع الضحية المسمى "عصام الدين عراض"، وتم اعتقاله على إثرها لمدة أربعة أيام ولم يفرج عنه سوى مباشرة بعد تنازل شقيقته المسماة " سامية موسى" عن شكايتها من أجل التزوير والاستيلاء على عقارين في مواجهة المسمى "عبد النبي بعوي".

وبغية التأكد من هذه الواقعة، فقد تم القيام بتحريات تم الاهتداء من خلالها إلى الإجرائين المسطريين عدد: 2018 و 2033/ ش ق بتاريخي 08 و 09 /2013/06، اللذين قدما بموجبهما المسمى "عبد اللطيف موسى" و " نور الدين السامحي"، وبعد دراستهما تم رصد مجموعة من الاختلالات تبين أن واقعة الضرب والجرح مفبركة الهدف منها توريطه المعني بالأمر الذي تم اعتقاله بالسجن المحلي بوجدة بتاريخ **2013/06/28**، بعدما تم اعتقال والدته "جميلة البطيوي" بتاريخ **2013/06/25** بتهمة السرقة وإيداعها بالسجن المحلي الدار البيضاء، وذلك للضغط على شقيقته "سامية موسى" للتنازل عن شكايتها في مواجهة طليقها "عبد النبي بعوي" من أجل التزوير، حيث تم الوقوف على مايلي:

- أن المحامي عاقل مصطفى عن هيئة المحامين بوجدة تقدم بشكاية نيابة عن الضحية " عصام الدين عراض" الذي تعرض بتاريخ 2013/05/27 لمحاولة قتل باستعمال الضرب المبرح والسلاح الأبيض، وضمن بها إسم عبد اللطيف موسى ونور الدين السامحي على أساس أنهما هما من عرضاه للإعتداء، وأن هناك شاهدين بوفلجة بنقاسو و رشيد حموا حضرا هذه الواقعة، وأن الضحية أدلى بشهادة طبية مدة العجز بها 60 يوما.

- الاستماع إلى الضحية "عصام الدين عراض" اكد ماورد بالشكاية، إلا انه اكد انه يجهل المشتكى بهما "عبد اللطيف موسى ونور الدين السامحي" وليس متيقنا انهما من اعتديا عليه أم لا، وانه يجهل الكيفية التي توصل بها المحامي الذي ينوب عنه إلى اسميهما، مؤكدا انه لم يصرح للمحامي باسميهما و كذلك الشأن بالنسبة للشاهدين بوفلجة بنقاسو ورشيد حموا،

اللذين وردا بشكاية المحامي كونهما حضرا هذه الواقعة، وأنه لم يتطرق لهما الضحية بمحضر استماعه و لم يتم استفساره عنهما من طرف الضابط المشرف على البحث، وبالتالي يجهل كيف تم الاهتداء إلى اسميهما من طرف المحامي المذكور على غرار اسمي المشتكى بهما. الشئ الذي يطرح معه علامة استفهام كبرى حول من زود المحامي بهذه الأسماء التي من المفروض أن يكون الضحية على علم بها، مما يتبين معه تواجد اتفاق وتنسيق على فبركة هذه القضية التي يقف من ورائها من له مصلحة في ذلك بتواطؤ بين المحامي والضحية والشاهدين والطبيب.

لقد تواصل البحث بالاستماع إلى الشاهدين (بوفلجة بنقاسو، رشيد حموا) الواردين اسمهما بالإجراء المسطري المرجعي على أنهما من حضرا واقعة الضرب والجرح الذي تعرض له الضحية **عصام الدين عراض** من طرف المسمى **عبد اللطيف موسى ونور الدين السامحي** بتاريخ **2013/05/27**، وبعد مواجهتهما بتصريحاتهما المذكورة تراجعا عنها وأكدا مايلي:

المسمى "**رشيد حموا**" أكد أن ماجاء في تصريحاته التي أدلى بتاريخ **2013/05/30**، مجرد شهادة زور وسيناريو مفبرك تم تلقينه له من طرف المسمى **حسن ماني** والضحية **عصام الدين عراض** نزولا عند طلب المسمى **عبد النبي بعوي**، موضحا أنهما أطلعاه على أن المسمى **عبد النبي بعوي** قد دخل في خلاف مع زوجته حول استيلائها على مبالغ مالية تخصه ولاذت بالفرار، واقترحا عليه مرافقتهما على متن سيارة إلى حي **CGI** بوجدة من أجل أن يتكلف عصام الدين عراض بافتعال شجار مع شقيق زوجة عبد النبي بعوي و التظاهر بتعرضه للضرب، وأن دوره هو مراقبة الوضع عن كثب وبعد نشوء الشجار بينهما يتدخل من أجل فضه حتى يتمكن المعتدي المستهدف من مشاهدته وهو الأمر الذي قام بتنفيذه، وبوصولهما إلى الحي المذكور عمل الضحية عصام الدين عراض باستفزاز **عبد اللطيف موسى** الذي كان برفقته أحد الأشخاص ودخل في شجار معهما بالأيدي دون استعمال أية أسلحة وتدخل المعني لفض النزاع رفقة حسن ماني، وغادروا في اتجاه أحد صانعي الأسنان الذي تكلف باقتلاع أحد الأسنان الأمامية للضحية وتوجهوا مباشرة إلى مستشفى الفارابي وبالقرب منه قام المسمى **حسن ماني** بتوجيه ضربة على إحدى ساقي عصام الدين عراض بواسطة حجرة بعد لفها بقطعة ثوب لافتعال كسر بها، حتى يتسنى له الحصول على شهادة طبية مدة العجز فيها طويلة، وبولوجهم إلى المستشفى تمت معاينة حالة الضحية وتضميد رجله وغادر المعني إلى حال سبيله.

وقد أضاف أنه بعد يومين أو ثلاثة تلقى اتصالا هاتفيا من المسمى **حسن ماني** وطلب منه القدوم إلى مقر الشرطة بوجدة من أجل الإدلاء بشهادته حول واقعة الضرب المفتعل الذي تعرض له **عصام الدين عراض** كونه من الشهود الذين حضروا أطوار هذا الاعتداء، وبحضوره أدلى بالسيناريو الذي لقناه له المعنيين نزولا عند طلب المسمى عبد النبي بعوي، مؤكدا أن تردده على مقر الشرطة لم يكن إلا في مناسبة واحدة خلال الاستماع إليه كشاهد، مضيفا أن المذكورين كانا قد وعداه بأن **عبد النبي بعوي** سيتكلف بفتح لفائدته صالون للحلاقة نظير هذه الخدمة التي قدمها له، في حين أن الضحية **عصام الدين عراض** صرح له أنه تسلم مبلغ **100.000.00** درهم بعدما تنازل عن شكايته، أما المسمى **حسن ماني** فأطلعه أن المقابل الذي سيمكنه منه عبد النبي بعوي نظير ذلك هو منحه مجموعة من المشاريع بمدينة وجدة لتسييرها.

وفي ختام تصريحاته أكد أن ماجاء في شهادته لا أساس له من الصحة وأنه لم يكن مرفوقا بالمسمى بوفلجة بنقاسو ولم يتم الاعتداء على الضحية بأي قضيب حديدي وأن هذه التصريحات التي أدلى بها مجرد سيناريو قام بتلقينه له المسمى **حسن ماني** مع **عصام الدين عراض** إرضاء لرغبة **عبد النبي بعوي** الذي كلفهم بهذا الأمر للضغط على زوجته التي قامت بالاستيلاء على مبالغ مالية تخصه، مبديا جهله كذلك لمصدر حصول المحامي **مصطفى عاقل** على هويته التي وظفها في الشكاية التي تقدم بها في مواجهة **عبد اللطيف موسى**.

أما بالنسبة للمسمى "بوفلجة بنقاسو"، أكد بدوره أن الشهادة التي أدلى بها في حق المسمى عبد اللطيف موسى لدى الشرطة في غضون سنة 2013 هي شهادة زور نزولا عند طلب المسمى عبد النبي بعوي الذي كانت تربطه به علاقة تجارية تتمثل في كرائه الشاحنات له التي يستغلها في مقالع شركته.

موضحا أن المسمى عبد النبي بعوي عرض عليه في غضون سنة 2013 الإدلاء بشهادة لدى المصالح الأمنية يؤكد فيها تعرض المسمى عصام الدين عراض للضرب والجرح من طرف شقيق زوجته المسمى عبد اللطيف موسى، و لهذه الغاية لقنه التصريحات التي أدلى بها كونه حضر هذه الواقعة، كما عرض عليه صورته الفوتوغرافية قصد التعرف عليه حين عرضه على أنظاره من طرف العناصر الأمنية بوجدة، وهو الأمر الذي وافق عليه وقام بتنفيذه، بعدما تم استدعائه من طرف الشرطة بوجدة وأدلى بشهادته المذكورة وعرض عليه المشرف على البحث خمسة أشخاص من ضمنهم المعتدي المفترض الذي تعرف عليه استغلالا بالصورة الفوتوغرافية المدلى بها سابقا.

وقد أضاف أنه وبعد إدلائه بشهادته في الموضوع وضع رهن إشارته المشرف على البحث عدة صفحات من المحضر اطلع فقط على ديباجتها وهويته ووقع عليها دون اطلاعه على باقي النسخ، مؤكدا أنه لم يتردد على مقر الشرطة بوجدة إلا في مناسبة واحدة، ولم ينجز له إلا محضرا واحدا في القضية وهو المحضر المتعلق بتعرفه على المعتدي وليس محضرين (محضر استماع و محضر التعرف) كما هو مضمن بالإجراء المسطري، مبديا جهله للأسباب وراء طلب عبد النبي بعوي بإدلائه بتلك الشهادة وعلاقته بكلا الطرفين.

مؤكدا أيضا أنه لم يسبق له أن زود المحامي عاقل مصطفى بهويته الشخصية التي ضمنها بالشكاية الموجهة للنيابة العامة في إطار شهادة الزور التي أدلى بها (انظروا محضر استماعه بتفصيل).

أيضا تم الاستماع إلى المسمى "محمد عصام منتبه"، الذي أكد أن ماجاء في محضر استماعه المنجز من طرف المصلحة الولائية للشرطة القضائية بوجدة بتاريخ 2013/06/21، ان جزء منه صحيح، موضحا أنه في غضون سنة 2013 تلقى اتصالا هاتفيا من زميله عصام الدين عراض وأطلعه أنه يتواجد بالمستشفى بعدما تعرض للضرب والجرح من طرف شقيق زوجة عبد النبي بعوي، وبالتحاقه به بالمستشفى شاهد المعني ورجله عليها الجبس وبرفقته حسن ماني والمسمى رشيد حموا، خلافا لما ورد بمحضر استماعه أنه اتصل بعصام الدين عراض وطلب منه الحضور إلى منزله وبعد مدة من انتظاره خرج لقضاء بعض مآربه حيث التحق بعد ذلك بمنزله لتخبره زوجته أنه لا يتواجد بالمنزل، مؤكدا أن هذا الأمر لم تخبره به زوجته إطلاقا.

و أنه بعد ذلك تم استدعائه من طرف الشرطة للإدلاء بشهادته بعدما زودهم المسمى عصام الدين عراض باسمه، وبتقدمه لدى المصلحة المذكورة وجد بها كل من عصام الدين عراض و حسن ماني و برفقتهما صهر عبد النبي بعوي والد زوجته يتبادلان الحديث حول إيجاد تسوية لهذا المشكل، مؤكدا أنه صرح للضابط المشرف على البحث بكونه لم يكن حاضرا ساعتها لواقعة الضرب والجرح وأن شهادته مبنية على ما بلغ إلى علمه من طرف زميله عصام الدين عراض .

و بغية الاهتداء إلى هوية حسن ماني ، فقد تم القيام بمجموعة من عمليات التنقيط على مستوى قاعدة المعطيات الممسوكة لدى المديرية العامة، حيث تم استخراج صورته الفتوغرافية و تم عرضها على كل من رشيد حموا و محمد عصام منتبه، اللذين أكدا أنه المعني بتصريحاتهما.

الادلاء ببيانات ووقائع كاذبة تعلم بعدم صحتها محاباة للمسمى عبد النبي بعوي لبلوغ هدفه، وما يعزز ذلك هو المكالمات الهاتفية العديدة المتبادلة بينهما تزامنا مع هذه القضية وبعدها، إضافة إلى العلاقة الحميمية التي جمعته بالمعنية بالأمر بعد ذلك وسفرياتهما المتزامنة خارج الوطن وإقامتهما معا بنفس الفندق.

مواصلة للبحث، فقد تم الاستماع إلى عميد الشرطة ممتاز سعيد الطنجي، الذي تمت مواجهته بالاخلالات المنسوبة له على ضوء مسطرة البحث عدد: 853/ م و ش ق بتاريخ 2013.06.25 التي أنجزها بناء على شكاية عبد النبي بعوي في مواجهة جميلة البطيوي، وانحيازه الواضح للطرف المشتكي ومحاباته له بالامتناع عن القيام باعمال تدخل في إطار وظيفته، والتغاضي عن مجموعة من المعطيات المفروض توظيفها في البحث للتأكد من فعل السرقة من عدمه أو من كونها مجرد تصفية حسابات بين عبد النبي بعوي وزوجته، وذلك بتوجيهه للبحث وتوريط المسماة جميلة البطيوي والدة زوجة هذا الأخير، عوضا عن زوجته المسماة سامية موسى التي كانت حاضرة فعلا أطوار هذه الواقعة، والتي تبقى المسؤولة عن نقل وشحن الحقائب من بيت الزوجية إلى مدينة وجدة نتيجة الخلاف الزوجي القائم بينهما، ولمعرفته وكذا المشتكي أن السرقة بين الزوجين غير معاقب عليها قانونا، وهو ما تبين جليا من خلال البحث المنجز من طرفه أنه لم يتم الاستماع إلى سامية موسى على الرغم أن الجميع بما فيهم الشاهد والخادمات أكدوا أنها كانت حاضرة لهذه الواقعة، وإخباره للمسمى عبد النبي بعوي بأن المشتكى بها جميلة البطيوي تم نشر مذكرة البحث في حقها، وهو الأمر الذي أكده الدركيين عبد المجيد العمراوي و عبد العالي كلوني بعد الاستماع إليهما بأنه تم التوصل بهذه المعلومة من طرف عبد النبي بعوي نفسه بناء على اتصال هاتفي منه.

وحول هذه المعطيات صرح عميد الشرطة ممتاز سعيد الطنجي أن البحث الذي أنجزه كان تحت إشراف النيابة العامة بالدار البيضاء، وأن جميع الإجراءات التي قام بها كانت دون إنحياز أو محاباة لأي طرف، وأن عدم استماعه إلى سامية موسى هو بسبب كونها غير مشتكى بها، وادعى بأنه لم يقم بتضمين الصور الفوتوغرافية بمحضر استماع سميرة العمراني بدعوى أنها لم تدل بها، رغم تأكيد عكس ذلك من طرف مساعده زكري الصيباري الذي أكد هذه الواقعة، في حين أسفر الاطلاع على إجراءات البحث المنجزة في هذه القضية بأنه لم يطالبها فيما بعد بهذه الصور التي ضمن بمحضرها بأنها ستدلي بها لاحقا في اليوم الموالي، على الرغم من أن هذه الصور دليل مهم ونقطة جوهرية ومفصلية في هذه القضية.



<u>إن تضمين عميد الشرطة ممتاز سعيد الطنجي في محضر المواجهة بين دليلة بزوى و سميرة العمرانى بخصوص الصور الفتوغرافية بأنها "ستدلى بها لاحقا صبيحة يوم الغد"، بالرغم من أنها أدلت له بها فعلا وكانت تحت عهدته بشهادة مساعده زكرى الصيبارى و كذا سميرة بلمين و المحامي حاتم بنانى، قد ارتكبه بسوء نية جناية التزوير فى محرر رسمى، لأنه يعلم جيدا أن هذه الصور الفوتوغرافية سوف تغير مجرى البحث و تبين الحقيقة، وبالتالى سوف تكون عائقا أمام بلوغ قصده وشريكه عبد النبى بعوى للزج بجميلة البطيوى فى السجن ما دام أنه دليل فى صالحها.</u>

تعميقا للبحث المجرى في هذا الصدد، فقد تم الاستماع إلى المسمى عبد الله كايين، المكلف بالشؤون الإدارية والمحاسباتية بشركة " بعوي عبد النبي"، الذي صرح أنه بناء على اتصال هاتفي من مشغله المذكور بتاريخ 2023/08/16، قام بتمكين الشرطي سعيد الطنجي من مفتاح شقة كائنة بإقامة الجوهرة الزرقاء بمدينة السعيدية لقضاء إجازته السنوية بها، ثم أعادها إليه بتاريخ 2023/08/25 دون أن يسلمه أي مقابل مادي لفترة إقامته بالشقة المذكورة لكونه من معارف مشغله، وهو ما يبين تقاضي الشرطي المذكور لفائدة عينية كرشوة على تواطئه مع

بخصوص انجاز عقد زواج بناء على وثائق إدارية مزورة:

في هذا الإطار، ومواصلة للبحث فقد تم ربط الاتصال بقسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية ببرشيد مكان إبرام عقد الزواج بين عبد النبي بعوي وسامية موسى للتأكد من ظروفه والوثائق المدلى به سيما شهادة العزوبة الخاصة بالمسمى عبد النبي بعوي. وتم الحصول على أصل ملف الزواج عدد: 121/1039 بتاريخ 2012/04/12، المتعلق بهما، يتضمن من بين وثائقه :

- مطبوع خاص بطلب الإذن بتوثيق الزواج، به توقيعين خاصين بهما.
- شهادة إدارية للخاطب: التي تخص سامية موسى تحمل تاريخ 2012/04/09 منسوبة للمقاطعة 46 سيدي البرنوصي كونها – مطلقة-، والتي تخص المسمى عبد النبي بعوي بتاريخ 2012/04/12 منسوبة للملحقة الإدارية بمقاطعة الفداء بأنه – عازب-.

- شهادتين طبيتين في اسميهما تحملان تاريخ 2012/04/04 مسلمتين من طرف الطبيب اليعقوبي الادريسي عبد الرحمان بمدينة الدار البيضاء.

وبغرض التأكد من صحة الشهادتين الإداريتين المتعلقتين بالخاطب، فقد تم الانتقال إلى الملحقتين الإداريتين وإجراء تحريات ميدانية حولهما اتضح من خلالها على أن الشهادتين مزورتين ومصطنعتين و الأختام المضمنة بهما مزورة و غير صادرتين عن الملحقتين المذكورتين (أنظروا محضري الانتقال، البحث والتحري بتفصيل).

وللتأكد من صحة الشهادتين الطبيتين فقد تم الانتقال إلى مقر عيادة الطبيب اليعقوبي الإدريسي، حيث تبين على أن العنوان عبارة عن عمارة مهجورة منذ مدة، وأن الطبيب المذكور سبق له فعلا ممارسة نشاطه بالعنوان المذكور، وبعد تنقيطه على مستوى الناظم الآلي الممسوك لدى المديرية العامة للأمن الوطني تبين أنه توفي بتاريخ 2023/06/30 (أنظروا محضر تلقي إفادة عون ضابط الشرطة القضائية والتنقيط).

واستنادا إلى معطيات البحث، فقد تم الاستماع إلى المسمى عبد النبي بعوي ومواجهته بزورية الشهادة الإدارية المتعلقة به بوصفه - عازب- والتي تم الإدلاء بها ضمن وثائق ملف الزواج المبرم بينه وبين سامية موسى، حيث أكد أن هذه الأخيرة هي من تكلفت بجميع الوثائق والإجراءات المتعلقة بملف إبرام الزواج، كونها ساعتها كانت حاملا وترغب في إثبات نسب ابنتها، موضحا أن الأمر الوحيد الذي قام به هو توقيعه على عقد الزواج، وأن باقي الوثائق يجهل من أين حصلت عليهم طليقته سامية موسى ولم يسلمهم لها.

أما بخصوص ما تم تضمنه عقد الزواج كونه عازب في حين أنه متزوج، ومهنته عامل ويقطن بحي العرصة بالبيضاء، مما يؤكد أنه على علم بها، فقد أفاد أنه لم يطلع على هذه المعطيات بعقد الزواج مكتفيا بتوقيعه فقط دون الاطلاع على مضمونه، أما مسألة الزواج فقد كان فعلا متزوجا ساعتها وأب لثلاثة أبناء.

أما بخصوص علاقته بالمسماة دليلة بزوي التي أسفر البحث عن مشاركتها في فبركة ملف السرقة ضد المسماة جميلة بطيوي والدة زوجته وقتها سامية موسى، فقد أوضح المسمى عبد النبي بعوي بأنه تعرف عليها عن طريق طليقته سامية موسى وتطور الأمر إلى أن جمعته معها علاقة حميمية بعد ذلك. وحول إقامتها بفندق إمشليفن بإفران بتاريخ 2018/01/13 الذي تزامن مع إقامته بنفس الفندق، فقد عزا هذا الأمر إلى عامل الصدفة، في المقابل أرجع

الاستماع إلى المسمى حسن ماني، أكد أنه في إطار حديثه مع صديقه خالد سداس، المدير المالي بشركات عبد النبي بعوي، أطلعه أن المسمى عبد اللطيف موسى سبق أن عرضه للضرب والإهانة ويرغب في الانتقام منه بتوريطه في قضية ما والزج به في السجن، ونتيجة هذا الأمر طلب منه تدبر شخص يفتعل معه شجار من أجل تحقيق مبتغاه وأنه سيمكنه مقابل ذلك من مبلغ 100.000.00 درهم، ونزولا عند طلبه اقترح الأمر على عصام الدين عراض الذي وافق دون تردد، وفي اليوم الموالي التقى رفقة هذا الأخير بخالد سداس و قاموا بالتنسيق حول هذا الأمر والخطة المتبعة بافتعال الشجار وحضور الشهود و أن الباقي سيتكفل به خالد سداس، بعدها رافق عصام الدين عراض وأرشده على المسمى عبد اللطيف موسى للتعرف عليه، وتحيين فرصة خروجه من منزله وافتعال شجار معه وتركه يبرحه ضربا لتلفيقه تهمة الضرب والجرح والحصول على شهادة طبية قصد توريطه.

ولتنفيذ هذه المهمة امتطى سيارته برفقة المسمى عصام الدين عراض دون أن يتذكر إن كان برفقتهما شخص آخر أم لا إلى غاية مكان إقامة المسمى عبد اللطيف موسى بحي CGI، حيث أثار انتباهه وقوفه أمام باب منزله رفقة شخص آخر، حينها ترجل المسمى عصام الدين عراض من السيارة وتوجه نحوه وافتعل معه شجار باستفزازه وهو ما أثار حفيظته ورفيقه وانهالا عليه بالضرب وتشابكا بالأيدي دون استعمال أي أسلحة بيضاء او أي قضيب حديدي، حيث قام بالابتعاد عن مكان الحادث قليلا وشاهد من مكانه مجموعة من المتفرجين قاموا بفض النزاع، ليلتحق به بعد ذلك عصام الدين عراض الذي كان لا يحمل أي اثار للضرب ظاهرة وتوجه به صوب مستشفى الفارابي وقبل دخولهما قام بلف حجرة بقطعة ثوب ووجه له ضربة إلى إحدى حتى يتسنى له الحصول على شهادة طبية طويلة الأمد، وبدخولهما تم تشخيص حالته الصحية وتمت إحالته على قسم العظام حيث وجد أن الطبيب المداوم بهذا القسم هو المسمى الدرفوفي عبد الحفيظ الذي يعرفه منذ مدة وبرفقته طبيب آخر يجهله، هذا الأخير أخبر عصام الدين عراض أنه مصاب بشقوق على مستوى رجله وأنه يتعين عليه تضميدها وتم تمكينه من شهادة تفيد طبيعة إصابته وختم عليها بالخاتم الحامل لاسم الدكتور عبد الحفيظ الدرفوفي، ساعتها قام باصطحابه إلى منزله وغادر إلى حال سبيلي، ليشعر زميله خالد السداس أن المهمة قد أنجزت وفق الخطة المتفق عليها.

وأضاف أنه في اليوم الموالي توجه عصام الدين عراض بمفرده إلى المستشفى وتم تضميد رجله من جديد و حصل على شهادة طبية مدة العجز فيها ستين يوما، التي سلمها له وقام بتسليمها مباشرة لخالد السداس الذي تكلف بتعيين أحد المحاميين بوضع شكاية من أجل الضرب والجرح في مواجهة المسمى عبد اللطيف موسى و مرافقه، وبعد إحالة الشكاية من طرف النيابة العامة بوجدة على مصلحة الشرطة القضائية بوجدة من أجل البحث فيها ربط به الاتصال هاتفيا خالد السداس وطلب منه إخبار المسمى عصام الدين عراض بالتوجه لدى الشرطة من أجل الاستماع إليه في الموضوع وتأكيد شكايته، وهو الأمر الذي قام بتنفيذه، و أنه بعد تقديم المسمى عبد اللطيف موسى ورفيقه أمام النيابة العامة بوجدة تم استنطاقهما وإحالتهما على قاضي التحقيق الذي قام بمتابعتهما في حالة سراح.

وأضاف أنه خلال هذه الفترة علم أن الشجار المفتعل كان بإيعاز من عبد النبي بعوي، وأن الغرض منه الضغط على زوجته التي كان في نزاع معها حول عقارين بمدينة وجدة والدار البيضاء، وأن خالد السداس كان مساهما في هذه الخطة، و أنه اكتشف الأمر بعد إطلاق سراح عبد اللطيف موسى و زميله أن المسمى عبد النبي بعوي لم يرقه الأمر فقام بالضغط على قاضي التحقيق الذي عمل على إيداعهما بالسجن و تحقق له مراده، وقد علم أيضا أن والد المسمى عبد اللطيف موسى تفاوض مع عبد النبي بعوي من أجل تسوية هذا المشكل بحيث تم الاتفاق على

وأضافت أنها منذ أن تولت المسؤولية القانونية لشركة بيوي سنة 2014، لم يسبق لها التعامل مع المحامي نور الدين القلايجي قبل وفاته، ولم تكلف أي محامي للدفاع عن أي ملف خارج إطار الملفات المرتبطة بشركة بيوي، وأن جميع الإجراءات التي تتم بينها وبين المحامين تتم بموجب إرسالية وإشهاد بالتسلم سواء أثناء تكليف بقضية ما أو لمعرفة مآلها لإخبار المسؤولين بالشركة بنتيجتها (أنظروا محضر استماعها بتفصيل).

ونظرا للتناقضات الحاصلة في تصريحات المحامي محمد أمقران والمسماة لمياء زايد، فقد تم إجراء مواجهة بينهما تشبثت هذه الأخيرة بتصريحاتها، في حين أن المحامي المذكور تراجع نسبيا عن تصريحاته، مرجحا أن لمياء زايد قد يمكن أن تكون كلفته بالتحري حول الملف موضوع البحث، ويمكن أن تكون قد زودته بمراجعه قصد الاطلاع عليه، إن كان يتعلق بشركة بيوي.

وأمام هذه المعطيات، فقد تم الحصول على نسخ من التنازلات المدلى بها بالملف المعني، حيث تم الوقوف على تنازل عن شكاية مدلى به من طرف المحامية **"سميرة فرجي"** نيابة عن موكلها عصام الدين عراض بتاريخ 2013/07/01، الموجه إلى السيد قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بوجدة بناء على الصلح المبرم بينه وبين **عبد اللطيف موسى** وهو ما يتماشى مع تصريح **الحسن ماني**، الذي أفاد أن **عبد النبي بعوي** وافق عل التنازل عن الشكاية بصفته الشخصية بدون حضور الضحية بتنسيق مع دفاعه سيما وأن المحامية المذكورة هي من اتصلت هاتفيا **بسامية موسى** عندما كانت بفرنسا، وطلبت منها إنجاز تنازل عن شكايتها في مواجهة **عبد النبي بعوي** وعن الإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين المطعون فيهما بالزور يخصها، وأن نفس المحامية أدلت بتراجع عن التنازل عن شكاية بتاريخ 2013/07/18 وبتاريخ 2013/08/15 سيدلي مجددا المحامي **نور الدين القلايجي** بتنازل عن شكاية نيابة عن **عصام الدين عراض** الذي سبق له وضع الشكاية و النيابة عنه كطرف مدني ، وأن نفس المحامية **سميرة فرجي** تبين أنها سبق لها النيابة على **عبد النبي بعوي** بخصوص الشكاية الموجهة ضده من طرف طليقته من أجل التزوير و النيابة عن **بلقاسم مير** في مواجهة **عبد الرحيم موسى** من أجل إفراغ الفيلا المتواجدة بوجدة التي فوتت له صوريا من طرف صهره **عبد النبي بعوي** .
كما تم الوقوف من خلال التحريات التقنية أنه يوم الإفراج عن **عبد اللطيف موسى** من طرف قاضي التحقيق **عمر زهري** بتاريخ 2013/07/01، تم الوقوف على مكالمات هاتفية جمعت المحامية المذكورة مع القاضي المذكور من جهة، و بينها و بين **عبد النبي بعوي** من جهة أخرى، هذه المعطيات تؤكد بجلاء أن **عبد النبي بعوي** هو من يقف وراء فبركة هذه القضية بمشاركة كل من **خالد سداس** و **حسن ماني** وعصام الدين عراض والشاهدين **رشيد حموا** و **بوفلجة بنقاسو** قصد توريط **عبد اللطيف موسى** واعتقاله، ومن تم استغلال هذا الأمر للضغط على شقيقته للتنازل عن شكايتها في مواجهته، بالتزامن مع اعتقال والدتها **جميلة البطيوي** بالدار البيضاء.

و من خلال ما سبق يتبين أن كل من :عصام الدين عراض (الضحية المزعوم) ، رشيد حموا، بوفلجة بنقاسو، حسن ماني، خالد سداد، وعبد النبي بعوي، اتفقوا ونسقوا وخططوا فيما بينهم على ارتكاب جنحة الادلاء ببيانات ووقائع كاذبة يعلمون بعدم صحتها لم يمض عليها أمد التقادم الجنائي كونها مازالت رائجة بمحكمة الاستئناف بوجدة بموجب ملف جنحي استئنافي عادي عدد: 2022/2602/1385 بتاريخ 2022.07.21، و أنها أدخلت للمداولة بجلسة 2023.11.30.

* إعتراف المسمى عبد الرحيم بعوي (شقيق المسمى عبد النبي بعوي) كونه خلال بداية الشهر المنصرم، كان يتصفح موقع TIK-TOK فشاهد شريط فيديو يتحدث فيه صاحبه عن قضية مواطن مالي وعلاقته ببعض الشخصيات المغربية كما إطلع على أن الشريط يتحدث عن شاحنات صينية تم بيعها لفائدة الشركة التي يسيرها، وتم الحديث عن بعض أفراد عائلته بكونهم متورطين في هذه القضية، عندئذ قام بإعطاء أوامره لمستخدمي الشركة بغرض التخلص من هذه الشاحنات وتجريدها من أجهزة التتبع GPS الموضوعة بها مع إستعمال جهاز التلحيم CHALIMONT لتغيير معالم الأرقام التسلسلية لهذه الشاحنات وذلك لكون هذه الشاحنات كانت غير متوفرة على وثائق تثبت ملكيتها.

* تأكيد المسمى عبد الرحيم بعوي لتصريحات كل من المسماة سناء مرباح والمسميين عبد الرحمان الدخيسي وتوفيق بن عيادة العاملين بشركة BIOUI TRAVAUX الذين أكدوا أنه هو من أعطى أوامره للمسماة سناء مرباح بغرض قيامها بالإتصال بمسؤولي الشركة المكلفة بتدبير أجهزة التتبع GPS الموضوعة بالشاحنات موضوع البحث ونزع هذه الأجهزة من الشاحنات المعنية، كما أنه أمر كل من المسميين عبد الرحمان الدخيسي و توفيق بن عيادة بالإشراف على عملية نقل خمس شاحنات من صنع صيني كانت تعمل بمقالع الشركة بعين الصفا الى إحدى الضيعات بغرض تقطيعها وطمس أرقامها التسلسلية بإستعمال أجهزة التلحيم.

البحث المالي حول المسمى عبد الرحيم بعوي أبان أنه يتوفر على ثمان حسابات بنكية بالقرض الفلاحي، وكذا حسابات بنكية أخرى مفتوحة بكل من بريد بنك، الشركة العامة والبنك الشعبي، وقد عرفت هذه الحسابات مجموعة من العمليات البنكية تضمنت مبالغ مالية جد مهمة، كما عرفت اكتتابات في سندات الصندوق بمبالغ تتروح ما بين 70.000.000,00 درهم و 80.000.000,00 درهم.

وفي سياق متصل بلغت قيمة الايداعات النقدية التي عرفتها تلك الحسابات البنكية مبلغا إجماليا وصل إلى ما يناهز 23.000.000,00 درهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2016 و2023، حيث حاول المسمى عبد الرحيم بعوي عند الإستماع إليه تبرير هذه الايداعات النقدية على أنها تمثل عائدات استغلال المقالع والأراضي الفلاحية التي يملكها، إلا أن هذه التصريحات تبقى مجرد إدعاءات واهية الغرض منها هو إخفاء المصدر المشبوه لهذه المبالغ النقدية، وما يدحض مزاعمه كونه مثلا خلال مدة 25 يوما الممتدة ما بين تاريخي 2021/02/01 و2021/02/25 قام المعني بمجموعة من الايداعات النقدية لمبلغ اجمالي يناهز 9.500.000,00 درهم وهو مبلغ جد مهم إذ من غير المعقول أن يكون من عائدات استغلال المقالع أو حصيلة موسم فلاحي.

البحث كشف أيضا أن المعني كان يسير حسابات بنكية في اسم والدته المسماة يامنة قيسي، واستغل ذلك بإجرائه عدة إيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز مبلغ 10.475.000,00 درهم، وحاول تبرير ذلك بنفس الادعاءات السالفة الاشارة أعلاه، مضيفا أن والدته لا علم لها بحركية وتفاصيل هذه الحسابات البنكية.

وفي سياق آخر، جمعت بين المسمى عبد الرحيم بعوي والمسمى فؤاد اليزيدي عدة تحويلات مالية أبرزها تحويل مالي تم بتاريخ 2023/05/15 لفائدة الأخير بمبلغ



-الأبحاث الميدانية والتقنية الداعمة:

* علاقة بالاجراء المسطري المنجز من طرف عنصري المصلحة الولائية للشرطة القضائية بولاية أمن وجدة كل من أسامة الهواري و سيكوك مرشيد و المتعلق بالبحث في الوكالة المزورة المنسوبة للمسماة سامية موسى، و قصد كشف اتصالتهما المتبادلة مع زوج المشتكية المسمى عبد النبي بعوي ، فقد تبين مايلي:

وجود حوالي 20 اتصال هاتفي (SMS/VOIX) ما بين رقم النداء المغربي 212661056864 لمستعمله عبد النبي بعوي , ورقم النداء المغربي 212673424553 لمستعمله موظف الشرطة اسامة الهواري.

وجود 33 اتصال هاتفي (SMS/VOIX) ما بين رقم النداء المغربي 212661087302 لمستعمله عبد النبي بعوي , ورقم النداء المغربي 212673424553 لمستعمله موظف الشرطة اسامة الهواري.

وجود 11 اتصال هاتفي (SMS/VOIX) ما بين رقم النداء المغربي 212661056848 لمستعمله عبد النبي بعوي , ورقم النداء المغربي 212666648191 لمستعمله موظف الشرطة سيكوك مورشيد.

وجود 19 اتصال هاتفي (SMS/VOIX) ما بين رقم النداء المغربي 212661087302 لمستعمله عبد النبي بعوي , ورقم النداء المغربي 212666648191 لمستعمله موظف الشرطة سيكوك مورشيد.

2- بالنسبة للمسمى عبد الرحيم بعوي:

أ- حول علاقته بالإتجار الدولي للمخدرات وإخفاء معالم جريمة إستعمال شاحنات في وضعية غير قانونية وإتلاف أرقامها التسلسلية:

يعدّ المسمى عبد الرحيم بعوي مساعدا لأخيه عبد النبي بعوي في تهريب المخدرات، حيث شاركهما المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم قبل بناء الخندق الأمني في الفترة ما بين (2006- 2013) في تهريب كميات تقدر بحوالي 3 أطنان الى 6 أطنان من مخدر الشيرة، التي يتم تهريبها في كل مرة عبر منطقة الراشيدية والريش ورأس الخنفرة، حيث يتم نقل المخدرات بواسطة سيارات رباعية الدفع عبر التراب الجزائري وخصوصا منطقة تمنراست في الجزائر ثم النيجر ثم الأراضي الليبية. كما ثبت من خلال البحث تداول المسمى عبد الرحيم بعوي لمبالغ مالية مشبوهة دون أن يتمكن من تبريرها خصوصا رفقة المسمى فؤاد اليزيدي مما سيأتي ذكره لاحقا.

* اعتراف كل من المسمين توفيق بنعيادة وعبد الرحمان الدخيسي وسناء مرباح العاملين كأطر بشركة BIOUI TRAVAUX بأنهم تلقوا أوامر من المسمى عبد الرحيم بعوي كل في ما يخصه حول تجريد الشاحنات الخمس (من أصل سبع شاحنات تم إرسالها الى المسمى عبد النبي بعوي سنة 2014 حيث ضبطت واحدة منها وهي محملة بكمية مهمة من مخدر الشيرة في حين تعرضت الشاحنة الأخرى لحادثة تسببت في تعرضها لأضرار كبيرة) من أجهزة التتبع GPS وتحضير الضيعة التي ستتم فيها عملية محو الأرقام التسلسلية للشاحنات المذكورة وتقطيعها وتحضير العمال والسائقين الذين سيتولون هذه العملية.

الاستماع إلى المحامي مصطفى عاقل، أكد أن الشكاية المتعلقة بالمسمى عصام الدين عراض في مواجهة المسمى عبد اللطيف موسى ومن معه من أجل الضرب والجرح و التي تم توجيهها إلى السيد وكيل الملك بوجدة باستعمال الرأسية الخاصة به، فقد أوضح أن زميله المحامي نور الدين القلايجي(وافته المنية سنة 2021)، سبق أن طلب منه استعمال الرأسية الخاصة به في وضع الشكاية المذكورة أمام النيابة العامة بابتدائية بوجدة باستعمال، بعدما أطلعه على أن المشتكي به من أقارب موكله عبد النبي بعوي الذي ينوب عنه في الملفات المتعلقة بشركاته و أنه لا يرغب في أي إحراج يتسبب له في قطع العلاقة مع موكله المذكور، حيث وافق على طلبه ومكنه من نسخة من الرأسية الخاصة به، و بعد تحرير الشكاية من طرف زميله المذكور اطلع على مضمونها حيث تبين له أنها شكاية عادية تم تضمين فيها أسماء الشهود و المشتكى بهما و كذا الشواهد الطبية و صور فتوغرافية تبين إصابة الضحية، ليعمل زميله على توقيعها بخط يده والتكفل بجميع الإجراءات المصاحبة لها سواء لدى التحقيق أو المحاكمة، و أنه بعد إدلاء زميله المذكور بتنازل في الموضوع نيابة عن الضحية سلمه أتعابه، ظنا منه أن الملف قد تم حفظه نظرا للتنازل المدلى به، إلا أنه ربط به الاتصال المحامي محمد أمقران غضون سنتي 2021 و 2022 وأخبره أنه الملف المذكور مازال رائجا و أنه سيتولى تتبعه بحكم أنه ينوب عن عبد النبي بعوي في الملفات المتعلقة به عوضا عن زميله نور الدين القلايجي ، و أن هذا الملف من ضمنهم، مبديا جهله كون الشكاية مجرد سيناريو مفبرك ومخطط له ولا يمت للحقيقة بصلة، موضحا أنه تم وضعها بحسن نية نزولا عند طلب زميله المحامي نور الدين القلايجي باستعمال نسخة من الرأسية الخاصة به، و أنما ورد بها من معطيات من وقائع وأسماء الشاهدين والمشتكى بهما فإن زميله المذكور هو المسؤول عنها و هو من تكلف بتحريرها.

وخلال الاستماع إلى المحامي "محمد أمقران"، أكد أن شكاية "عصام الدين عراض" في مواجهة عبد اللطيف موسى، مفيدا أنه سبق للمسماة لمياء زايد المسؤولة عن الشؤون القانونية بشركة بيوي للأشغال العمومية، أن ربطت به الاتصال هاتفيا، و أخبرته أن هذا الملف كان ينوب فيه المحامي نور الدين قلايجي (وافته المنية سنة 2021)، و طلبت منه إتمام الإجراءات فيه و النيابة فيه عوضا عنه بعدما سلمته مراجعه، و بعد أن تحرى حوله بالمحكمة الابتدائية بوجدة، تبين له أنه مازال رائجا، و أن المحامي الذي ينوب فيه هو مصطفى العاقل، و بعد التنسيق معه ببهو المحكمة المذكورة، و استفساره عنه كونه سيتكلف به بناء على تكليف من شركة بيوي،حيث أخبره المحامي مصطفى عاقل أن دوره في الملف المعني تحدد في تحرير الشكاية المذكورة باستعمال الرأسية الخاصة به نزولا عند طلب زميله نور الدين قلايجي الذي كان منتصبا فيه طرفا مدنيا، كما أطلعه أن الملفات التي كانت بحوزة المحامي الهالك تم تعيين في مصفي من طرف نقيب المحامين بوجدة لإتمام الإجراءات فيها.

وأضاف أنه بناء على هذه المعلومات ربط الاتصال هاتفيا بالمسماة لمياء زايد، و عكس عليها الأمر، دون أن ينوب في هذا الملف، و انقطع الاتصال بينه وبينها حول هذا الملف. (انظروا محضر استماعه بتفصيل).

وعند الاستماع إلى المسماة لمياء زايد، ومواجهتها بتصريحات المحامي محمد أمقران، حول شكاية عصام الدين عراض في مواجهة عبد اللطيف موسى، أكدت عدم تنسيقها مع المحامي المذكور حول هذه الشكاية التي لا علاقة لها بالشركة مبدية جهلها بها وكذا بأطرافها، ولم يسبق لها أن كلفت المحامي المذكور أو أي محامي آخر من أجل المؤازرة فيه.

تمكين المسمى عصام الدين عراض من مبلغ 100.000.00 درهم نظير التنازل عن الشكاية، وقد تكلف المسمى عبد النبي بعوي بالموافقة على التنازل شخصيا دون حضور الضحية عصام الدين عراض بالتنسيق مع المحامي، و استفادته مقابل ذلك من تنازل زوجته عن الشكاية التي كانت موجهة ضده، والتي خولته الاستيلاء على عقارين كان باسمها أحدهما بوجدة والثاني بالدار البيضاء.

وفي اليوم الموالي ربط به خالد السداس الاتصال هاتفيا وطلب منه إخبار عصام الدين عراض من أجل ربط الاتصال بالمحامي لتسلم المبلغ المذكور، وهو الأمر الذي تم بعد ذلك، موضحا أنه لم يتلقى أي مقابل مادي نظير دوره في هذا السيناريو المفبرك.

وبخصوص ما جاء في تصريحات الشاهد رشيد حموا، فقد أكد أنه لم يعد يتذكر إن كان برفقته خلال هذه الواقعة أم لا، موضحا أنه يبقى صديقا لعصام الدين عراض، موضحا أنه بعد افتعال الشجار كما هو مخطط له قام بنقل هذا الأخير مباشرة إلى المستشفى ولم يتوجه لدى أي صانع الأسنان من أجل اقتلاع أحد أسنانه وأن هذا الأمر اكتشفه في اليوم الموالي بعد أن تسلم شهادة طبية حيث شاهد بعض أسنانه الأمامية مقتلعة، واستفسره عن ذلك ليخبره أنه قام بذلك على أساس أن المسمى **عبد اللطيف** موسى من قام بضربه ونتج عنه سقوطها.

وبخصوص ما جاء في تصريحات محمد عصام منتبه، أنه بعد استدعائه من طرف الشرطة بوجدة من أجل الإدلاء بشهادته، شاهده هناك رفقة والد **عبد اللطيف موسى** يتحدث معه حول إيجاد حل وإقناع زميله عصام الدين عراض للتنازل عن الشكاية، فقد أكد أنه لم يعد يتذكر هذه الواقعة بالضبط وحول المسمى **بوفلجة بنقاسو**، فقد أكد أنه لم يسبق له التنسيق معه حول شهادته التي أدلى بها، وأنه من غير المستبعد أن يكون **خالد سداس** أو **عبد النبي بعوي** هما من طلبا منه الإدلاء بها.

وبخصوص المكالمات الهاتفية التي جمعته بالطبيب **عبد الحفيظ درفوفي** الذي أجرى فحصا على **عصام الدين عراض**، فقد أكد أنه بعد تقديم شكاية في الموضوع، اتصل به هاتفيا الدكتور المذكور وأخبره أنه حضرت لديه الشرطة واستفسرته عن ظروف تمكين المسمى **عصام الدين عراض** من شهادة طبية مدة العجز فيها 60 يوما ، وأنه انتابه خوف حول تسليمها، ليخبره أن زميله في العمل من سلمها له وختم عليها بختمه .

واسترسالا في البحث تم الاستماع إلى **خالد سداد**، الذي أوضح أنه بلغ إلى علمه وقائع هذه القضية من خلال ما كان يروج بمدينة وجدة، وبخصوص ما نسبه له الحسن ماني، فقد نفى ذلك موضحا أنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة، مؤكدا أنه لم يسبق له أن طلب من تدبر أي شخص بافتعال شجار مع المسمى **عبد اللطيف موسى** بإيعاز من مشغله **عبد النبي بعوي**، وأنه سيمكنه من مبلغ 10 مليون سنتيم مقابل ذلك، معرفته بالضحية المزعوم **عصام الدين عراض** أو الشهود باستثناء الشاهد **بوفلجة بنقاسو** الذي له تعامل تجاري مع الشركة التي يعمل بها (انظروا محضر استماعه بتفصيل).

ونظرا للتناقضات الحاصلة في تصريحات **حسن ماني** و **خالد سداد** فقد تم إجراء مواجهة بينهما ، تشبث فيها كل طرف بتصريحاته .

وبغية الاستماع إلى الضحية المزعوم **عصام الدين عراض**، فقد تعذر ذلك كونه يتواجد خارج أرض الوطن منذ تاريخ 2022.10.01 وذلك حسب نتيجة تنقيطه بقاعدة المعطيات لشرطة الحدود.

- بخصوص محضر الانتقال و المعاينة المنجز من طرفه أنه عاين بسجل تصحيح الإمضاءات الرقم 126 بتاريخ 2013/01/14، المتعلق بعملية المصادقة على الوكالتين المطعون فيهما بالزور بين سامية موسى وعبد النبي بعوي، دون معاينته إلى الرقم 986 المقحم بجانبه بالهامش، وإغفاله لمعاينة نفس رقم المصادقة 126 بتاريخ 2013/01/02 بين فتيحة رمال و يعقوبي توفيق بخصوص تصحيح إمضاء وثيقة (Attestation de Prise En Charge)، فقد أجاب أن الرقم 986 لم يستفسر عليه رئيس مصلحة تصحيح الإمضاءات الذي وضع رهن إشارته السجل المذكور، وتم التركيز على الرقم 126 المتضمن بالوكالتين، وهو ماحدا به إلى عدم تضمينه بمحضر الانتقال و المعاينة.

أما بخصوص الرقم الأخر للمصادقة 126 بتاريخ 2013.01.02، فقد أوضح أنه لم يعاينه ولم يدله عليه الموظف المذكور في الوقت الذي كان لزاما عليه إجراء المعاينة بنفسه وتفحص السجل بدقة وعدم الأخذ برأي الموظف الجماعي لأنه قد أصبح والحالة هاته مشتبها فيه، كما كان لزاما عليه أيضا معاينة سجل تصحيح الإمضاءات من صفحته الأولى إلى غاية وصوله للرقم الترتيبي 126 المضمن بالوكالة والمطعون فيه بالزور، والتأكد من أطرافها وتاريخ تصحيح الإمضاء للوقوف على مدى صحتها أو أي إقحام أو تلاعب شاب سجل المصادقة كما هو الحال في هذه الحالة، في حين أن المعاينة التي تمت من قبل عناصر هذه الفرقة تم الوقوف من خلالها على وجود 126 في مناسبتين بنفس السجل الأول بتاريخ: 2013/01/02 والثاني بتاريخ 2013/01/14.

- عدم استغلاله لما صرح به موظف الجماعة الحضرية سليمان القدوري بأنه يتم الاحتفاظ بنسخة من أي وثيقة تم تصحيحها إمضائها رفقة نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحبها بأرشيف المصلحة، وذلك قصد الحصول على الوثيقة المطعون فيها بالزور واستغلالها في الخبرة التقنية.

- عدم استفساره لموظفي الجماعة الحضرية بوجدة اللذين عملا على تصحيح الوكالتين المطعون فيهما بالزور إن كان يتوجب تسجيلهما برقم مصادقة واحد على الرغم من أنهما يتعلقان بعقارين مختلفين بكل من وجدة والدار البيضاء.

- وحول تعهد المشتكى به عبد النبي بعوي، أنه سيدلي بالشيكات البنكية التي سلمها لوالد المشتكية عبد الرحيم موسى مقابل اقتنائه منه العقار المتواجد بوجدة، وعن إثباته لعمليات سابقة لبيع وشراء عقارات جمعته بصهره بلمير قاسم، حيث تخلف عن ذلك، فقد أجاب أن المشتكى به لم يراجع المصلحة من جديد حول ما تعهد به و لم يستطع تذكر إن تم استدعائه أم لا، ليتم إحالة الناتج على النيابة العامة على حاله.

- عدم تعميق البحث مع المشتكى به عبد النبي بعوي بخصوص تسجيل العقارين المذكورين في اسم سامية موسى تبلغ قيمتهما حوالي 20.000.000.00 درهم وهو مبلغ مهم قبل إبرامهما لعقد الزواج وهو ما يثير الشكوك، و تم الاكتفاء بتصريحاته فقط، فقد أجاب أنه لم يتم استفساره حول هذه النقطة كون زميله أسامة الهواري هو من تكلف بالاستماع إليه.

- إشارته بالتقرير إلى أنه تعذر عليه الاستماع إلى المشتكية ووالدها حول تراجعهما عن سابق تصريحاتهما بخصوص موضوع الإقرار و التنازل عن الشكاية، سيما و أن المشتكية أكدت أنه لم يتم استدعائها إلا مرة واحدة إلى جانب والدها، ولم يعرفا مآل البحث في قضيتهما، حيث تبين أنه لم ينجز أي محضر استدعاء للجهة المشتكية أو الإشارة إلى طريقة استدعائهما.

المذكور أنه تم تكليفه على رأس فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية وأسند البحث بعدها لعميد الشرطة ممتاز "نوفل احمامي".

و في سياق البحث تم الاستماع إلى عميد الشرطة ممتاز "أسامة الهواري"، الذي انجز محضر استماع المشتكى به عبد النبي بعوي، بصفته رئيس الفرقة المالية والاقتصادية بالنيابة آنذاك عوضا عن زميله "نوفل احمامي" ، موضحا أن هذا الأخير كان في إجازة مرضية أو مهمة خارج مدينة وجدة، وهو ما حذا به إلى الاستماع إليه، حيث اوضح أن المشتكى به :

- نفى واقعة تزويره للوكالتين موضوع شكاية زوجته سامية موسى رغم أنه المستفيد الوحيد من هذه العملية جراء بيعه للعقارين لفائدة صهره مير بلقاسم.

- نفى تزوير الشهادة الإدارية كونه عازب و المدلى بها بملف الزواج المبرم بينه و بين سامية موسى، مفيدا أن هذه الأخيرة هي من تكلفت بجميع الإجراءات وجمع الوثائق المكونة لملف الزواج، وأن الأمر الوحيد الذي قام به هو توقيعه على عقد الزواج بمدينة برشيد.

- وحول عدم مواصلته للبحث في هذه القضية، وحصوله على أصل الوكالتين موضوع التزوير وإخضاعهما لخبرة خطية قصد التأكد من التوقيعين المضمنين بها، فقد أكد أنه ترأس الفرقة المالية بالنيابة لمدة لم تتجاوز خمسة عشرة يوما، وأن هذا الأمر كان لزاما على "نوفل أحمامي" القيام به نظرا لإشرافه على البحث.

- و حول عدم تعميقه البحث مع المشتكى به بخصوص الشيكات البنكية التي تعهد بالإدلاء بها لتأكيد عملية اقتنائه للعقارين الكائنين بمدينتي وجدة والدار البيضاء، فقد أوضح أنه ونظرا للمدة القصيرة التي اشرف على البحث فيها، فإنه وضع جميع الإجراءات رهن إشارة "نوفل أحمامي" لإتمامها.

العميد الممتاز أسامة الهواري، تمت مواجهته أيضا بنتيجة الأبحاث التقنية، التي أفضت إلى الوقوف على اتصالات هاتفية جمعته بالمشتكى به عبد النبي بعوي خلال الفترة الممتدة مابين 2013/06/14 إلى غاية 2023/06/29، حيث أوضح على أن هذه الاتصالات تتعلق بمجموعة من الرسائل النصية المتبادلة بينهما والتي يتم التوصل بها أتوماتيكيا في الأعياد والمناسبات، ولم يسبق له الاتصال به إطلاقا.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم الاستماع إلى عميد الشرطة ممتاز "نوفل أحمامي"،المشرف والمسؤول عن البحث، حيث تمت مواجهته بالاختلالات التالية:

- أن المشتكية سامية موسى أكدت أنها كانت تتواجد بمدينة الدار البيضاء بتاريخ تصحيح الإمضاء على الوكالتين 2013/01/14 بمدينة وجدة، وأدلت بنسخة من وصل بنكي لاستخراج مبلغ مالي بواسطة شيك الشباك بالتاريخ المذكور يفيد تواجدها بمدينة الدار البيضاء، وهي الواقعة التي لم يتم استغلالها في البحث ومواجهة بها موظفي الجماعة الحضرية بوجدة اللذين أشرفا على تصحيح إمضاء الوكالتين، حيث صرح سليمان قدوري أن المعنية بالأمر حضرت شخصيا أمامه خلافا للمعطى المشار إليه.

الإمضاءات برسم سنة 2013، ويتعلق الأمر بنموذج عن السجل رقم 03 خاص بالمخالفات، مرقم من 01 إلى 226 صفحة.

* واعتمادا على الوكالة موضوع البحث في اسم سامية موسى، المصححة الإمضاء تحت عدد: 13/126 بتاريخ 2013/01/14 بجماعة وجدة، تمت معاينة الرقم الترتيبي عدد: 13/126 بنفس السجل فتبين أنه يتعلق بشهادة التحمل Attestation Prise En Charge بتاريخ 2013/01/02 منجزة من طرف المسماة: فتيحة رمال بطاقة تعريفها الوطنية عدد: F146131 (الطرف الأول) لفائدة المسمى اليعكوبي توفيق (الطرف الثاني) .

* وعلى إثر تفحص باقي صفحات سجل تصحيح الإمضاءات، تمت معاينة تواجد نفس الرقم "126" بتاريخ 2013/01/14، يخص تصحيح إمضاء وكالة في اسم سامية موسى موقع بالخانة المخصصة لإمضاء الطرف الأول، لفائدة المسمى: عبد النبي بعوي، وغير موقعة بالخانة المخصصة لإمضاء الطرف الثاني، كما تمت معاينة أن الخانة المخصصة لنوع الوثيقة مدون بها عبارة "وكالة"، وأن الرقم الترتيبي 126 المتعلق بتصحيح إمضاء الوكالة، مدون بجانبه على الهامش -خارج كل الخانات- رقم: 986.

* باستفسار رئيس مصلحة تصحيح الإمضاءات حول تضمين الرقم 126 بتاريخ: 2013/01/02 و تاريخ 2013/01/14 وبجانبه على الهامش -خارج خانات السجل- رقم 986 بنفس التاريخ، أفاد بأن الموظف المسمى نصر الدين بنعبيد هو من كان مكلفا بالسجل آنذاك مدليا لتأكيد ذلك بقرار تفويض تصحيح الإمضاءات بجماعة وجدة وكذا قرار إلغاء التفويض.

* أسفرت التحريات الميدانية على كون عملية التزوير قد تمت بإحترافية وقصد جنائي، حيث لم يتم ترك أية نسخة من الوكالتين بأرشيف مصلحة تصحيح الإمضاءات بجماعة وجدة.

* وقد تم إجراء خبرة خطية على التوقيع المنسوب للمسماة سامية موسى بالخانة الموازية للرقم 126 بتاريخ2013/01/14 بالسجل المخصص لذلك والممسوك بمصلحة تصحيح الإمضاءات بالمجلس البلدي بمدينة وجدة وكذا على أصل الوكالتين المطعون فيهما بالزور، فاتضح بأن التوقيع مزور فعلا.

* كما تبين في نفس إطار البحث بأن المعنية السالفة الذكر لم تكن متواجدة بمدينة وجدة بهذا التاريخ، لكونها قامت بعملية سحب لمبلغ مالي من مؤسسة بنكية بمدينة الدار البيضاء، فضلا عن تصريحاتها انه لم يسبق لها توكيل طليقها عبد النبي بعوي لبيع عقارين في اسمها، فضلا عن إحتفاظها بنظير الرسم العقاري خلال فترة تفويت الملكية الخاصة بالفيلا موضوع البحث.

* الابحاث المنجزة أكدت على ان الموظفين بجماعة وجدة كل من نصر الدين بنعبيد، اسليمان قدوري والطيب التنيالي قد ساهموا في جناية التزوير بمحرر رسمي بتضمين والمصادقة على الوكالتين موضوع البحث بتدوين البيانات الخاصة بهما -الوكالتين- دون حضور المعنية بالامر أو توقيعها على السجلين الممسوكين من طرف مصلحة تصحيح الإمضاءات المذكورة، والتي يبقى المذكور اولا الضابط المفوض له الإمضاء ساعتها، والمذكور ثانيا مكلف باستقبال المرتفقين، والمذكور ثالثا مكلفا بالسجلات، حيث تأكد من خلال الخبرات الخطية المنجزة من قبل مختبر الشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء تطابق المميزات الخطية الخاصة بالمسمى اسليمان قدوري مع تلك الواردة بالوكالتين المزورتين بالختم الخاص بتصحيح الإمضاءات، بالاضافة إلى تطابق المميزات الخطية الخاصة بالمسمى

عملية تفتيش دقيق لها بالكامل رفقة عناصر الدرك الملكي الذين كانوا برفقته الرقيب عزيز الجاري و الرقيب أيوب مالك .

الدركيون المذكورون فتحوا كافة أبواب السيارة بما فيها باب الصندوق الخلفي وتركوها مفتوحة، حينها أخذت المسماة سامية موسى هاتفها النقال وبدأت تشرع في التصوير بكاميرا فيديو حيث تم منعها من ذلك بعدما أشار عليها رئيس الدورية بأن رجال الدرك الملكي يقومون أيضا بالتصوير بالكاميرات الصدرية المثبتة لديهم بزيهم الرسمي ولا داعي للقيام بذلك وأنه سيتم متابعتها أمام العدالة من أجل هذا الأمر، ونظرا لكون المسماة سامية موسى وخالتها انتابتهما حالة من الهلع فقد طلبت من الدركي الذي يبدو رئيس هاته الدورية إن كان بإمكانها الجلوس بداخل السيارة نظرا لكونها كانت ترتعش من الخوف غير أنه رفض الأمر وطلب منهما الابتعاد عن السيارة بعبارة "ما تقربوش للطوموبيل"، حينها حاولت المسماة سامية موسى ربط الاتصال هاتفيا بطليقها عبد النبي بعوي غير انه لم يكن يجيب على المكالمات.

أمام هذا الوضع، وبعد إشعار رئيس المركز الترابي انجاد مساعد اول حميد اومية بالأمر في مكالمة ثانية من الرقيب أول محمد معزوزي ، بادر إلى التوجه على الفور متن سيارة المصلحة نوع داسيا دوستر بلباس مدني مرفوقا بنائبه المساعد بوشعيب المحجوبي والرقيب العايدي منتصر إلى عين المكان، وبالموازاة مع ذلك وفي إطار احترام السلم الإداري فقد أشعر رئيسه المباشر قائد سرية وجدة القبطان منير نفيس بالامر حيث تزامن وصوله الى موقع السد القضائي ووصول قائد السرية المذكور، فتم تنقيط المعنيين بالأمر باستعمال اللوحة TABLETTE الخاصة بهذه العملية التابعة للدرك الملكي .

← لقد أكدت المسماة سامية موسى وخالتها المسماة الباتول بطيوي إلى انه وحين حضور عناصر الدرك الملكي المذكورين أخذ رئيس المركز الترابي أنجاد مساعد اول حميد أومية الذي كان بزي مدني تقليدي "فوقية" جواز سفر المذكورة سلفا لتستفسره عن الأمر حيث أطلعها بكونه بصدد التشاور مع النيابة العامة "غادة تعرفي حتى تشوفو مع وكيل الملك".

وخلال تلك اللحظة أثار انتباه المعنتين قدوم سيارة رباعية الدفع سوداء اللون توقفت بالطريق المقابل لمكان إيقاف سيارتهما من طرف رجال الدرك الملكي وبدأ سائقها الذي لم يكن سوى رئيس جماعة عين الصفا المسمى عبد الرحيم بعوي (شقيق طليق المسماة سامية موسى المسمى عبد النبي بعوي) بالصراخ ويوجه السب والشتم وكان يقول "بيا ولا بيها" كما كان يعمل على فتح قميصه بالكامل، وقد توجه له مجموعة من الدركيين بما فيهم رئيس المركز الترابي ورئيس السرية حيث عملوا على تهدأته بتقبيل براسه (حسب تصريحات المسماة الباتول بطيوي)، وهي اللحظة التي تأكدت من خلالها المسماة الباتول بطيوي بأن الأمر غير عادي وأن هنالك مؤامرة تحبك ضدهما خصوصا عندما توجه المسمى عبد الرحيم بعوي رفقة دركيين نحو مكان توقف سيارتهما وشرب من قنينة ماء وقد كان يتكلم مع رجال الدرك الملكي في الوقت الذي كانتا فيه بمكان غير بعيد عن سيارتهما، وخلال قطع المسمى عبد الرحيم بعوي للطريق قادما من مكان ايقاف سيارته نحو مكان ايقاف سيارتهما من طرف رجال الدرك الملكي وفي منتصف الطريق التقى شخصا كان متن دراجة نارية حيث صافحه وسلم عليه باليد وهي اللحظة التي توجهوا فيها جميعا نحو الصندوق الخلفي لسيارتهما وقام سائق الدراجة النارية المذكورة بإخراج شيء ملفوف بورق بلاستيكي يميل لونه إلى الأخضر أو الوردي حينها قامت الباتول بطيوي بالصراخ بأن شيء ما من الممنوعات سيتم دسه بسيارتهما ومن المحتمل أن يكون مخدرات، حيث اصيبت بحالة من الهستيريا وهو الأمر الذي أكدته أيضا المسماة سامية موسى.

بإخبار رجال الدرك الملكي بالأمر كون الشخص المعني لازال متن دراجته النارية مستوقفا بعين المكان من القرب من سيارتهما، عندها قام رئيس المركز الترابي أنجاد مساعد اول حميد أومية بحمل ذلك الشيء من صندوق السيارة وأخبرها بأنه مجرد وجبة أكل "ساندويش" ولا داعي للقلق حيث طلبت منه الباتول بطيوي تسليمها إياه إلا أنه رفض الامر واحتفظ به، عندها طلب رجال الدرك الملكي من المسمى عبد الرحيم بعوي مغادرة المكان والتوجه نحو سيارته.

بموازاة مع ذلك، وعلى إثر حضور قائد سرية الدرك الملكي القبطان منير نفيس متن سيارة مدنية يلبس أيضا لباسا مدنيا إلى عين المكان تقدم من المسماة سامية موسى وخالتها وأخبرهما بكونه يبقى قائد سرية الدرك الملكي بوجدة وأنهما في حمايته ولا داعي للقلق، وقد توجه بهما إلى منطقة بعيدة عن سيارتهما وأخذ يتكلم معهما ويهدئ من روعهما، وهي اللحظة التي توجه فيها المسمى عبد الرحيم بعوي إلى الجهة المقابلة لمكان تواجد سيارته حيث بقي يصرخ بصوت عال ويوجه السب والشتم لهما.

ومباشرة بعد مكالمة هاتفية بين المسماة سامية موسى وعبد النبي بعوي تغيرت لغة خطاب رجال الدرك الملكي لهما حيث ألحوا على المسمى عبد الرحيم بعوي مغادرة عين المكان، إذ وبمجرد مغادرته سلموا وثائق السيارة لسائقها وطلبوا من المسماة سامية موسى وخالتها مغادرة عين المكان دون أن يتم تحرير أية مخالفة لفائدة السائق أو لفائدتهما رغم إيقافهما لمدة طويلة وإخضاعهما لعملية تفتيش للسيارة في وقت متأخر من الليل.

وقد إتضح جليا بأن عناصر الدرك الملكي كل من رئيس الدورية الرقيب أول محمد معزوزي ورئيس المركز الترابي أنجاد مساعد اول حميد أومية وبعلمهما بكون المسماة سامية موسى تبقى الزوجة السابقة للمسمى عبد النبي بعوي وبعدما أطلع رئيس المركز الترابي المذكور المسمى عبد الرحيم بعوي بصفته رئيس جماعة عين الصفا بوجدة بالأمر وكذا بمكان إيقاف سيارتها واستغلالا لصفته ونفوذه وعلاقته برجال الدرك الملكي بوجدة فقد مورس عليها وخالتها تعسف وسوء معاملة بالضغط والتهديد بإشعار النيابة العامة والقيام بتفتيش دقيق لسيارتها بحثا عن ممنوعات وعدم توفير الحماية لسيدتين بالطريق العمومي في ساعة متأخرة من الليل وإيقافهما بعين المكان لمدة طويلة من طرف عناصر الدرك الملكي المذكورين أثناء مزاولتهم لمهامهم وهي أفعال وإجراءات لا تتناسب مع واقعة الحال، كما حاول شخص دس شيء مشتبه في كونه مخدرات بسيارة كل من سامية موسى وخالتها الباتول بطيوي بحضور عناصر الدرك الملكي.

بل أكثر من ذلك حضر المسمى عبد الرحيم بعوي إلى عين المكان واستغل مرة أخرى صفته ونفوذه وعلاقاته برجال الدرك الملكي بوجدة ووجه وابلا من السب والشتم لطليقة شقيقه بحضور عناصر الدرك الملكي التي اكتفت فقط بتهدئته وتقبيل رأسه لمغادرة عين المكان ضاربا عرض الحائط الحضور الفعلي لضباط الشرطة القضائية المتواجدين ساعتها هناك والذين امتنعوا عن القيام بعمل بحكم وظيفتهم يتمثل في إثبات الحالة وتطبيق القانون وما يؤكد ذلك هو كونه سيتم مطالبة المسماة سامية موسى ومن معها مغادرة عين المكان إلا بعد أن ربطت الاتصال هاتفيا بطليقها عبد النبي بعوي وأخبرته بالموضوع (والذي أكد بكونه ربط الاتصال هاتفيا بدوره برجال الدرك الملكي حول الأمر) وكذا بعد مغادرة المسمى عبد الرحيم بعوي لعين المكان، بل ودون إشعار النيابة العامة المختصة حول الموضوع -حسب تصريح رئيس المركز الترابي أنجاد مساعد اول حميد أومية حين أخذه جواز سفر المسماة الباتول بطيوي- وعدم تحرير مخالفة بعدم وضع حزام السلامة بالمقاعد الخلفية للمعنيين.

سعيد الناصري

هذا، وعلاقة بالأبحاث المنجزة للمسماة سامية موسى بتاريخ 2022/08/03 ،ولمعرفة ما اذا كان هناك اتصال للمسمى عبد الرحيم بيوي من خلال رقمه الهاتفي 212661850411 مع أي شخص تابع للدرك الملكي , فقد تبين أنه بتاريخ 2022/08/03 على الساعة 23 و 42 دقيقة و 16 ثانية ،و على الساعة 23 و 49 دقيقة و 36 ثانية انه تواصل مع رقم 212664822337 مسجل بقاعدة بيانات شركة الاتصال باسم حميد أومية، وطنيته UB22113، الذي تبين من خلال الناظم الالي أن مهنته دركي.

[illegible]	NR CORRESPONDANT	DATE/HEURE	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	CELL Name	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	03/08/2022 23:42:16	[illegible]	[illegible]	RECU	[illegible]	JG_OUJ_HOTEL_[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	03/08/2022 23:49:36	[illegible]	[illegible]	EMIS	[illegible]	JG_OUJ_HOTEL_[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
604000680147700	0664822337	HAMID OUMYA	UB22113		EL JADIDA	02/07/2007	

←الأبحاث الميدانية والتقنية الداعمة:

* الأبحاث والتحليلات التقنية الخاصة بالتموقع الجغرافي GEOLOCALISATION مكنت من رصد رقم النداء 212661567522+ المستعمل من قبل المسماة سامية موسى (طليقة المسمى عبد النبي بيوي) على مستوى لواقط الاتصال الهاتفي لشركة اتصالات المغرب المتموقعة بمدينة السعيدية و وجدة وذلك أيام 03 غشت 2022 على الساعة 20h45 إلى 04 غشت 2022 على الساعة 04h42.

3- بالنسبة للمسمى سعيد الناصري:

يلعب المسمى سعيد الناصري دورا محوريا ضمن شبكة تهريب والاتجار في المخدرات التي يتزعمها المسمى عبد النبي بعوي، ذلك أنه إضافة إلى مشاركته بكميات من المخدرات، يشرف المعني بالأمر على التنسيق بين عناصر هذه الشبكة والسهر على اللوجستيك وتسهيل عبور المخدرات داخل المغرب باستخدام علاقاته المتشعبة، وتداول مجموعة من المبالغ المالية الضخمة نقدا المشتبه تحصيلها من المخدرات دون الإدلاء بما يبررها، إضافة إلى ما أثبته البحث من ارتكابه عدة عمليات نصب على المواطن المالي المذكور، واستغلال منصبه كرئيس لنادي الوداد الرياضي في الضغط على مجموعة من الشهود المستخدمين بهذا النادي من أجل حملهم على تغيير تصريحاتهم المدلى بها لدى الضابطة القضائية وتحريضهم على الإدلاء بتصريحات كاذبة والتبليغ على جريمة خيالية، وغير ذلك من الأفعال الإجرامية المفصلة كما يلي:

أ- حول علاقته بالتهريب الدولي للمخدرات:

حلّ المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بالمغرب سنة 2013 من أجل هدف واحد هو الاتجار في المخدرات، ولأجله فإن لقاءه مع المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي و الوجدي) كان لهذه الغاية، وهي الغاية نفسها التي قام من أجلها هذا الأخير بتقديم المسمى سعيد الناصري إلى المواطن المالي المذكور على اعتبار أنه أحد مساعدي المسمى عبد النبي بعوي وشركائه في مجال الإتجار الدولي في المخدرات، إضافة إلى كونه يلعب دور المنسق بين أفراد هذه الشبكة وباقي أفراد الشبكات الإجرامية المتعاملين معها، كما يعد المسؤول الأول عن اللوجستيك وعن العلاقات العامة وتسهيل مرور المخدرات داخل التراب المغربي.

خلال البحث مع المسمى سعيد الناصري الذي أنكر فيه علمه بكون المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم ينشط في ميدان الاتجار في المخدرات، لم يستطع المعني بالأمر أن يجد أي تبرير منطقي لعلاقته الوثيقة مع تاجر المخدرات المذكور طيلة تواجد هذا الأخير وإقامته بالمغرب انطلاقا من 2013، حيث ادعى في البداية بأن المواطن المالي عندما تعرف عليه عن طريق عبد النبي بعوي سنة 2014، قدم له نفسه بكونه يعمل بالسلك الدبلوماسي وبأنه يود إنشاء مقاولات ومشاريع بالمغرب فتبادلا أرقام الهواتف فيما بينهما من أجل تقديم العون له في هذا المجال، وعند استفساره إن كان ذلك قد تحقق فعلا أقر المعني بالأمر بأن هذا المواطن المالي لم يقم بإنشاء أو الاستثمار في أية مشاريع بالمغرب، كما ادعى في بداية البحث معه بأن علاقتهما كانت ترتبط فقط بلقاءاتهما لتناول وجبات عشاء بمدينة الدار البيضاء، وهو ما أثبتت مجريات البحث عدم صحته من عدة جوانب لتنقلاتهما معا بعدة مدن مغربية وارتباطاتهما بمعاملات مالية وتجارية وعقارية متشعبة ومتعددة، والتي تم فيما بعد مواجهة المعني بالأمر بها وبتناقض تصريحاته في شأنها وبمحاولة إنكاره طبيعة العلاقة الحقيقية المشبوهة التي كانت تجمعه بمهرب المخدرات المذكور، والتي شاركه فيها في عمليات لتهريب المخدرات وغسل الأموال المتحصلة منها.

ذلك أن المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم قام بتنفيذ عدة عمليات تهريب لمخدر الشيرا في إطار شبكة الاتجار الدولي في المخدرات التي يعد المسمى سعيد الناصري من عناصرها، بلغت حمولتها الإجمالية ما يزيد عن 200 طن من مخدر الشيرة ، والتي كان يتم نقلها بواسطة سيارات رباعية الدفع عبر التراب الجزائري في اتجاه الأراضي الليبية. ومن بين هذه العمليات، عملية تهريب تمت أواخر سنة 2013 انطلاقا من منطقة الناظور انصبت على كمية 15 طن من مخدر الشيرة لحساب المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)، والتي قام المواطن المالي المذكور بتسليم المبلغ الخاص بتنفيذها، الذي بلغت قيمته بعملة الأورو أزيد من 11 مليون درهم، لكل من سعيد الناصري والشقيقين عبد الواحد لغزاوي وسعيد لغزاوي، وذلك بفيلا متواجدة بحي السويسي بالرباط خاصة بالمسماة لطيفة رافة زوجة المواطن المالي المذكور آنذاك، حيث تسلم المسمى سعيد الناصري مبلغ 350 ألف أورو من أجل الإشراف على التنسيق والتحضير وتسهيل تنفيذ هذه العملية نظرا لعلاقاته الواسعة مع بعض أفراد القوات العمومية، في حين تسلم الأخوان عبد الواحد لغزاوي و سعيد لغزاوي مبلغ 800 ألف أورو من أجل تأمين عملية نقل كمية 15 طن من مخدر الشيرة، وهي العملية التي تمت بنجاح بعدما شارك في تنفيذها كل من المسمين عبد النبي بعوي وعبد الرحيم بعوي وبلقاسم مير، وتم تهريبها عبر البحر إلى السواحل المقابلة لمدينة طبرق إلى تاجر المخدرات الليبي المدعو الحاج ناصر الملقب بـ"بوراس"، والذي قام بدوره بتسليمها بالتراب المصري بمنطقة تسمى النجيلة (NJILA) لتاجر مخدرات آخر يدعى الحاج عطية والذي ينحدر من قبيلة اولاد علي بنفس المنطقة.

وكعادته أنكر المسمى سعيد الناصري معرفته بمهربي المخدرات المسميين عبد الواحد لغزاوي وسعيد لغزاوي أو حتى بأن يكون قد سبق له أن قابلهما أو سمع باسميهما من قبل. بل وأنكر بالخصوص أن يكون قد سبق له أن زار المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بالفيلا الخاصة بزوجته السابقة المسماة لطيفة رافة المتواجدة بحي السويسي بالرباط التي تم فيها هذا اللقاء التنسيقي لعملية تهريب المخدرات المشار إليها، إلا أن إنكاره هذا تمكن البحث من دحضه بشهادة الشهود أولا ثم كذلك بما أسفرت عنه التحريات التقنية المنجزة على رقمه الهاتفي 0661135757 التي أكدت نتائجها حضور المعني بالأمر هذا اللقاء التنسيقي لعملية تهريب المخدرات المذكورة بفيلا المسماة لطيفة رافة بحي السويسي بالرباط أواخر سنة 2013.

أحمد بن إبراهيم، والتي سبق لهذا الأخير أن بعثها للمسمى عبد النبي بعوي الى مدينة وجدة في غضون سنة 2014، بعدما ألح عليه في اقتنائها بدعوى استغلالها في حمل الأحجار والرمال بمقالع الأحجار، كما تعهد له بكون الشاحنات المذكورة سوف لن تغادر مقالع الأحجار كونها لا تتوفر على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب، غير أن المسمى عبد النبي بعوي فاجأه باستغلال إحدى هذه الشاحنات في حمل كميات مهمة من مخدر الشيرة مما سهل الإيقاع به والزج به في السجن. وفي هذا الإطار، فقد أخبر المسميان عبد النبي بعوي وسعيد الناصري المواطن المالي المذكور خلال اتصال هاتفي به عبر تقنية الواتساب عندما كان معتقلا بالسجن بدولة موريتانيا، أنهما استعملا شاحنة من شاحناته التي استوردها من دولة الصين كونهما كانا مطمئنين بكون السلطات الأمنية المكلفة بالمراقبة سوف لن تعترض مرور هذه الشحنات من المخدرات، غير أنهما تفاجآ بوجود مصلحة أمنية جديدة قامت بحجز الشاحنات الثلاثة التي كانت محملة بكمية 40 طن من مخدر الشيرة، إلا أنهما أوهماه لاحقا بكونهما قد قاما بحل مشكلته وبأنه لم تعد له أي علاقة لي بهذا الملف.

إضافة إلى هذه العملية، سبق للمسمى سعيد الناصري أن نفذ في غضون سنة 2014 عمليتين أخريتين لتهريب المخدرات: الأولى انصبت على كمية 300 كلغ من مخدر الشيرة من النوع الممتاز "الغلية" تم اقتناؤها من المسمى عبد الواحد الغزاوي، والعملية الثانية انصبت على كمية 500 كلغ من مخدر الشيرة تم اقتناؤها من المدعو الحاج بنعيسى، حيث تم إرسال الكميتين من قبل كل من عبد الواحد الغيزاوي والحاج بنعيسى لأحد تجار المخدرات من معارف المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم من جنسية إسبانية يدعى خيسوس يقطن بمدينة ملقا الإسبانية.

في المقابل، فشل المسميان سعيد الناصري وعبد النبي بعوي في تأمين تهريب شحنتين من مخدر الشيرة عبر البحر عندما كان المواطن المالي المذكور بداخل السجن حسب تصريح هذا الأخير، الأولى تمت في غضون سنة 2020 وانصبت على تهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة انطلاقا من شواطئ مدينة الناظور، وهي الكمية التي قام بنقلها من مناطق زراعتها وتلفيفها الى منطقة تهريبها بشاطىء البحر المسمى عبد الواحد لغزاوي بطلب من المسمى عبد النبي بعوي، ثم تكلف التركي المسمى "بختيار" بتأمين النقل البحري لهذه الشحنة قبل أن يتم إحباطها في عرض البحر من قبل الحرس البحري الليبي. أما العملية الثانية فقد تمت في غضون سنة 2021 على نفس الشاكلة وانصبت على كمية 10 أطنان من مخدر الشيرة إلا أنها تم حجزها بدورها من قبل عناصر الحرس البحري الليبي.

ب- حول علاقته بتهريب العملة من أجل تمويل الإتجار الدولي في المخدرات وتبييض الأموال:

في صلة بميدان الاتجار الدولي في المخدرات، كان المسمى سعيد الناصري يستفيد من مبالغ مالية ضخمة متحصلة من عائدات هذا النشاط التي يتم اللجوء إليه من أجل غسلها وضخها في مشاريع تجارية وعقارية، ومن ذلك مثلا أن المعني بالأمر طلب من المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم تسليمه مبلغ 5 مليار سنتيم من أجل اقتناء أراضي وإنشاء مشروع عقاري لتبييض الأموال المتحصلة من تهريب والاتجار في المخدرات، وبناء عليه التقيا معا بمدينة الدار البيضاء عندما توجه إليها المواطن المالي المذكور على متن السيارة رفقة زوجته وقتها المسماة لطيفة رافة قبل بضعة أيام من عقد قرانهما، وهناك التقيا بالمسمى سعيد الناصري على مستوى أحد شوارع الدار البيضاء، فتقدم منهما هذا الأخير وعرض على المسماة

العملة الصعبة التي تم تهريبها إلى داخل المغرب عن طريق شبكة من الصرافين من داخل الوطن وخارجه.

وعلى سبيل المثال، أنه في غضون سنة 2013، استنادا إلى حاجة المسمى **عبد النبي بعوي** لتمويل شراء فيلا لنفسه بحي كاليفورنيا بالقرب من المحل التجاري أمود، قام صراف من جنسية مصرية يدعى **أبو نورة** بناء على طلب المواطن المالي **الحاج احمد بن ابراهيم** بإرسال **مبلغ مليون ومائة وخمسين ألف أورو** (اي ما يعادل وقتها 11 مليون وخمسمائة ألف درهم مغربي) الى الصراف المسمى **هشام الوافي**، وتسلمه منه المواطن المالي المذكور بمعية كل من المسميين **سعيد الناصري وعبد النبي بعوي** بالقرب من مقهى **PAUL** بالمعاريف، قبل ان يسلم لهذا الأخير لاحقا مبلغ 350 مليون سنتيم نقدا بحضور المسمى **توفيق زنطار** والمسمى وسام نادر وسعيد الناصري بعدما قام فعلا بإبرام عقد البيع وانتقل للسكن في هذه الفيلا التي أدى ثمنها نقدا بأموال التي سلمتها إليه.

وفي إحدى عمليات تهريب العملة الصعبة بنفس الطريقة من طرف شبكة الاتجار في المخدرات التي ينتمون إليها، والتي همت هذه المرة **مبلغ مليون وستمائة ألف اورو**، تسلم مهرب المخدرات المسمى **عبد الواحد لغزاوي** مليون أورو من أجل صرفه في اقتناء كمية من مخدر الشيرة تمهيدا لتنفيذ عملية لاحقة للتهريب الدولي للمخدرات، فيما سلم المواطن المالي المذكور للمسمى **سعيد الناصري** شخصيا مبلغ **400 ألف** أورو من أجل القيام بدوره في تأمين الطرق لتمرير كميات المخدرات المهربة.

وبطلب من المسمى **عبد النبي بعوي**، أقرضه المواطن المالي الحاج **أحمد بن ابراهيم** عدة مبالغ مالية على دفعات قيمتها الإجمالية 3 مليون أورو، سلمها له من ضمن نصيبه المالي من عملية نقل وتهريب كمية 80 طن من مخدر الشيرة سنة 2013 التي نجحوا في تهريبها على مراحل في اتجاه دولة مصر. ومن بين هذه المبالغ المالية، قام المواطن المالي المذكور بناء على تعليمات **عبد النبي بعوي** بتسليم المسمى **سعيد الناصري** بمبلغ **15 مليون و800 ألف** درهم، وهو المبلغ الذي جلبه إليهما مساعد الصراف **مصطفى** الناظوري بالمطعم الأسيوي ماي طاي بمدينة الدار البيضاء حيث كان وقتها المواطن المالي المذكور رفقة **سعيد الناصري** بنفس المطعم لتناول وجبة العشاء، ثم قام هذا الأخير بنقل هذا المبلغ الذي يزيد عن مليار ونصف مليار سنتيم بالصندوق الخلفي لسيارته، وهو الأمر الذي ورد بفحوى المكالمة الهاتفية بينهما المشار إليها سابقا، والتي تم التقاطها بتاريخ **2023/05/05** على الساعة **12** و**08** دقيقة.

وفي غضون سنة 2015 تم إيقاف المواطن المالي **الحاج احمد بن ابراهيم** بموريتانيا وسجنه هناك لمدة أربع سنوات. ومباشرة بعد خروجه من السجن بموريتانيا سنة 2019 توجه المواطن المالي المذكور إلى السنغال فتواصل من هناك هاتفيا مع المسمى **سعيد الناصري** وأرسل له ما يقابل **مبلغ ثمانية ملايين** درهم، وذلك عبر صراف ليبي يدعى **الزعيم** أرسلها إلى احد معارف "سعيد الناصري" بمدينة الدار البيضاء، حيث أن جزء من هذا المبلغ كان مخصصا لتغطية المصاريف التي ادعى له **سعيد الناصري** بأنه أحدثها بالفيلا المتواجدة بكاليفورنيا التي كان يعتقد بأن هذا الأخير يستغلها في الإقامة فقط، في حين أن شطرا من هذا المبلغ كان من المفترض أن المواطن المالي المذكور كان سيسترجعه منه متى حل بالمغرب، إلا أنه نظرا لكونه تم إيقافه واعتقاله مباشرة بمجرد دخوله التراب المغربي فإن المواطن المالي المذكور طلب من المسمى **سعيد الناصري** استخدام شطر من المبلغ المذكور في تسهيل إجراءات عملية ترحيله إلى مالي بأية طريق ممكنة، وخاصة أن هذا الأخير كان يوهمه بالسعي إلى تحقيق ذلك كما ستتم الإشارة إليه لاحقا.

لطيفة رافة بحضور طليقها المذكور مجموعة من الخواتم الذهبية الخاصة بالعرائس من اجل انتقاء خاتم منها كخاتم للزواج بحكم دوره داخل شبكة تهريب المخدرات كمكلف باللوجستيك والعلاقات العامة وقضاء الأغراض وتوفير مثل هذه المستلزمات بما فيها الشخصية لخدمة تاجر المخدرات المذكور، ثم قام بعدها المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم في نفس هذا اللقاء بحضور زوجته المذكورة بتسليم المسمى سعيد الناصري كيسا بلاستيكيا به مبلغ مالي مهم من العملة الصعبة متحصل من تجارة المخدرات يقدر بـ 02 مليون يورو كان يتواجد بصندوق السيارة التي قدما على متنها، وذلك بناء على طلب هذا الأخير سابقا بتسليمه مبلغ 5 مليار سنتيم من أجل غسله في أحد المشاريع العقارية، إلا أن المسمى سعيد الناصري استأثر بهذا المبلغ لنفسه ولم يخبر المواطن المالي المذكور عن مآل هذا الاستثمار، كما لم يعد إليه المبلغ المالي الذي سلمه إليه لهذا الغرض.

تدفق السيولة المالية لهذه الشبكة الإجرامية على المسمى سعيد الناصري

فحوى مكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ: **2023/05/05** على الساعة **12 و08 دقيقة**، تمت بينه شخصيا مستخدما رقمه الهاتفي 0661135757 وبين السجين المالي الحاج **أحمد بن إبراهيم** مستخدما الرقم الهاتفي 0523371955 الخاص بالمؤسسة السجنية، وفي هذه المكالمة الهاتفية التي تم عرضها على مسامع المعني بالأمر، استفسر هذا الأخير السجين المالي المذكور عن تفاصيل مبلغ **أزيد من 3 مليارات** الذي لهذا السجين في ذمة المسمى **عبد النبي بعوي**، فذكره السجين المالي أنه دفع هذا المبلغ نقدا cash للمسمى **عبد النبي بعوي**، وواجه المسمى **سعيد الناصري** بمعطى أنه على علم بهذا الأمر كما أشهده بأنه -أي سعيد الناصري- توصل بدوره بجزء من هذا المبلغ قدره **مليار و500 مليون سنتيم** وقام بنقله في صندوق سيارته وهو ما يبين صحة هذا الأمر الذي لم يعترض عليه المسمى **سعيد الناصري** خلال هذه المكالمة.

إلى جانب ذلك سلم المواطن المالي المذكور إلى المسمى سعيد الناصري **مبلغ 110 مليون سنتيم** في غضون سنة 2014، وذلك بفيلا بمدينة الجديدة لشخص مغربي مقيم بأمريكا كانوا يقضون بها السهرات والحفلات الماجنة، حيث كان من المفترض أن يستعمل **سعيد الناصري** 100 مليون سنتيم من ضمن هذا المبلغ في تسهيل عبور كمية من المخدرات عبر معارفه بالمسالك التي ستمر منها داخل التراب المغربي، إلا أنه أخبره بأنه توجه إلى كازينو مازاكان بنفس المدينة وأنفق كامل هذا المبلغ أي 110 مليون سنتيم في القمار.

ومن بين المبالغ المالية التي كان المسمى **سعيد الناصري** يتوصل بها نقدا من مهرب المخدرات المالي المسمى الحاج **أحمد بن ابراهيم** في إطار العلاقات المشبوهة بينهما ضمن هذه الشبكة الإجرامية، ما ورد بتصريحات هذا الأخير بأن السالف ذكره توصل منه **بمبلغ مليون درهم نقدا** على دفعتين، حيث أتى المسمى **سعيد الناصري** شخصيا لزيارة المواطن المالي المذكور بالفيلا الخاصة بزوجته السابقة **لطيفة رافة** وطلب منه **مبلغ 500.000 درهم** بدعوى رغبته في صرفها في القمار بأحد الكازينوهات فسلمه له ثم غادر إلى حال سبيله، وبعد مرور أسبوع تقريبا عاود زيارته مرة أخرى بنفس منزل زوجته المذكورة فسلمه مرة أخرى **مبلغ 500.000 درهم**.

عناصر هذه الشبكة المتخصصة في التهريب الدولي للمخدرات نشطت بشكل كبير في غسل الأموال وتهريب العملة مما له من انعكاس سلبي شديد على الاقتصاد الوطني. وقد كانت للمسمى **سعيد الناصري** أدوار كبيرة في هذا المجال بصفته مكلفا باللوجستيك داخل هذه الشبكة وأيضا بصفته رجل ثقة للمسمى **عبد النبي بعوي** الذي يعد رئيسا لهذه الشبكة من الناحية العملية، حيث أنه إلى جانب ما سلفت الإشارة إليه، شارك المعني بالأمر في تلقي مبالغ من

ذلك أنه عكس إنكاره الوقائع المذكورة، صرحت الشاهدة لطيفة رافة الزوجة السابقة للمواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم، أنه خلال فترة مكوث طليقها المذكور بمعيتها بمنزلها بحي السويسي بالرباط، طلب منها هذا الأخير أن تعد وجبة العشاء من أجل استقبال شخص وزوجته من أعيان منطقة تاونات كما أطلعها بأن سعيد الناصري مدعو أيضا للحضور، وبالفعل وصل الضيف الرئيسي وهو عبد الواحد لغزاوي رفقة كل من شقيقه سعيد لغزاوي وزوجته فاطمة الزهراء البشير البوهالي (وهو ما أكدته أيضا هذه الأخير بمحضر أقوالها عليه)، فيما تأخر سعيد الناصري عن الموعد ولم يحضر إلا بعد انتهائهم من تناول وجبة العشاء وخروج الضيوف الى الحديقة استعدادا لمغادرة المنزل، حيث أنه بمجرد وصوله قام المواطن المالي المذكور بالعودة رفقة سعيد الناصري والضيفين عبد الواحد وسعيد لغزاوي الى صالون المنزل فيما بقيت السيدة بالسيارة خارج المنزل، ثم طلب من زوجته لطيفة رافة التي صعدت الى الطابق العلوي أن تبعث له الخادمة فاطمة الفنائي من أجل خدمة الضيوف، وبعد فترة من ذلك غادر الضيوف المنزل في حين ظل المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم مجتمعا بالمسمى سعيد الناصري بحديقة الفيلا.

للتحقق من هذه المعطيات، توصل البحث إلى شاهدة إضافية على حضور المعني بالأمر إلى جانب مهربي المخدرات المذكورين اللقاء التنسيقي المذكور لتهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة بفيلا المسماة لطيفة رافة بحي السويسي بالرباط، ويتعلق الأمر بالمسماة فاطمة الفنائي التي كانت تشتغل وقتها خادمة بهذه الفيلا، والتي أكدت بأنها هي من قامت يومها بتحضير وجبة العشاء للضيوف التي حضرها كل من المواطن المالي زوج مشغلتها آنذاك لطيفة رافة وهذه الأخيرة بالإضافة إلى المسمى عبد الواحد الغزاوي وزوجته الذي تعرفت على صورته الفوتوغرافية عند عرضها عليها. وبعد الانتهاء من الوجبة التحق بهم المسمى سعيد الناصري، وانفرد بكل من المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم ومهرب المخدرات عبد الواحد الغزاوي، قبل أن يطلب المواطن المالي المذكور من الخادمة فاطمة الفنائي أن تساعده في حمل كيسين وحقيبة مملوءين بمبالغ مالية وإحضارها من الطابق التحت أرضي الى الطابق الأرضي، مما يطابق تصريحات المواطن المالي المذكور حول تفاصيل هذا اللقاء.

الأبحاث والتحريات التقنية المنجزة استغلالا للرقم الهاتفي **0661135757** الخاص بالمسمى **سعيد الناصري**، أكدت مما لا يدع مجالا للشك ما ورد بتصريحات الشهود المذكورين في شأن الوقائع التي أنكرها المسمى **سعيد الناصري** المتعلقة بحضوره هذا اللقاء التنسيقي لتهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة أواخر سنة 2013 بفيلا المسماة **لطيفة رافة** الكائنة بحي السويسي بالرباط، حيث أسفرت نتيجة هذه التحريات التقنية بأن المسمى **سعيد الناصري** توجه فعلا أواخر سنة 2013 وبالضبط **بتاريخ 2013.12.17** إلى الفيلا المذكورة كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي 2G_RAB_OLMSUISSI بنطاق هذه الفيلا بحي السويسي بالرباط الذي رصد مكالماته الهاتفية التي أنجزها بالتاريخ المذكور انطلاقا من الساعة 20: 21 إلى غاية الساعة 37: 22، في الوقت الذي كان يتواجد معه بعين المكان المواطن المالي المذكور الذي كان يستعمل الرقم الهاتفي **0674608459** كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي بزنقة الزبير بن العوام بحي السويسي بالرباط، ومن خلال معاينة لائحة المكالمات الهاتفية المنجزة بينهما يومها تبين بأنه بدأ التواصل بينهما انطلاقا من الساعة 16:14 حيث كان المواطن المالي يتواجد خلالها بفيلا زوجته الكائن بحي السويسي بالرباط في حين كان **سعيد الناصري** لا يزال يتواجد **بمدينة الدار البيضاء**، ثم جرت بينهما تسع (09) مكالمات هاتفية آخرها على الساعة 19:49. وعلى الساعة 20:45 تم رصد الرقم الهاتفي للمسمى "سعيد الناصري" **بمدينة تمارة** قادما إلى الرباط، كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي الكائن في MBSC_Temara_Massira، وعلى الساعة **20: 21** كان المعني بالأمر تتواجد **بحي السويسي بالرباط** بالقرب من فيلا زوجة المعني بالأمر كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي 2G_RAB_OLMSUISSI وظل بعين

الأبحاث والتحريات المنجزة على الحسابات المالية للمسمى سعيد الناصري على مستوى المؤسسات البنكية أكدت الشبهات المحيطة بمصادر أمواله وطرق تدبيرها، كما تدل على ذلك المعاينات التالية:

- أنه يتوفر على حساب بنكي ببنك افريقيا وأنه قام بعمليات إيداع نقدية لمبالغ مالية بلغت قيمتها منذ سنة 2014 الى غاية سنة 2023 الى ما يناهز مجموعه 89.910.934،00 درهم .

- أنه يتوفر كذلك على حساب بنكي مفتوح بالقرض الفلاحي عرف ما بين 2020 و 2023 عمليات إيداع نقدية لما يناهز مجموعه 4.100.000،00 درهم.

- أنه بموجب وكالة لتسيير الحساب البنكي المفتوح في اسم ابنه زكرياء الناصري، قام ما بين سنة 2014 و 2023 بعمليات إيداع لمبالغ نقدية تناهز مبلغ 42.591.806،00 درهم، مع الاشارة أنه بتاريخ 2014/06/07 قام بإيداع مبلغ مالي نقدي قيمته 5.000.000،00 درهم، ثم بعدها بتاريخ 2014/07/02 قام بإيداع مبلغ مالي نقدي قيمته 10.000.000،00 درهم، أي أنه خلال فترة وجيزة تناهز 28 يوما أودع ما مجموعه 15.000.000،00 درهم.

- أنه خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2020 الى غاية سنة 2023 تبين ضخ ما مجموعه 8.320.000،00 درهم نقدا في الحساب البنكي المفتوح بالقرض الفلاحي باسم شركته SOCIETE CIVILE IMMOBILIERE PRADO.

- توصل بتاريخ 2014/08/27 بحسابه البنكي الشخصي عن طريق تحويل بنكي من المسمى فؤاد اليزيدي بمبلغ 650.000 درهم.

- توصل بتاريخ 2013/05/02 من المسمى خالد سداس مدير شركة " BIOUI TRAVAUX" عن طريق العملية البنكية - MISE A DISPOSITION- انطلاقا من الحساب البنكي للأخير بمبلغ 200.000 درهم.

وحول مصادر هذه المبالغ موضوع الايداعات النقدية ادعى المسمى سعيد الناصري أن الأمر يتعلق بقروض شخصية من لدن بعض الاشخاص، و حاول تبرير ذلك عن طريق الإدلاء بنسخ من شيكات بنكية في اسم هؤلاء الذين استخلصوا مبالغ مالية مسحوبة من حسابه البنكي الشخصي ومن حساب نادي الوداد الرياضي، فضلا عن الادلاء ببعض بطاقات تحصيل مداخيل المباريات. كما زعم المعني عند مواجهته بعملية ايداع ما مجموعه 15.000.000،00 درهم نقدا في الحساب البنكي المفتوح باسم ابنه زكرياء الناصري الذي يسيّره، أن هذه المبالغ تحصل عليها من معارفه وأصدقائه في الاطار الدعم المالي لنادي الوداد الرياضي مدليا بنسخ من إشهادات في الموضوع.

وقد تم الاستماع إلى الأشخاص أصحاب هاته الإشهادات ومطالبتهم بالإدلاء بما يؤكد تزويدهم للمسمى سعيد الناصري بالمبالغ المالية المدرجة بهذه الإشهادات، فلم يتمكنوا من الإدلاء بما يفيد ذلك بأية وثائق محاسباتية، وخاصة أنهم زعموا بكون هذه المبالغ المالية المسلمة إليه نقدا متحصلة من إيرادات شركاتهم وأنشطتها القانونية.

بناء على ماسبق، أسفر التحليل المالي لكشوفات الحساب سواء الخاصة بالحساب البنكي للمسمى سعيد الناصري أو حساب ابنه زكرياء الناصري الذي يسيره أو حتى الحساب البنكي لنادي الوداد البيضاوي الملاحظات التالية:

- أن مجموعة من ورقات المداخيل feuilles de recettes مؤرخة قبل شغل المعني رئاسة نادي الوداد الرياضي و لا وجود لها بالحسابات السالفة الذكر.

- إنه حتى إذا تم الافتراض جدلا بصحة الإشهادات المزعومة بتسلمه ما يناهز 15.000.000،00 درهم نقدا خلال سنة 2014، فإنه حتى بعد خصم هذا المبلغ يبقى مع ذلك المبلغ غير المبرر خلال هذه السنة يناهز 18.446.070 درهم.

- أنه بعد خصم مبلغ 2.369.505،00 درهم كعائدات نقدية للشبابيك من مجموع الايداعات النقدية التي ضخها سعيد الناصري بحسابه البنكي الشخصي ببنك افريقيا، يبقى المبلغ غير المبرر هو 17.576.565،00 درهم .

- أنه لم يدل بأية وثيقة تبرر الايداعات النقدية برسم سنوات 2015 و 2016 و 2017 و 2018 والتي بلغ مجموعها ما يناهز 2.597.000،00 درهم.

- أنه خلال سنة 2019 بلغ مجموع الايداعات النقدية حوالي مبلغ 8.248.516،00 درهم، وبعد خصم قيمة الشيكات البنكية المسحوبة من حسابه الشخصي وحساب نادي الوداد والتي ادعى في شانها أنها تدخل في إطار تسديد مبالغ مالية كقروض شخصية موضوع الإيداعات النقدية، يبقى **المبلغ المالي غير المبرر هو 6.653.516،00 درهم.**

- أنه خلال سنة 2020 بلغ مجموع الايداعات النقدية بحسابيه البنكيين المفتوحين ببنك افريقيا والقرض الفلاحي فضلا عن الحساب البنكي المفتوح في اسم ابنه زكرياء والذي يسيره بموجب وكالة، ما يناهز 12.469.520،00 درهم، وبعد خصم قيمة الشيكات البنكية التي ادعى أن مصدرها قروض من لدن أشخاص موضوع الايداعات النقدية وقيمتها تناهز 6.331.500،00 درهم، **يبقى المبلغ غير المبرر ما يناهز 6.138.020،00 درهم.**

- خلال سنة 2021 بلغت الايداعات النقدية كذلك ما يناهز 35.130.610،00 درهم وبعد خصم مبلغ الشيكات التي أدلى بها وادعى أنه مصدرها المبالغ المالية النقدية موضوع الايداعات، وقيمتها تناهز 13.074.000،00 درهم، **يبقى المبلغ المالي غير المبرر يناهز 22.056.610،00 درهم.**

- أنه خلال سنة 2022 بلغت الايداعات النقدية ما يناهز 28.982.902،00 درهم، وبعد خصم قيمة الشيكات التي أدلى بها وادعى أنها موضوع الايداعات النقدية ومصدرها قروض من بعض الأشخاص قيمتها الاجمالية ما يناهز 11.188.000،00 درهم، **يبقى المبلغ غير المبرر هو 17.794.902،00 درهم .**

- خلال سنة 2023 بلغت الايداعات النقدية ما يقارب 27.471.187،00 درهم في حين قيمة الشيكات التي أدلى بها هو 12.212.000،00 درهم، أي أن ما يناهز مبلغ 15.259.000،00 درهم يبقى غير مبرر.

خلاصة لما سبق، يتبين بأن المسمى **سعيد الناصري** لم يبرر الايداعات النقدية بحسابيه البنكيين وبحساب ابنه **زكرياء الناصري** الذي يسيره بموجب وكالة، كما أنه لم يبرر الايداعات البنكية النقدية بحساب شركته SOCIETE CIVILE IMMOBILIERE PRADO، إضافة إلى أن مسألة حصوله على قروض من أشخاص بمبالغ مالية مهمة نقدا تبقى مجرد إدعاءات، لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت هذه القروض موضوع شيكات بنكية او تحويلات بنكية لضمان حقوق المقرضين من جهة، ومن جهة ثانية كيف سيتم تبرير تسديد هذه المبالغ كمصاريف تستخلص من حساب نادي الوداد الرياضي على المستوى المحاسباتي.

وحري بالذكر أن المسمى **سعيد الناصري** تعمد إغلاق الحساب البنكي الخاص بنادي الوداد مباشرة بعد ترأسه للنادي شهر يوليوز من سنة 2014 وذلك الى غاية شهر شتنبر من نفس السنة، حيث قام بفتح حساب بنكي باسم النادي ببنك افريقيا، في محاولة منه للتمويه بخصوص مداخيل النادي وخلطه مع ايداعاته النقدية المشبوهة وخاصة مبلغ 15.000.000 درهم الذي أودعه في مناسبتين وفي زمن وجيز.

كما أن الإشهادات التي أدلى بنسخ منها تبقى غير مبررة بتاتا لإيداعه نقدا لهذا المبلغ الأخير لاعتبار أن مبالغ التبرعات تكون عن طريق شيكات أو تحويلات بنكية في حساب النادي لتوضيح نوعيتها، أضف إلى ذلك أن جميع تلك الإشهادات أنجزت مؤخرا في شهر شتنبر من سنة 2023، أي تزامنا مع فتح البحث في هذه القضية، هذا إلى جانب أن مبلغ 200.000 درهم الذي توصل بها المعني من مدير شركة "BIOUI TRAVAUX" توضح العلاقة المشبوهة بينه وبين المسمى **عبد النبي بعوي**، ونفس الأمر بالنسبة للمسمى **فؤاد اليزيدي** الذي توصل منه بمبلغ 650.000 درهم بكيفية غير واضحة.

وحري بالذكر أنه إذا افترضنا جدلا أن المتبرعين قاموا بالفعل بتسليمه مبالغ نقدية خلال سنة 2014 فيبقى مجموعها يناهز 10.800.000،00 درهم في حين أن مجموع الايداعات النقدية خلال هذه السنة بلغت ما يناهز 19.946.070،00 درهم وبالتالي لم يبرر مصدر مبلغ 9.146.070،00 درهم خلال سنة 2014.

وبالنظر لانخراط المعني ضمن الشبكة الاجرامية المتخصصة في الاتجار الدولي للمخدرات والعلاقات المالية المشبوهة التي جمعته مع بارون المخدرات المواطن المالي المسمى **الحاج احمد بن ابراهيم** والمسمون **فؤاد اليزيدي وعبد النبي بعوي**، فإن المبالغ المالية النقدية المشار إليها غير المبررة بوثائق تؤكد الشبهات بخصوص كونها متحصلة من هذا النشاط الاجرامي.

ج- بخصوص تداوله عربات صينية مشبوهة متحصلة من أموال المخدرات وغير حاصلة على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب:

قام مهرب المخدرات المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** باستيراد 11 سيارة و61 شاحنة من دولة الصين سنة 2014 متحصلة من نشاطه في المخدرات، ثم حاول مرارا الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداولها بالمغرب لكنه لم يفلح، مما دفعه إلى توزيعها على عناصر الشبكة الإجرامية للاتجار الدولي في المخدرات التي ينتمي إليها، بمن فيهم المسمون **عبد النبي بعوي، وبلقاسم مير، عبد الواحد لغزاوي، وفؤاد اليزيدي**، وصرافين مغاربة وأجانب وغيرهم، وهي الشاحنات التي ثبت تورط بعضها في نقل كمية 40 طن من مخدر الشيرة التي تم حجزها بمدينة الجديدة سنة 2015. وباعتباره من عناصر هذه الشبكة الإجرامية، فقد كان للمسمى **سعيد الناصري** نصيب من هذه السيارات الصينية حيث سلمه المواطن المالي المذكور 5 سيارات بمدينة الدار البيضاء، وهو نفس ما أكده المسمى **توفيق الزنطار** الذي كان مساعدا مسيرا

به لشخصين متوفيين حاليا ، ويتعلق الأمر بالمسمى قيد حياته محمد المهدوب الذي ادعى بأنه شريك المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم وبأنه جلب هذه السيارات لكونه لم يجد اين يضعها فقام بركنها بمقر فريق الوداد، وبأن مدير النادي وقتها المسمى قيد حياته عبد الرحيم بلكيران هو من تسلمها منه وأذن له بذلك لتوفره على كامل الصلاحية في تدبير المقر بما في ذلك الإذن بركن السيارات المذكورة بداخله.

هذه المزاعم الكاذبة فندها جميع الشهود السالف ذكرهم، وخصوصا صهره عبد الإله أراكا المشرف على إدارة مركب بنجلون الذي أوضح بأن رئيس النادي وقتها المسمى سعيد الناصري هو من أحضر هذه السيارات إلى هذا المركب الرياضي، وهو أيضا شخصيا من اتصل به هاتفيا لإعطاء تعليماته بنقلها بعيدا عنه.

لكن المسمى سعيد الناصري لم يلبث أن تراجع عن ادعاءاته بعدم صلته بهذه السيارات، بعدما قامت هذه الفرقة بمواجهته بأقوال المسمى مصطفى المهدوب الذي أكد خلال البحث معه بأنه كان يشغل اليد اليمنى لوالده المسمى قيد حياته محمد المهدوب ويساعده في جميع أعماله التجارية والعقارية، وأفاد بأن والده المذكور أخبره بأنه بشراكة مع سعيد الناصري كانا يعتزمان إنشاء معرض للسيارات بمحل متواجد بشارع المقاومة وبأنهما كانا سيستخدمانه في بيع سيارات صينية من نوع GONOW قام باستيرادها المواطن المالي المذكور، وبأنه لهذا السبب عندما أحضرا له 06 سيارات صينية من نوع GONOW، ونظرا لعدم سعة المحل الذي كان مخصصا لعرض هذه السيارات لركنها فيه، اتفق والده مع سعيد الناصري -باعتباره شريكه في هذا المعرض- على ركنها بمستودع المركب الرياضي بنجلون التابع لفريق الوداد الرياضي في انتظار الحصول على رخصة المعرض بالمحل المشار إليه، وفي انتظار أيضا حصول هذه السيارات على شهادة المطابقة، وهو ما لم ينجحان في الحصول عليه، فظلت هذه السيارات الستة مركونة بالمركب الرياضي المذكور لفترة طويلة، وهو ما يؤكد أقوال الشهود بأن هذه السيارات سعيد الناصري هو من قام بجلبها إلى المركب الرياضي المذكور، كما عاد هذا الأخير بدوره ليتراجع عن أقواله السابقة ويؤكد بأنه هو من أذن فعلا بركنها داخله.

وفي المقابل أكد المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بأنه سلم السيارات الصينية الستة المذكورة للمسمى سعيد الناصري شخصيا وتعامل معه مباشرة وليس مع أي شخص غيره، وبأنه لا علم له بشراكة هذا الأخير مع المسمى قيد حياته محمد المهدوب بخصوص هذه السيارات الصينية الستة التي تسلمها منه سعيد الناصري.

ولم تكن هذه السيارات الصينية الستة المشبوهة المسجلة في اسم شركة مهرب المخدرات المالي المذكور EL FASSI BROTHERS AL KABIDA هي الوحيدة التي حاول المسمى سعيد الناصري التهرب دون جدوى من صلته بها، بل انطبق الأمر أيضا حول سيارة من نوع هيونداي I10 مرقمة تحت عدد 14-أ-31723 مسجلة في اسم نفس الشركة، والتي كان المعني بالأمر قد سلمها إلى صهره المسمى عبد الإله أراكا مدير مركب بنجلون الخاص بفريق الوداد البيضاوي وظل يستعملها هذا الأخير في التنقل منذ أربع سنوات بعدما كان يستغلها قبله سائق آخر لسعيد الناصري يدعى "محمد". حيث أنه تزامنا مع البحث معه في هذه القضية، حاول المسمى سعيد الناصري التخلص أيضا من هذه السيارة نوع هيونداي I10 كما فعل مع السيارات النفعية الستة الصينية المصدر التي في ملكية نفس المواطن المالي، فاستقدم المستخدم المسمى عبد الحق عنيني لمقابلته بالفيلا الكائنة بشارع مكة، وأمره بأن يتوجه فورا إلى مقر النادي وبأن يتسلم من صهره المسمى عبد الإله أراكا السيارة المذكورة من نوع هيونداي I10 المرقمة تحت عدد 14-أ-31723، والتي كان هذا الأخير يستغلها بمناسبة مزاولته لمهامه، كما قام بالتأكيد عليه بأن يركن هذه السيارة في مكان بعيد عن المركب الرياضي بنجلون وبأن ينتظر تعليماته بخصوص مآلها دون أن يعرف هذا الأخير سبب هذه التعليمات

المفاجئة. وبالفعل قام المستخدم المذكور تنفيذا لتعليمات سعيد الناصري باسترجاع السيارة المذكورة من صهره السالف ذكره رفقة وثائقها ومفتاحها، وقام بسياقتها إلى غاية مقر منزل هذا المستخدم الكائن بحي لافيلات بالدار البيضاء، وقام بركنها أمامه بالشارع العام في انتظار تلقي تعليمات مشغله المذكور بخصوص وجهة ومآل هذه السيارة، إلا أن هذه الفرقة تمكنت من الوصول إلى هذه السيارة وحجزها لفائدة البحث وتلقي تصريحات كل من المسميين عبد الإله أراكا وعبد الحق عنيني في الموضوع اللذين أكدا هذه الوقائع، فتمت مواجهة المسمى سعيد الناصري بها فأقر بأنه أعطى أوامره فعلا باسترجاع السيارة المذكورة لصلتها بهذه القضية الجاري البحث معه فيها.

في سياق آخر، تجدر الإشارة إلى أنه بعد قيام المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بجلب العربات الصينية ووصولها إلى ميناء الدارالبيضاء، كلف المسمى **توفيق الزنطار** الذي كان مساعدا مسيرا لشركة المواطن المالي المذكور EL FASSI BROTHERS AL KABIDA، بالتوجه إلى وكالة للتأمين تتواجد بالقرب من معرض بيع السيارات الخاص بشركة هيونداي بالحي الحسني، وهناك وجد بانتظاره أحد الأشخاص، فاستفسره هذا الأخير إن كان مبعوثا من جهة المسمى **سعيد الناصري** فأكد له **توفيق الزنطار** هذا الأمر، ليسلمه الشخص الذي قابله حينها لوحتي ترقيم WW، وشهادة التأمين لمدة سنة، بالإضافة إلى شهادة خاصة بسير السيارات W18. ورغم زعم المسمى **سعيد الناصري** بأنه لا يتذكر هذه الواقعة بدعوى أنه مر عليها أكثر من 10 سنوات، فإن المسمى **أحمد العباسي** صاحب شركة التأمين التعاون الكائنة بالحي الحسني بالدار البيضاء أكد معرفته الجيدة بالمسمى **سعيد الناصري** وبأن منح مثل هذه الشهادات لا يسلموها إلا لشخص يعرفونه جيدا أو بوساطة من شخص ذي ثقة، مضيفا أنه بناء عليه، إذا كان المسمى **توفيق زنطار** جاء وتسلم هذه الشهادة الخاصة بترقيم W18 مفيدا أنه من طرف **سعيد الناصري** شخصيا فإنه من الممكن تسليمها إليه خصوصا نظرا للعلاقة التي تربط المسمى **أحمد العباسي** -حسب تصريحه- بهذا الأخير.

د- بخصوص إستعمال الضغط والتهديد لحمل الغير على الإدلاء بوشاية كاذبة وعدم التصريح وتقديم إقرارات كاذبة والتحريض على التبليغ عن جريمة يعلم بعدم وقوعها.

كعادته في إبداء ردود فعل انتقامية ضد جميع المصرحين الذي يدلون بتصريحات تؤكد تورطه في هذه القضية، فإن المسمى **سعيد الناصري** بعد مواجهته بتصريحات مستخدمي المركب الرياضي بنجلون الخاص بفريق الوداد الرياضي الذي يرأسه، قام المعني بالأمر في ليوم الموالي لتصريحاته أي في 02 أكتوبر 2023 بالتعرض لمستخدمي النادي **عبد الإله أراكا** **عبد الحق عنيني وفاطمة أريم** وطردهم بعدما نهرهم بنبرة حادة على التصريحات التي أدلوا بها ضده بمحاضر أقوالهم، حيث أنه أمر هذين الأخيرين بتحريف الوقائع الصحيحة التي أدليا بها، وتحريضهما على الإدلاء ببيانات كاذبة وغير صحيحة عن طريق تحرير إشهاد ينفيان من خلاله ما جاء في تصريحاتهما السابقة التي أدليا بها أمام هذه الفرقة ودعاهما إلى تسليمه وثيقة تؤكد ذلك، بل و هدد الشاهدة المذكورة بأنه سوف يحرر شكاية ضدها يلفق لها من خلالها تهما تتعلق بالتزوير من أجل الزج بها في السجن، ثم عمل على طردها بلغة فظة وحاطة من الكرامة وأمرها بأن لا تستأنف عملها بمقر النادي إلا شريطة ان تدلي بهذا الاشهاد. كما حرض الشاهد **عبد الحق عنيني** على توجيه شكاية أمام النيابة العامة ضد عناصر الفرقة الوطنية بمزاعم تغييرهم لأقواله التي سبق أن أدلى بها أمامهم، وعندما رفض المستخدم **عبد الحق عنيني** الخضوع لهذه الضغوطات والتمسك بتصريحاته المضمنة بمحضر أقواله، أخبره أن ما أدلى به يعتبر تصريحات موجهة ضده -أي ضد سعيد الناصري- وبالتالي أعلن له بأنه ... أنه لم يعد منذ ذلك الحين مستخدما بالنادي الذي يرأسه وعمد إلى طرده منه والقول له "... ما **بقيتيش خدام معايا، يا لاه فود**". وهو ما يعد <u>تحريضا على عرقلة البحث الذي تأمر</u>

150 مليون سبق أن سلمه له أواخر سنة 2014 بدعوى أنه سينتدب بهما لاعبان إفريقيان لفريق الوداد الرياضي بعدما تسلم رئاسته لهذا النادي)، إلا أن المسمى سعيد الناصري لم يلبث بعد ذلك أن قام بالاستيلاء على هذه الفيلا واتخاذها كمحل لسكنه الخاص بعدما قام بنقل ملكيتها في اسمه مستغلا عدم تسجيلها في اسم المواطن المالي، وهي عملية نقل الملكية التي تمت مباشرة بعد سجن المواطن المالي بالمغرب مما يبين بأنه تم بتواطؤ مع كل من المسمى عبد النبي بعوي وصهره مير بلقاسم الذي كانت هذه الفيلا مسجلة في اسمه.

وبطبيعة الحال، أنكر المسمى سعيد الناصري هذه المعطيات التي أوردها كل من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم ومساعده اللبناني وسام نادر، وأصر على الادعاء بأن مفاتيح الفيلا سلمها له المسمى بلقاسم مير صهر المسمى عبد النبي بعوي وليس المسمى وسام نادر، كما أنكر أيضا تسليمه هذا الأخير مبلغ 100 مليون سنتيم وإيوائه بشقته بالمحمدية نظير إخلاء هذه الفيلا، إلا أن البحث توصل إلى شاهد عيان حضر هذه العملية ورد ذكره بتصريحات المواطن اللبناني المذكور، ويتعلق الأمر بصديق "سعيد الناصري" المسمى عبد الواحد شوقي الملقب بـ"بيباتكوم" نسبة إلى شركة للأبواب تحمل اسمه، الذي أكد تصريحات السجين المالي ومساعده اللبناني المذكورين، موضحا أنه في غضون سنة 2017، توجه رفقة صديقه سعيد الناصري إلى فيلا المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بطريق مكة بحي كاليفورنيا بعدما ادعى له صديقه المذكور بأنه اقتناها وبأنه يرغب في إجراء إصلاحات بها، وعندما وصلا وجدا بداخلها المواطن اللبناني المدعو وسام فانفرد سعيد الناصري بهذا الأخير وتحدث معه دون أن يسمع المسمى عبد الواحد شوقي ما دار بينهما ثم غادر المكان رفقة هذا الأخير، وعادا مجددا مرتين إلى نفس الفيلا كان خلالهما سعيد الناصري في كل مرة يتوجه بمفرده مع المواطن اللبناني المذكور إلى حديقتها ويتحدثان على انفراد، حيث تبين للمسمى عبد الواحد شوقي بأن صديقه المذكور كان يطلب من المواطن اللبناني وسام نادر مغادرة الفيلا إلا أنه كان يرفض ذلك، وظل مصرا على الرفض إلى أن سلمه سعيد الناصري أمام مرافقه عبد الواحد شوقي وبحضوره مبلغ 100 مليون سنتيم ملفوفة ومعبأة في بلاستيك وتغليف بنكي، كما وعد هذا المواطن اللبناني بتمكينه من الإقامة بشقته بالمحمدية نظير إخلاء الفيلا، وهو ما تم فعلا حيث وافق المواطن اللبناني على المغادرة وسلم مفاتيح الفيلا للمسمى سعيد الناصري وهي مؤثثة بالكامل بما في ذلك خزنات مقفلة تحتوي على أغراض المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم، فاتفق المسمى سعيد الناصري مع صديقه عبد الواحد شوقي على أن يقوم بنقل أغراض المواطن اللبناني وسام نادر منها، وهو ما قام بتنفيذه فعلا حيث خصص لهذا الأخير شاحنة قامت بنقل جميع أغراضه إلى شقة سعيد الناصري الكائنة بمشروع الكتبية للتعمير خلف مجزرة المحمدية.

وبعد تضييق الخناق على المسمى سعيد الناصري وكشف أكاذيبه بخصوص هذه الوقائع، ساد الارتباك جميع تصريحاته اللاحقة في هذا الشأن، حيث حاول بداية الانتقام من صديقه عبد الواحد شوقي الذي قدم شهادته ضده، حيث اتهم هذا الأخير بأنه كانت تربطه علاقة صداقة مع المواطن اللبناني المدعو وسام ويستهلك بمعيته النرجيلة "الشيشة"، ويتناول معه وجبات الغداء والعشاء، وبأن صديقه المذكور أخبره بأنه هو من سلم المواطن اللبناني المذكور مبلغ 100 مليون سنتيم خلال إحدى لقاءاتهما بمسكنه لسبب يجهله، كما اتهم أيضا صديقه المذكور بأنه هو من كان يحتفظ بمفاتيح شقته بالمحمدية –أي شقة سعيد الناصري- بدعوى أنهما كانا يترددان عليها من أجل التسلية مع الفتيات سنة 2016، وبأن صديقه المذكور هو من سلمها دون إذنه أو علمه للمواطن اللبناني المدعو وسام من أجل الإقامة فيها بحكم العلاقة التي تربطهما، كما قام دون إذنه بنقل أمتعة هذا الأخير إليها.

وصل تسليم الذي يحمل رقم 170200631 المتعلق بإنجاز 06 إطارات خزانات Faux cadre placard.

تجدر الإشارة إلى أن محاولة المسمى سعيد الناصري تكذيب جميع الشهود الذين يقدمون شهادات ضده جعلته في أحيان عديدة يناقض تصريحاته بنفسه، ومنها ما يتعلق بموضوع تحوزه لهذه الفيلا التي أكد الشهود ما أسفرت عنه مجريات البحث بأنه تحوزها فعليا سنة 2017، في حين ظل هو ينكر ذلك ويدعي بأنه لم يتسلم مفاتيحها ويبدأ الإصلاحات فيها إلا سنة 2019 مدعيا بأنه يتوفر على فواتير تؤكد ذلك، إلا أنه عندما تقدم بهذه الفواتير التي اختارها لدعم مزاعمه تبين أنها بدورها تحمل تواريخ تناقض أقواله وترجع إلى سنة 2018، بل أن المعني بالأمر بنفسه أنه أفاد في شأن هذه الفيلا بمحضر أقواله الأول بأنه اقتناها سنة 2017 إلا أنه لم يسجلها باسمه إلا سنة 2019.

من جانب آخر، فإن ما يؤكد أيضا أن المعني بالأمر تسلم هذه الفيلا من المواطن اللبناني وسام نادر وليس من المسمى بلقاسم مير رغم تشبثه بإنكاره ذلك، هو تصريحه أيضا بمحضره الأول بأن المسمى بلقاسم مير أرشده إلى تسلم مفاتيحها من المسمى وسام مساعد المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم إلا أن المسمى وسام حسب ادعائه أخبره بأنه لا يتوفر على مفاتيحها، وهي التصريحات التي تعني بأن مساعد السجين المالي وسام نادر هو من كان فعلا يقيم بالفيلا ويتوفر على مفاتيحها وهو من سلمها له استنادا إلى الملابسات الواردة بتصريحاته وتصريحات مشغله المالي وأيضا المسمى عبد الواحد شوقي، في حين أن المسمى بلقاسم مير الذي زعم أنه سلمه مفاتيح الفيلا لم يكن يتوفر على هذه المفاتيح أصلا.

وتجدر الإشارة في الأخير أن عملية تسلم هذه الفيلا سنة 2017 من المسمى وسام نادر في الظروف المشار إليها، والتي ظل المسمى سعيد الناصري ينكرها وينكر خصوصا أنه تسلمها في هذه السنة من أجل إبعاد شبهة الاستيلاء عليها، ثبتت أيضا بحجية وثيقة تأسيس هذا الأخير لشركته المدنية العقارية Prado، والتي جعل مقرها الاجتماعي هو نفسه عنوان الفيلا موضوع البحث الكائنة بـ 216 طريق مكة حي كاليفورنيا الدار البيضاء، حيث تشير هذه الوثيقة المنجزة لدى الموثق أمين جديد إلى إنجازها انطلاقا من تاريخ 15 نونبر 2017 وبأنه تم تسجيلها بتاريخ 21 نونبر 2017.

المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم يؤكد بأن المسمى عبد النبي بعوي هو من قام بمنحه هذه الفيلا بمنطقة كاليفورنيا وتفويتها إليه عندما حل بالمغرب إضافة إلى شقة بمنطقة المعاريف بالقرب من مقهى PAUL، وبأن المسمى سعيد الناصري باعتباره أحد مساعدي هذا الأخير وشركائه في مجال الإتجار الدولي في المخدرات، هو من قام شخصيا بمرافقته إلى مكان تواجد الفيلا المذكورة قصد إطلاعه عليها بأمر من مشغله وشريكه السالف ذكره، كما أن هو نفسه من أعطاه مفاتيحها أول مرة من أجل الانتقال للإقامة بها، وهو ما أكده أيضا السائق سعيد اسمعن الذي كان حاضرا خلال اليوم الأول الذي تسلم فيه مشغله المالي آنذاك مفاتيح هذه الفيلا من المسمى سعيد الناصري بمقر هذه الفيلا، والذي شاهد يومها أيضا عبد النبي بعوي خلال نقل الأغراض من شقة المعاريف إلى هذه الفيلا. ولم يكتف المسمى سعيد الناصري بإنكار هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشاهد المذكور بل الأدهى من ذلك هو أنه ادعى أيضا أنه عندما كان يزور المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم ويلتقي به بالفيلا المذكورة التي كان يقيم فيها بشارع مكة بحي كاليفورنيا أي قبل أن يستولي عليها المعني بالأمر وينقلها في ملكيته، ادعى أنه طيلة تلك الفترة التي كان يزوره فيها لم تكن له أية دراية بكون هذه الفيلا هي في ملكية المسمى بلقاسم مير صهر صديقه وزميله في الحزب المسمى عبد النبي بعوي، وبأنه علم بالأمر فقط عندما عرضها مالكها المذكور للبيع أواخر سنة 2017 فاتفق معه على اقتنائها منه. ونظرا

للشبهات الكثيرة التي تحوم حول انتقال ملكية هذه الفيلا من شخص إلى آخر، فإن المسمى "بلقاسم مير" أدلى بدوره بتصريح غير منطقي آخر ومناقض لما أورده المسمى سعيد الناصري في هذا الخصوص، حيث ادعى بأنه تعرف على المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم في صيف سنة 2014 عندما حل هذا الأخير بمدينة السعيدية ومنها لزيارته بمدينة وجدة من أجل اقتناء ضيعته الفلاحية بهذه المدينة وذلك بإرشاد من أحد السماسرة لا يعرفه، علما أن المواطن المالي المذكور كان على علاقة وطيدة وقتها بصهر هذا الأخير عبد النبي بعوي بدليل اقتنائه شققا من هذا الأخير بمدينة السعيدية في نفس الفترة من صيف سنة 2014، ثم ادعى أيضا "بلقاسم مير" بأن المواطن المالي المذكور أطلعه خلال هذه الزيارة التي تمت سنة 2014 أنه على معرفة بتوفره على فيلا بمدينة الدار البيضاء بعدما علم بذلك من طرف المسمى سعيد الناصيري، ثم طلب منه رفقة زوجته "لطيفة رافة" أن يضع رهن إشارته الفيلا المذكورة لمدة خمسة أشهر من أجل الإقامة بها فلبى طلبه ووضعها رهن إشارته بدون مقابل، علما أن البحث بين بأنه في هذه الفترة كان المواطن المالي المذكور قد انفصل عن زوجته المذكورة، بعدما أقام معها بنفس هذه الفيلا لعدة أشهر سابقة لهذه الفترة من صيف سنة 2014، وهي كلها تصريحات كاذبة تبين حجم الشبهات التي تحيط بطريقة نقل ملكية هذه الفيلا بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية للاتجار في المخدرات قبل أن يستولي عليها في الأخير المسمى سعيد الناصري من المواطن المالي المذكور بطريقة مشبوهة، لدرجة أن هذه الشبهات دفعت المسمى عبد النبي بعوي بنفسه للادعاء بأنه لم يكن بدوره يعلم بكون المواطن المالي المذكور أقام بهذه الفيلا واستغلها لعدة سنوات.

للإشارة، فإن المسمى سعيد الناصري ادعى بأنه اقتنى هذه الفيلا من المسمى بلقاسم مير صهر المسمى عبد النبي بعوي بما قيمته 16.500.000 درهم، بشكل مباشر ودون المرور عبر الموثق، في الفترة ما بين 2017 و2019 عندما قام بنقل ملكيتها في اسمه، مدعيا عند استفساره حول طريقة الأداء بأنه دفع لصاحبها المزعوم مبلغ 650 مليون سنتيم نقدا، إضافة إلى خمس (05) شيكات بنكية بقيمة 200 مليون سنتيم لكل شيك، إلا أنه عند مطالبته من طرف الباحثين بالإدلاء بالوثائق القانونية والأدلة الملموسة التي تؤكد دفعه فعلا لهذا المبلغ، حاول المعني بالأمر مرة أخرى تضليل البحث بتزييف الحقائق عبر إحضار نسخ 05 شيكات بنكية بقيمة 200 مليون سنتيم لكل شيك، والتي لم يتم صرفها من طرف البائع، ولا تتضمن أي تاريخ، ثم ادعى بأنه كان قد سلمها وقتها على سبيل الضمان للمسمى بلقاسم مير، وبأنه كان يسترجع كل شيك بنكي بعد دفع قيمته نقدا للمعني بالأمر إلى أن استكمل كامل المبلغ المقدر كثمن للفيلا، غير أن البحث كشف زيف هذه الادعاءات لكون الشيكات البنكية التي قدمها المعني بالأمر للباحثين زاعما بأنه استخدمها في عملية أداء ثمن الفيلا قبل تسجيلها في اسمه سنة 2019 ، تبين بعد التحقق منها بأنها لم يتم استخدامها في عملية الأداء المزعومة، لكون هذه الشيكات تخص شركة تسمى AKAB كان مسيرا لها قبل نقل ملكية الفيلا باسمه بحوالي 12 سنة، وبأنه قدم استقالته منها منذ سنة 2007، واستغل احتفاظه دون وجه حق قانوني بدفتر شيكات يخصها إلى أن تم إخضاعه للبحث معه في هذه القضية ومطالبته بالإدلاء بما يفيد ادعاءاته بأنه اقتنى فعلا هاته الفيلا بطريقة قانونية، فقام باللجوء إلى دفتر الشيكات القديم الذي ظل محتفظا به، وحاول توظيفه دون أي جدوى لتغطية أكاذيبه المكشوفة بعدما تم تضييق الخناق عليه من طرف الباحثين في هذه القضية.

والأدهى من ذلك هو أن المعني بالأمر ادعى بأنه أدى كامل قيمة الخمس (05) شيكات المزعومة إلى المسمى بلقاسم مير، في حين أن هذا الأخير ادعى بأن المسمى سعيد الناصري استرجع أربع (04) شيكات فقط ، وأن الشيك الخامس لا يزال بحوزته لكون المسمى سعيد الناصري لم يؤد قيمته بعد، وهو ما يبين سوء التنسيق بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية بخصوص تصريحاتهم الكاذبة بشأن عملية التفويت الصورية لهذه الفيلا، ويؤكد بالتالي الشبهات

حول ظروف وطريقة حيازة المسمى سعيد الناصري لها بما يطابق تصريحات المواطن المالي المذكور بأن المعني بالأمر استولى عليها منه بطرق احتيالية.

وقد شابت عملية تفويت الفيلا المذكورة من المسمى بلقاسم مير إلى المسمى سعيد الناصري مجموعة من الشبهات بخصوص صورية المعاملة وتتضح من خلال النقط التالية:

- أن سعيد الناصري ادعى أنه سنة 2017 قام بتوقيع وعد بالبيع بخصوص هذه الفيلا، إلا أنه لم يدل بأية وثيقة في هذا الصدد سوى إشهاد بينه وبين الطرف البائع مير بلقاسم غير مصحح الإمضاء بخصوص هذه المعاملة.

-أنه تم اعتماد الاداء النقدي وخارج محاسبة الموثق.

-أنه تم اعتماد نفس مبلغ البيع السابق للفيلا رغم مرور حوالي 06 سنوات عن ذلك، وهو الامر الغير منطقي في ظل تزايد أثمنة العقارات بمدينة الدار البيضاء.

-أن عنوان الفيلا المذكورة تم تخصيصه كمقر اجتماعي لشركة Societe Civile Immobiliere Pardo في اسم سعيد الناصري وابنه زكرياء التي تم إنشاؤها سنة 2017 رغم أن عملية البيع لم تتم إلا سنة 2019.

- أن دفتر الشيكات المتضمن للشيكات المدلى بنسخ منها تم طلبه بتاريخ 04/11/ 2007، وبالتالي خلال سنة 2017 بتاريخ المعاملة المزعومة (اقتناء الفيلا) تنعدم صفة سعيد الناصري لتوقيع أي وثيقة بنكية من جهة، ومن جهة ثانية كيف يعقل أن دفتر شيكات تم الحصول عليه خلال سنة 2007 يتم الاحتفاظ به واستعمال شيكاته سنة 2017 في ظل شركة تجارية تتسم بالمعاملات التجارية المستمرة لم يعد يملك أي صفة فيها، علما أنه طلب بعده دفتر آخر للشيكات بتاريخ 2007/04/17.

- أنه بموجب القانون الأساسي المؤرخ في 07 و2006.12.08 لشركة AKAB التي استغل سعيد الناصري دفتر شيكاتها، فقد تم تعيين هذا الأخير من لدن مالكي الحصص كمسير وحيد للشركة فقط، في حين تبين من خلال استقراء الفقرة المتعلقة براس المال أنه لا يملك أية حصة بها.

- أنه من خلال الأبحاث والتحريات تبين بأن المعني بالأمر استقال من مهمة التسيير من الشركة المذكورة بتاريخ 2007.08.13، وبالتالي انتفت صفته كمسير وحيد للشركة منذ هذا التاريخ، في حين لم يسلم للمسمى فضيل العلمي زين العابدين المسير الحالي للشركة المذكورة في إطار عملية تسليم المهام بالتاريخ المذكور دفتر الشيكات الذي استغله بعدها بحوالي 12 سنة في عملية الشراء الصورية للفيلا موضوع البحث.

بعد الكشف عن تواطؤ عناصر هذه الشبكة الإجرامية في عملية الاستيلاء على هذه الفيلا التي اقتناها منهم المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم، وخاصة بعد ثبوت عدم صحة الادعاءات التي قاموا بتنسيقها بخصوص طريقة أداء ثمن الفيلا عبر دفعات عن طريق الشيكات المزعومة، كشف البحث جانبا آخر يتعلق بتفسير تأجيل المسمى سعيد الناصري نقل ملكية هذه الفيلا باسمه إلى غاية سنة 2019 رغم أنه وضع يده عليها قبلها بسنتين بشهادة الشهود وحجية الوثائق المتوفرة في شان الإصلاحات التي باشرها بها منذ سنة 2017. ذلك أن مهرب المخدرات المالي المذكور كان وقتها مسجونا بموريتانيا وعلى وشك مغادرة السجن التي تمت في شهر يونيو من سنة 2019، فانتقل مباشرة إلى دولة السنغال وهناك تواصل مع المسمى سعيد الناصري كما تدل على ذلك لائحة المكالمات الهاتفية بينهما التي توصل إليها البحث،

وبتواطؤ مع الموثقة سليمة بلهاشمي بمدينة وجدة، قامت هذه الأخيرة بتحضير عقود تفويت ملكية هذه الشقق وطلبت من المواطن المالي المذكور توقيعها بعدما أكدت له أنها توصلت من المسمى سعيد الناصري بشيكات بنكية بقيمة مبلغ البيع، إضافة إلى شيك بنكي من اجل تغطية مصاريف تسجيل وتحفيظ عقود البيع المذكورة، دون أن يتوصل المواطن المالي المذكور إلى حدود اليوم بمبلغ بيع هذه الشقق من الموثقة المذكورة التي لم تتصل به بعد ذلك، ثم لم يلبث أن سافر الى دولة موريتانيا و هناك تم إلقاء القبض عليه وقضى فيها أربع سنوات حبسا.

ورغم معطيات البحث التي أكدت ارتكاب جريمة النصب في عملية تفويت الشقق الأربعة المذكورة، فقد حاول المسمى **سعيد الناصري** إيجاد مخرج لذلك إلا أنه وقع في تناقض صريح بين مختلف تصريحاته في هذا الإطار، حيث صرح في محضره الأول أن المواطن المالي المذكور باعه **شقتان** بمدينة السعيدية، ثم عاد في نفس المحضر ليصرح بأنه باعه **شقة واحدة فقط** بمدينة السعيدية ومعها سيارة نوع هيونداي I10 نظير قيمة سيارة مرسيدس 350 كلاس S سبق أن اشتراها منه دون تأدية ثمنها، ثم غير تصريحاته **بمحضر أقواله الثاني بأنه لم يقم ببيعه شقة واحدة نظير ثمن هذه السيارة وإنما شقتين معا**، علما أن المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** يؤكد بأنه باعه **05 شقق** بمدينة السعيدية.

إلا أنه عكس ادعاءاته هاته، فقد أسفرت التحريات المنجزة في هذه القضية عن أنه بتاريخ 2014.07.21 تواجد المسمى **سعيد الناصري** رفقة المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** بمدينة وجدة، حيث قام هذا الأخير بالتوقيع فعلا لدى الموثقة **سليمة بن الهاشمي** على أربعة عقود توثيقية **minutes** لبيع أربع شقق: **ثلاث منها تم إنجازها كلها على الساعة 11 و35 دقيقة صباحا** من بينها عقدي شقتين اثنين فقط مسجلين في اسم **سعيد الناصري** ويتعلق الأمر ببيع الرسمين العقاريين 40/32.389 و 40/32.390، دون الشقة الثالثة التي تم إبرام عقدها في نفس التاريخ والساعة بين المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم** كطرف بائع وبين المشتريين المسميين **مريمة انجدام** وزوجها **عبد الصمد عشوري** ويتعلق الأمر ببيع الرسم العقاري 40/32.395، في حين تم إنجاز عقد الشقة الرابعة أيضا بنفس التاريخ على الساعة الخامسة و30 دقيقة بعد الزوال، وهو ما لم يجد المسمى "سعيد الناصري" **أي تفسير له معترفا بأنه حضر بمفرده مع البائع المالي** بمكتب الموثقة **سليمة بلهاشمي** من أجل إنجاز **عقدين توثيقيين minutes** لاقتناء شقتين منه **دون أين يكون معهما أي مشتر آخر اقتنى الشقتين المتبقيتين بتاريخ 2014.07.21.**

تفسير كون جميع هذه العقود التوثيقية للشقق الأربعة تحمل تاريخا واحدا وهو **2014.07.21** في حين أن **سعيد الناصري** يعترف بأنه استفاد من شقتين فحسب منهما، لم يلبث البحث أن توصل إلى كشف ملابساته بناء على اعترافات المسمى **فؤاد اليزيدي**، الذي أفاد المواطن المالي أنه استفاد بدوره من إحدى هذه الشقق والذي يعد أحد مساعدي المسمى **عبد النبي بعوي**، ذلك أن المسمى **فؤاد اليزيدي** أكد بخصوص هاتين الشقتين المتبقيتين من الشقق الأربع ذات العقود المؤرخة في **2014.07.21** بأن المسمى **سعيد الناصري** هو من كلفه ببيعهما أيضا وطلب منه ايجاد مشتر لهما، فلبى طلبه وقام بتوجيه المشتريين إلى مكتب الموثقة قصد استكمال إجراءات البيع، وأضاف المسمى **فؤاد اليزيدي** أنه بمجرد تسلمه لثمن بيع هاتين الشقتين من كل من المشتريين **عبد الصمد عشوري وعبد المولي عتيقي**، حيث كانت إحداها بقيمة 960000 درهم والثانية بقيمة 740000 درهم، قام بالاحتفاظ بعمولته من بيع هذه الشقة الأخيرة الذي يقارب مبلغ 90.000 درهم وقام بإيداع باقي المبلغ وهو 650.000 درهم عن طريق تحويل بنكي لفائدة المسمى **سعيد الناصري**، وهو ما تم التأكد منه فعلا من طرف هذه الفرقة بمعاينة تحويل بنكي بهذا المبلغ بتاريخ القيمة 2014.08.27 من حساب **فؤاد اليزيدي**

البنكي لفائدة المسمى سعيد الناصري، وهو ما يؤكد مرة أخرى بأن هذا الأخير استفاد فعلا بطرق مشبوهة من عدد شقق كانت في ملكية المواطن المالي المذكور ويؤكد ما ورد بتصريحات المواطن المالي المذكور بأنه فوت له 05 شقق بمدينة السعيدية دون قبض ثمنها، وذلك بعدما عرضه للنصب بتواطؤ مع الموثقة سليمة بلهاشمي.

اما بخصوص الشقة الرابعة التي بقيمة 960000 درهم فقد ادعى المسمى فؤاد اليزيدي أنه سلم شيكا بنكيا بقيمة 200.000 درهم للمسمى توفيق زنطار مرافق المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم وأكمل لهما بقية المبلغ نقدا على دفعات حسب زعمه، إلا أنه لم يدل بأية وثائق تؤكد ادعاءاته هاته، مما يؤكد بأن هذه الشقة الرابعة أيضا تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق من طرف المسميين سعيد الناصري وفؤاد اليزيدي، علما أن هذا الأخير أكد بأنه كان يعلم بأن هاتين الشقتين الأخيرتين مسجلتين باسم المواطن المالي المذكور مما يعني أنه ليس للمسمى سعيد الناصري أي حق في تكليفه بالبحث عن مشترين لها أو استفادته من ثمن بيعهما.

تجدر الإشارة إلى أنه نظرا لعجز المسمى سعيد الناصري عن الإدلاء بأية وثيقة تبرر اقتناءه بطريقة قانونية لأية شقة من الشقق الخمسة المذكورة وعدم توفره على ما يثبت طريق أدائه لثمنها، فقد زعم أنه في غضون سنة 2014، قام تلبية لطلب المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم باقتناء سيارة مرسيدس 350 سوداء اللون بقيمة 1750000 درهم تقريبا من شركة فجرين أوتو بحي المعاريف بالدار البيضاء، وبعد استعمالها لمدة ثلاثة أشهر تقريبا قام ببيعها للمواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بمبلغ محدد في 1350000 درهم، وبأن هذا الأخير نظرا لكونه لم يؤد له قيمتها المالية، فإنه قام أوائل سنة 2015 ببيعه شقة بمدينة السعيدية نظير قيمة السيارة المذكورة ومعها سيارة نوع هيونداي I10 .

وإضافة إلى كون المسمى سعيد الناصري يتناقض نفسه في محاضر أقواله بين الادعاء بأن المواطن المالي المذكور باعه شقتان، وبين أنه باعه شقة واحدة فقط بمدينة السعيدية ومعها سيارة نوع هيونداي I10 نظير قيمة سيارة مرسيدس 350 كلاس S التي زعم بأنه سبق أن اشتراها منه دون تأدية ثمنها، فإن ما يؤكد عدم صحة مزاعمه هاته هو تاريخ عملية تفويت هاتين الشقتين المسجلتين في اسمه التي تمت في شهر يوليوز من سنة 2014 كما تدل على ذلك عقودها التوثيقية، وليس في أوائل سنة 2015 كما جاء بتصريحاته.

وفي المقابل، تبين من خلال تصريحات المواطن المالي الحاج احمد بن ابراهيم بأنه اقتنى بدوره سيارة من نفس النوع أي مرسيدس 350 كلاس S من المسمى عبد اللطيف فجرين الذي يعد من معارف كل من سعيد الناصري وعبد النبي بعوي، إلا أنه ليس وفق ما ورد بمزاعم سعيد الناصري، حيث أن المواطن المالي المذكور توجه في بداية سنة 2014 رفقة المسمى عبد النبي بعوي إلى مقر الوكالة المذكورة وسلم صاحبها عبد اللطيف فجرين مقابلها نقدا الذي يبلغ 1.350.000 درهم. ونظرا لكون صاحب الوكالة المذكور أنكر هذه الوقائع كما أنكر معرفته بالمواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم رغم ما أسفر عنه البحث من رصد مكالمات هاتفية بينهما سنة 2014، فقد أكد المسمى كريم عياد صاحب شركة بيع وشراء السيارات MELLESIME-AUTO بأن المواطن المالي المذكور طلب منه في بداية سنة 2014 شراء هذه السيارة، إلا أنه عند تفحصه لوثائقها وجدها مسجلة باسم شركة فجرين أوطو للسيارات فقام بالاتصال هاتفيا بالمدعو عبد اللطيف فجرين مسير هذه الشركة واستفسره عن الأمر وطلب منه أن يقوم بتسجيل عقد بيع السيارة المذكورة معه غير أن هذا الأخير رفض وأخبره أنه قد باع هذه السيارة للمسمى عبد النبي بعوي –وليس لسعيد الناصري كما ورد بتصريحاته- وأضاف له بأنه لم يتسلم بعد قيمة بيع السيارة كليا، وبأن المسمى عبد النبي بعوي مازال مدينا له بمبلغ 150.000 أو 170.000 درهم، فقام المسمى كريم عياد بناء على ذلك

بإرجاع السيارة الى المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وتسلم مبلغ العربون من هذا الأخير والذي بلغ حوالي 200.000 درهم دون أن يعلم مصير هذا السيارة بعد ذلك، حيث أخبره المواطن المالي المذكور بأن الأمر سيتم حله بين المسمى عبد النبي بعوي وعبد اللطيف فجرين مسير شركة فجرين لبيع السيارات.

المسمى عبد اللطيف فجرين صاحب شركة "فجرين أوتو"، الذي يعد أيضا من معارف عبد النبي بعوي، أفاد بأنه باع فعلا سيارة نوع مرسيدس 350 كلاس S لصديقه سعيد الناصري سنة 2014، إلا أنه بعد تعميق البحث معه من خلال أربع (04) محاضر استماع ومطالبته بتوفير جميع الوثائق الضرورية للبحث، انتهى به الأمر إلى تأكيد بأن الأمر يتعلق بسيارتين مختلفتين من نفس النوع، حيث أن السيارة نوع مرسيدس Class S 350 الواردة بتصريحات المواطن المالي التي أكد البحث بأنه اقتناها منه بداية سنة 2014 (وهو نفس ما أكده كل من كريم عياد وزوجة المواطن المالي السابق لطيفة رافة التي انفصلت عنه شهر ماي 2014)، لا تتعلق بالسيارة التي قام عبد اللطيف فجرين ببيعها للمسمى سعيد الناصري والتي لم يقم بالحصول على شهادة التخليص الجمركي التي تسمح بترقيمها Certificat de Dédouanement سوى بتاريخ 26 يونيو 2014 ولم يتم بيعها لهذا الأخير سوى في شهر شتنبر 2014 كما يتبين من الوثائق التي سلم للباحثين نسخا منها والتي تجدونها مرفقة طيه. بل وأكثر من ذلك أن المسمى عبد اللطيف فجرين أدلى من الوثائق بما يثبت بأن سعيد الناصري أرجع له هذه السيارة فيما بعد ودفعها له في إطار مخالصة لاقتناء سيارة ثانية جديدة نوع مرسيدس 500 coupée كما تؤكد ذلك نسخة من تصريح بالشروع في استخدام مؤقت لمركبة ذات محرك رقم 547381 WW مؤرخ في 2014.12.23، ثم قام عبد اللطيف فجرين بإعادة بيع السيارة الاولى نوع مرسيدس Class S 350 التي أرجعها الناصري وقام تفويتها إلى شركة A S K SAKANE بتاريخ 2015.03.04.

أي أن البحث توصل إلى أن المسمى سعيد الناصري هو من استفاد من ثمن هذه السيارة نوع مرسيدس Class S 350، وبالتالي لم يكن بإمكانه في المقابل -عكس ادعاءاته- استخدام قيمتها نظير أي من شقق المواطن المالي المذكور بمدينة السعيدية، وبه فإن تفويت هذه الشقق لفائدته تم بدون مقابل بعدما قام بالنصب والمشاركة في التزوير في محررات رسمية واستعمالها لتمكينه من الاستيلاء على شقق بمدينة السعيدية في ملكية المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بتواطؤ مع الموثقة سليمة بلهاشمي.

وباستثناء السيارة المذكورة، فإن جميع السيارات التي اقتناها بالمغرب مهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن ابراهيم كانت من شركة المسمى كريم عياد الملقب ب"السلاوي"، وبعدما يقتنيها يتم تزويد هذه السيارات فيما بعد بشارات البرلمان المغربي التي كان المسمى سعيد الناصري يقوم بجلبها له.

كما سبق للمسمى كريم عياد الملقب ب"السلاوي" أن باع للمواطن المالي المذكور سنة 2013 سيارتين رباعيتي الدفع من نوع رونج روفر سلمه هذا الأخير قيمتهما المادية بفيلا زوجته السابقة المسماة لطيفة رافة قبل أن يسلم المواطن المالي المذكور هاتين السيارتين بدورهما فيما بعد للمسمى سعيد الناصري.

ز- حول عملية النصب المحيطة باستيلائه على شقة بمدينة المحمدية بعدما تسلم قيمة بيعها من المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم:

يتعلق الأمر بشقة بإقامة Galia بشارع الحسن الثاني بمدينة المحمدية مساحتها 160 متر مربع اقتناها المسمى سعيد الناصري سنة 2008 بحوالي 160 أو 180 مليون سنتيم حسب ما ورد بتصريحاته، وبعد توطد علاقاته المتشعبة مع مهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن ابراهيم، عرض على هذا الأخير سنة 2014 اقتناء هذه الشقة بالمحمدية بقيمة 270 مليون سنتيم ثم انتهى الاتفاق على 200 مليون سنتيم كثمن لها، إلا أن الناصري تسلم كثمن لها 250 مليون سنتيم بناء على خطأ وقعت فيه الخادمة فاطمة الفنائي التي كانت مكلفة بتسليمه المال المودع لديها بداخل الفيلا، فاستحوذ على المال دون أن يعمل على نقل ملكيتها في اسم المواطن المالي المذكور.

ذلك أن المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم من أجل دفع قيمة هذه الشقة، طلب من سائقه المسمى نبيل الضيفي أن يتوجه الى أحد مصدري الخضر والفواكه من المغرب الى دولة مالي المدعو SANGARI وأن يتسلم منه المبلغ المالي المذكور وهو ما قام به المسمى نبيل الضيفي فعلا، حيث تسلم مبلغ 250 مليون سنتيم من المدعو SANGARI بمدينة الدار البيضاء داخل كيسين بلاستيكيين وعلبة كرتونية، وقام بناء على طلب مشغله المذكور بتسليمه للخادمة المسماة فاطمة الفنائي قصد الاحتفاظ به لديها بالفيلا الخاصة بمشغلهما المتواجدة بحي كاليفورنيا وتسليمه لاحقا للمسمى سعيد الناصري، وبناء عليه حل هذا الأخير بالفيلا المذكورة وتسلم المبلغ المالي كاملا، أي 250 مليون سنتيم، من الخادمة المسماة فاطمة الفنائي علما أن الاتفاق مع المواطن المالي المذكور استقر على تسليمه فقط مبلغ 200 مليون سنتيم كثمن لهذه الشقة، وهو ما دفع بهذا الأخير بعد عودته إلى معاتبة الخادمة المسماة فاطمة الفنائي على عدم عدّ المبلغ المالي الذي تسلمته من المسمى نبيل الضيفي قبل تسليمه للمسمى سعيد الناصري وعدم خصمها المبلغ الزائد عن 200 مليون سنتيم والاحتفاظ به الى حين عودته.

وبعدما اقتنى المواطن المالي المذكور هذه الشقة بمدينة المحمدية لم يلبث أن تم إيقافه واعتقاله ثم سجنه بموريتانيا لمدة أربع سنوات انطلاقا من سنة 2015، فلم يتأت له الانتقال للإقامة بهذه الشقة إلى غاية سنة 2017، حيث سلم سعيد الناصري مفاتيحها إلى المسمى وسام نادر من أجل الإقامة بها بعدما سلم إليه بدوره مفاتيح الفيلا الكائنة بطريق مكة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء من أجل الإقامة بها مؤقتا إلى حين خروج المواطن المالي من السجن وعودته إلى المغرب من أجل الإقامة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن حيازة المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم لهذه الشقة بمدينة المحمدية واستغلاله لها كمالك لها اعتقادا منه بأن المسمى سعيد الناصري سيسجل ملكيتها في اسمه بعدما سلمه قيمتها، دفع المواطن المالي المذكور بعد فترة من استغلالها إلى التفكير في التخلي عنها والبحث عن مشتر لها، حيث اتفق في هذا الإطار مع المسمى كريم عياد من أجل اقتنائها بتوافق مع المسمى سعيد الناصري على إتمام هذه العملية، وهو أمر يؤكد بأن هذا الأخير تنازل عنها فعلا لفائدته وإلا ما الذي يدفعه إلى التخلي عن هذه الشقة لفائدة المواطن المالي المذكور والسماح له باستغلالها والبحث عن مشترين لها ما لم يكن قد تسلم منه فعلا ثمنها، ثم تماطل بعد ذلك في إجراءات نقلها في اسم المواطن المالي المذكور إلى أن استرجعها منه بعد سجنه وقام بالاستيلاء عليها مجددا.

كما اتفق المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم مع مشتر آخر لهذه الشقة وهو المسمى أحمد العطلاتي استيفاء لدين لهذا الأخير في ذمة المواطن المالي المذكور، حيث كان

وقتها يقطن بها مساعده اللبناني المدعو وسام، فقام هذا الأخير الذي توفيت والدته خلال هذه الفترة بتسليم مفاتيح هذه الشقة للمسمى أحمد العطلاتي بناء على أوامر مشغله المالي وظل المسمى أحمد العطلاتي يحتفظ بها لمدة شهرين تقريبا، ثم طلب بعد ذلك المواطن المالي المذكور من هذا الأخير أن يربط الاتصال بالمسمى سعيد الناصري وأن يطلب منه توقيع عقد بيع الشقة المذكورة معه لعلم المشتري بأن هذا الأخير كان قد باع هذه الشقة للمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم دون توثيق عملية البيع، فاتصل المسمى أحمد العطلاتي هاتفيا بالمسمى سعيد الناصري وأطلعه على طلب المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم المتمثل في تسجيل الشقة المتواجدة بمدينة المحمدية بإسمه فأبدى المسمى سعيد الناصري موافقته في البداية، غير أنه بعد مرور ثلاثة أيام أخذ في مماطلة الشخص المذكور بخصوص التوجه معا الى مكتب أحد الموثقين لإتمام عملية البيع قبل أن يخبره في آخر اتصال هاتفي معه أنه قد عدل عن إنجاز عقد بيع لفائدته وذلك بسبب وجود مشاكل مالية لا تزال عالقة بينه وبين المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم، وبالتالي فإن موافقة المسمى سعيد الناصري في البداية على تسجيل الشقة المتواجدة بمدينة المحمدية في اسم المسمى أحمد العطلاتي بعدما أطلعه بأن ذلك بطلب من المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم يناقض مزاعمه بمحضر أقواله بأن هذه الشقة لم تكن قط في ملكية المواطن المالي المذكور أو أن يكون قد سبق أن باعها له أو أن تسلم منه أي مبلغ مالي مقابلا لثمنها أو ان يكون قد سبق أن وعده بذلك بأي حال من الأحوال حسب ادعائه، والتي سبق أن أنكر فيها أيضا أن يكون قد سبق له أن وضعها رهن إشارة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم أو مساعده اللبناني المسمى وسام وهو ما أثبت البحث عكس تصريحاته هاته.

وخلال سنة 2017، بينما كان المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم في السجن بموريتانيا، تواصل معه المسمى سعيد الناصري وطلب منه استغلال الفيلا الكائنة في حي كاليفورنيا بالدار البيضاء والإقامة فيها بشكل مؤقت، فانتهى الاتفاق معه على تسليم المواطن المالي المذكور مبلغ 100 مليون سنتيم عن طريق مساعده اللبناني وسام نادر الذي كان يقيم وقتها بهذه الفيلا كما سلفت الإشارة إلى ذلك، وذلك مع تمكين هذا الأخير من الإقامة بشقة المحمدية وتسليمه مفاتيحها التي اقتناها أصلا المواطن المالي المذكور قبل سجنه دون ان يتمكن من تسجيلها في اسمه، وهو ما تم فعلا حيث وافق المواطن اللبناني على المغادرة تنفيذا لأوامر مشغله المالي وسلم المسمى سعيد الناصري مفاتيح الفيلا، فاتفق هذا الأخير مع مرافقه عبد الواحد شوقي على أن تخصيص شاحنة لنقل أغراض المواطن اللبناني المذكور إلى الشقة المتواجدة بمشروع الكتبية للتعمير بإقامة كاليا بالمحمدية.

وبعد مغادرة المواطن اللبناني وسام نادر المغرب، ظلت المسماة فدوى أزيرار خليلة المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم تقيم بعده بهذه الشقة في انتظار خروج هذا الأخير من السجن، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب أنه بعد انتهاء فترة سجن المواطن المالي المذكور بموريتانيا عاد إلى المغرب فتم إيقافه وسجنه مجددا من أجل قضية تتعلق بالاتجار الدولي في المخدرات، فقام المسمى سعيد الناصري باستغلال وضعه كونه معتقلا بالسجن وغرر به مدعيا له بكونه في حاجة لهذه الشقة بمدينة المحمدية لمدة زمنية محدودة فبعث له المسماة فدوى أزيرار التي سلمته مفاتيحها، ومن تم عرّضه لعملية نصب واستولى على هذه الشقة بعدما سبق أن أدى له المواطن المالي المذكور ثمنها نقدا. وقد سبقت مواجهة المسمى سعيد الناصري بهذه الوقائع في محضريه الأول والثاني، فأنكر الأمر برمته وادعى بأن هذه التصريحات غير صحيحة وبكونه لم يتسلم من المسماة فدوى أزيرار مفاتيح الشقة المتواجدة بالقرب من محطة القطار بمدينة المحمدية، بل وأكد أنها لم تكن تتوفر أصلا على مفاتيح هذه الشقة، وهي التصريحات الكاذبة التي ثبت عدم صحتها بفحوى عدة مكالمات هاتفية بينه وبين المواطن المالي المذكور وهو بالسجن ومن بينها المكالمة الهاتفية التي تم عرضها على مسامعه والتي تم التقاطها بتاريخ: **2021/03/10** على الساعة **12 و33 دقيقة**، والتي دارت بين المسمى "سعيد الناصري" مستخدما رقمه الهاتفي

21266113575 وبين المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم مستخدما الرقم الهاتفي 212523392462 الخاص بالمؤسسة السجنية، التي أكد من خلالها "سعيد الناصري" من خلال حديثه مع السجين المذكور بأن مفاتيح شقة المحمدية كانت تتواجد فعلا وقتها بحوزة المسماة فدوى أزيرار قبل أن يتسلمها منها فيما بعد، حيث طلب منه إرسال المفاتيح مع هذه الأخيرة بعدما اتفق معه على تسليمها مبلغ 100.000 درهم دفعة واحدة وتخصيص مبلغ 10.000 درهم شهريا من أجل إيصالها إلى السجين المذكور مقابل تسليمه هذه المفاتيح، وقام بالنصب عليه بإيهامه في نفس المكالمة بأنه لم يعد بحاجة إلى هذه الشقة لكونه سيتم ترحيله من السجن في حدود شهر يونيو من نفس السنة، وذلك بقوله: **"من هنا لشهر 6 بينما تمشي فحالك نتايا... غادي تمشي فحالك راه ما عندك ما تدير بدار هنا لا دوار".**

وقد تراجع المسمى **سعيد الناصري** عن إنكاره، واعترف بأن خليلة المواطن المالي المسماة **فدوى أزيرار** كانت تحوز فعلا مفاتيح هذه الشقة بمدينة المحمدية، ولأجل ذلك طلب من المواطن المالي **الحاج أحمد بن إبراهيم** الذي اتصل به من السجن، بأن يرسلها إليه لتعمل على إفراغ هذه الشقة وتسليمه المفاتيح مقابل منحه مبلغ 100.000 درهم دفعة واحدة و مبلغ 10.000 درهم شهريا. ورغم ادعاء المعني بالأمر بأنه كان يوهم فقط المواطن المالي بذلك وبأنه لم يسلم لخليلته المسماة **فدوى أزيرار** سوى مبلغ 20 ألف درهم إضافة إلى مبلغ 2000 درهم لفائدتها شخصيا، فإن كلا من المواطن المالي المذكور إضافة إلى خليلته المذكورة أكدا بكون المعني بالأمر سلمها فعلا مبلغ 80.000 درهم من أجل إيصاله وإيداعه على دفعات بحساب المواطن المالي المذكور بالمؤسسة السجنية التي كان نزيلا بها بمدينة الجديدة. وبعد فترة من ذلك، و بناء على طلب من المواطن المالي المذكور توجهت المسماة **فدوى أزيرار** إلى مسكن المسمى **سعيد الناصري** بالفيلا التي يقطنها من أجل طلب مزيد من المال، فأخبرها هذا الأخير بأنه سيقوم بتخصيص مبلغ مالي شهري قدره 10.000 درهم لفائدة المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم** من أجل قضاء أغراضه الشخصية و اقتناء ما يلزمه من حاجيات بالسجن المحلي بالجديدة، وهو الوعد الذي ثبت أيضا من خلال فحوى المكالمة الهاتفية التي تم التقاطها بتاريخ: **2021/03/10** على الساعة **12 و33 دقيقة** بينه وبين السجين المذكور في إطار النصب عليه للاستيلاء على هذه الشقة المتواجدة بمدينة المحمدية التي سبق له أن تسلم ثمنها دون تسجيلها في اسم المواطن المالي المذكور.

ح- حول عملية النصب المحيطة باستيلائه على شقة بحي الفتح بمدينة الرباط بعدما تسلم قيمة بيعها من المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم:

يتعلق الأمر بشقة بحي الفتح بالرباط اقتناها المواطن المالي المسمى **الحاج احمد بن ابراهيم** من **سعيد الناصري** أواخر سنة 2013 أو أوائل سنة 2014 وتسلم مفاتيحها منه مقابل مبلغ 152 مليون سنتيم نقدا، بعدما قام المواطن المالي المذكور بنقل هذا المبلغ بصندوق سيارته رفقة سائقه **نبيل الضيفي** لتسليمه إلى المسمى **سعيد الناصري** أمام مقر شركة EL FASSI BROTHERS AL KABIDA بالرباط العائدة للمواطن المالي المذكور.

هذه الشقة هي أصلا في ملكية **عبد النبي بعوي** حسب تصريح المواطن المالي المذكور، وهو من اتفق معه على ثمنها وأرشده إلى تأدية هذا الثمن إلى المسمى **سعيد الناصري** من أجل إيصاله إليه. وبالفعل بعد تأدية ثمن هذه الشقة خصصها المواطن المالي المذكور لإقامة مستخدمي شركته EL FASSI BROTHERS AL KABIDA ويتعلق الأمر بالمواطنين اللبنانيين **وسام نادر** و**إيلي نادر** و**كارلوس أبو زيات** إضافة إلى الخادمة **حورية**، الذين لم يلبثوا أن أقاموا بها بضعة أشهر فطالبوه بنقلهم منها نظرا لضيقها وعدم شعورهم بالارتياح فيها، فخصص لهم المواطن المالي المذكور مكانا آخر عبر تأجير فيلا لإقامتهم بالهرهورة. ونظرا

لكون الشقة بحي الفتح ظلت غير مستعملة فقد حاول المواطن المالي بيعها للمسمى كريم عياد بتنسيق مع عبد النبي بعوي الذي وجهه إلى إنهاء الترتيبات مع المسمى سعيد الناصري، ثم ما لبث أن طلب منه عبد النبي بعوي بعدها في إحدى لقاءاتهما بوضع هذه الشقة رهن إشارة المسمى سعيد الناصري لاستخدامها في استقبال ضيوفه بمدينة الرباط في صلة بنشاطه كنائب برلماني، فسمح المواطن المالي المذكور لهذا الأخير باستغلالها مؤقتا، إلا أنهما عرضاه للنصب بعدها واستغلا سجنه بموريتانيا للاستيلاء على هذه الشقة التي ظلت بحوزة سعيد الناصري وخاصة أن المواطن المالي المذكور لم يقم بتسجيلها في اسمه لاحقا.

وتجدر الإشارة إلى كون المواطن المالي المسمى الحاج احمد بن ابراهيم سبق له أن اتفق مع المسمى كريم عياد على بيعه هذه الشقة بحي الفتح بمدينة الرباط، حيث سلمه مفاتيحها وانتقل فعلا كريم عياد الى هذه الشقة من أجل معاينتها، فاكتشف أن بها آثار رطوبة على جدرانها فقام بمحاولة نقل أثاثها الى محل آخر من أجل إصلاحها في انتظار إبرام عقد بيعها مع المواطن المالي المذكور بقيمة 130 مليون سنتيم، غير أنه وخلال هذه الأثناء تلقى اتصالا هاتفيا من المسمى سعيد الناصري (الذي أخبره حارس العمارة بوجوده بالشقة) أخبره من خلاله بأن هذه الشقة تخصه هو وأنه لا ينوي بيعها، فقام كريم عياد بالعدول عما كان يقوم به من معاينة للشقة وأغلق بابها وأرجع مفاتيحها لاحقا للمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم.

ط- المشاركة في التزوير والاستيلاء على عقارات الغير: قضية سامية موسى

يتعلق الأمر بنفس الفيلا الكائنة بطريق مكة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء التي كان يقطنها المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** والتي آلت في الأخير إلى المسمى **سعيد الناصري** بعد الاستيلاء عليها في الظروف والملابسات التي سبق تفصيلها، حيث أن هذه الفيلا التي ادعى **سعيد الناصري** أنه اقتناها من المسمى **مير بلقاسم**، كانت قبل تملكها من طرف هذا الأخير في ملكية المسماة **سامية موسى** الزوجة الثانية لصهره المسمى **عبد النبي بعوي** بعدما أهداها لها وسجلها في اسمها زوجها المذكور سنة 2009، أي بمعنى أن هذه الفيلا تنتقل ملكيتها من عنصر إلى آخر داخل هذه الشبكة الإجرامية بطرق مشبوهة.

وقد أثبت البحث بأن ملكية هذه الفيلا انتقلت سنة 2013 بشكل غير قانوني وبالإكراه والتزوير من مالكتها المسماة **سامية موسى** إلى المسمى **مير بلقاسم** صهر المسمى **عبد النبي بعوي**، وذلك بعدما قام هذا الأخير بتفويت هذه الفيلا منه إلى صهره المذكور استنادا على وكالة مزورة من زوجته المذكورة، التي قامت بناء عليه برفع دعوى قضائية ضده من أجل التزوير بخصوص هذه الفيلا وفيلا أخرى بمدينة وجدة، وهو الأمر الذي لم يستسغه زوجها المذكور فقام بتلفيق تهمة بالسرقة ضد والدتها المسماة **جملية البطيوي** وخادمتها **سميرة العمراني**، وذلك بتواطؤ مع صديقتها أنذاك المسماة **دليلة بنسلام** وبتورط أيضا من ضابط الشرطة القضائية **الطنجي** المكلف بالبحث في جريمة السرقة المذكور، وظلت والدتها وخادمتها معتقلتين على ذمة هذه القضية إلى أن أجبر المسمى **عبد النبي بعوي** زوجته انذاك **سامية موسى** التي كانت تتواجد بفرنسا على إنجاز اعتراف مصادق عليه بالمصالح القنصلية المغربية بباريس بفرنسا تؤكد من خلاله أن التوقيع المضمن بالوكالتين المزورتين، اللتين بيعت بواسطتهما الفيلتين بالدار البيضاء ووجدة، يخصها فعلا، وقامت بإرساله إلى محامية تسمى **سميرة فرجي**. هذه المحامية الأخيرة أخبرت المسماة **سامية موسى** بأن زوجها المسمى **عبد النبي بعوي** قام بالصراخ ولطم وجهه بمجرد أن سمع بخبر اعتقال والدتها وإيداعها بالسجن، غير أن المسمى سعيد الناصري أخذ في لومه بكون هذا التصرف كان هو الوسيلة الوحيدة لكي يدافع عن نفسه بدل الزج به في السجن من أجل تزوير الوكالة باسم زوجته، وهو ما يبين الدور الذي لعبه هذا الأخير في حبك هذه الممارسات غير القانونية - بحكم دوره داخل هذه الشبكة الإجرامية- وتورطه مباشرة في جميع الجرائم التي تم ارتكابها من أجل انتزاع الفيلا المذكورة إلى جانب فيلا بمدينة وجدة من

مالكتهما وقتها سامية موسى وإرجاعهما إلى ملكية عبد النبي بعوي زعيم الشبكة الاجرامية التي ينتمي إليها، الذي قام بتفويتها مباشرة إلى المسمى مير بلقاسم، ومنه إلى المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم الذي لم يتم تسجيلها في اسمه، فتم الاستيلاء عليها ونقل ملكيتها مباشرة بشكل مشبوه وبطرق احتيالية إلى مالكها الحالي المسمى سعيد الناصري كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وإضافة إلى ما سبق، يؤكد الاشتباه في تورط المسمى سعيد الناصري في هذا الشق من القضية ما أسفرت عليه نتائج التحريات التقنية من تنسيقه وقتها مع المسماة دليلة بزوي (صديقة المسماة سامية موسى التي تواطأت مع زوج هذه الأخيرة وقتها عبد النبي بعوي من أجل الزج بوالدتها جميلة بطيوي وخادمتها سميرة العمراني في السجن من أجل السرقة للضغط عليها لتقديم تنازل عن شكايتها من اجل التزوير)، حيث أبانت هذه التحريات عن كون الإتصالات الهاتفية بقيت مستمرة ومنتظمة بين المسمى سعيد الناصري وبين المسماة دليلة بزوي الى حدود تاريخ: 2013/06/25 (تاريخ تقديم المسماة جميلة بطيوي ومن معها ومتابعتها والمسماة سميرة العمراني في حالة اعتقال) ولم تستأنف هذه الإتصالات الهاتفية إلا بتاريخ: 2013/07/07 أي بعد انقضاء هذه القضية بمرور أربعة أيام عن تاريخ الإفراج عن المسميتين جميلة بطيوي وسميرة العمراني.

وإلى جانب تنسيق سعيد الناصري مع كل من المسميين عبد النبي بعوي ودليلة بزوي، أسفرت التحريات التقنية الهاتفية بأنه كان ينسق أيضا خلال نفس الفترة مع عميد الشرطة أنذاك سعيد طنجي الذي كان مشرفا على البحث في هذه القضية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بالدار البيضاء من أجل إنجاح خطة تلفيق جريمة السرقة الموصوفة للمسماة جميلة البطيوي حتى يعمل على إيقافها ووضعها تحت الحراسة النظرية و تقديمها في حالة اعتقال تمهيدا للزج بها في السجن، قصد استخدامها كورقة ضغط على ابنتها سامية موسى من أجل التنازل على شكايتها ضد عبد النبي بعوي من أجل التزوير، وهو ما أثبتته التحريات التقنية بخصوص تواصل سعيد الناصري هاتفيا مع موظف الشرطة سعيد طنجي حيث تم رصد حوالي (31) اتصال هاتفي ما بين رقمه الهاتفي 212661135757+ ورقمي النداء المغربيين 212629130930+ و212674746283+ لمستعملهما موظف الشرطة سعيد طنجي في الفترة ما بين 08 و2013.06.27 تزامنا مع تنسيق موظف الشرطة المذكور هاتفيا أيضا في نفس الفترة مع المسمى عبد النبي بعوي، وهو ما لم يجد له سعيد الناصري عند مواجهته به أي تفسير مقنع.

ي- النصب والاحتيال على أجنبي بإيهامه بمساعدته على التجنيس بالجنسية المغربية دون وجه حق

أخبر المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم المسمى سعيد الناصري بحاجته إلى الجنسية المغربية وبأنه يريد الإستقرار نهائيا بالمغرب، فأوهمه هذا الأخير بقدرته على تحقيق ذلك واقترح عليه السفر معه إلى مسقط رأسه بمنطقة زاكورة من أجل الحصول على شهادة من شيخ الزاوية الناصرية، وهي الشهادة التي زعم له بأنها ستساعده في الحصول على الجنسية المغربية، وأن الأمر لن يستغرق أكثر من ثلاثة أشهر، ثم قام باصطحابه فعلا الى مقر الزاوية الناصرية والحصول من شيخ هذه الزاوية على وثيقة تثبت أن المواطن المالي المذكور ينتمي لرابطة الشرفاء الناصريين، وقام بالنصب عليه واستغلاله في تمويل حملته الإنتخابية السابقة لموعدها بعدما أوضح له أنه عليه الظهور بالإقليم ولقاء ساكنته قبل موعد الإنتخابات البرلمانية، كما تحمل المواطن المالي جميع مصاريف هذه الزيارة إلى مدينة زاكورة، كما قام بتمويل مهرجان زاكورة بقيمة 150 مليون سنتيم، وسلم المسمى سعيد الناصري مبلغ مالي قدره 150 مليون سنتيم بعدما نصب عليه وادعى أنه من أجل بناء مسجد لفائدة الزاوية الناصرية، كما

نصب عليه أيضا في مبلغ 2 مليون درهم سلمها له كتسبيق بعدما اقترح عليه إنشاء مصنع لتلفيف وتصدير التمور وأطلعه على مصنع مخصص لهذا العرض وعرض علي شراءه بمبلغ 16 مليون درهم قبل أن يكتشف المواطن المالي بأن المصنع المذكور لا يساوي سوى 6 ملايين درهم. كما قام هذا المواطن المالي بإهداء سيارة من نوع هيونداي I-10 كانت مسجلة بإسم شركته كهدية لشيخ الطريقة الناصرية السالف الذكر، كل ذلك دون أين يفي المسمى سعيد الناصري بوعده له فيما بعد بحصوله على الجنسية المغربية التي قام بالنصب عليه في كل هذه الأموال وأوهمه بإمكانية تحقيقها.

تصريحات المسمى **رضوان الناصري** نقيب الزاوية الناصرية بزاكورة أكد من خلالها أن المسمى **سعيد الناصري** كان خلال هذه الفترة من سنة 2013 نائبا برلمانيا عن منطقة زاكورة، وبأنه قام فعلا بزيارة هذه المنطقة بمناسبة المهرجان وبرفقته المواطن المالي المذكور الذي قام باصطحابه لتناول وجبة الغذاء بمنزل نقيب الزاوية المذكورة بمركز تمكروت، مضيفا أنه خلال هذه الجلسة فإن **سعيد الناصري** شخصيا من طلب من نقيب الزاوية **رضوان الناصري** القيام بتحرير شهادة بخط اليد لفائدة المواطن المالي بعدما أكد له **سعيد الناصري** بأن والدة هذا المواطن المالي **مغربية** وتنحدر من أصول ناصرية، وبناء عليه قام نقيب الزاوية المذكور بتحرير شهادة شرفية بخط يده مؤداها انتساب والدة هذا المواطن المالي للزاوية الناصرية، وهي التصريحات التي تؤكد بكون المعني بالأمر هو من توسط وبادر شخصيا إلى مطالبة نقيب الزاوية الناصرية بإنجاز شهادة في هذا الصدد للمواطن المالي المذكور بعدما ادعى له أن والدته مغربية تنحدر من نفس المنطقة، وهو ما يتماشى مع تصريحات المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** بأنه قام بهذا الإجراء بعدما أخبر المسمى **سعيد الناصري** بحاجته للجنسية المغربية، وبأن هذا الأخير قام بالنصب عليه وإيهامه بأن هذه الشهادة ستساعده في تحقيق هدفه المذكور.

ك- بخصوص الوعود والمساعدات المالية التي ظل يتلقاها المواطن المالي وهو بالسجن من هذه الشبكة الإجرامية عن طريق المسمى سعيد الناصري:

طيلة فترة ثمان سنوات سجنا التي قضاها مهرب المخدرات المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** بسجن نواديبو بموريتانيا من أجل الاتجار في المخدرات منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، ثم بسجن الجديدة بالمغرب منذ سنة 2019 إلى غاية اليوم، لم ينقطع أبدا تواصله هاتفيا مع عناصر شبكة الاتجار الدولي في المخدرات موضوع البحث التي كان سنتمي إليها، وخاصة المسميين **سعيد الناصري** و**عبد النبي بعوي**، كما كان يكلف بشكل منتظم المسمى **توفيق الزنطار** بالتنقل الى مدينة تاونات ولقاء مسير مقهى بهذه المدينة تعود لمهرب المخدرات المسمى **عبد الواحد لغزاوي** لإبلاغه بأرقام الهواتف الموريتانية التي يستخدمها كلما قامت السلطات الموريتانية بحجز هواتفه النقالة إثر عمليات التفتيش الروتينية التي تقوم بها هذه السلطات داخل سجن نواديبو. هذا التواصل الدائم للشخصيتين المرموقتين المذكورين مع السجين المذكور رغم علمهما بأنه معتقل لسنوات من أجل الاتجار والتهريب الدولي في المخدرات يدعم مما لا يدع مجالا للشك تصريحات المعني بالأمر بأنهما شريكاه في هذا النشاط الإجرامي، وبأن لديهما الكثير مما يتخوفان على كشفه من طرف المعني بالأمر في شأنهما في حالة ما إذا انقطعا عن التواصل معه بانتظام.

وطبعا في محاضر أقواله الأولى، حاول المسمى **سعيد الناصري** إنكار هذا الوفاء غير المشروط لزميله في هذه الشبكة الإجرامية المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم**، فادعى أنه تلقى من هذا الأخير طيلة فترة أربع سنوات سجنا التي قضاها بسجن نواديبو بموريتانيا من أجل الاتجار في المخدرات، حوالي ثلاث أو أربع مكالمات فقط، وأنه بعدما علم بأنه سجين من أجل الاتجار في المخدرات قطع الاتصال به. في حين أن عملية الاستغلال التقني للرقم الهاتفي

وأرسل إلى هذا الأخير مبلغ 800 مليون سنتيم من أجل تغطية جزء منه الاصلاحات الي زعم هذا الأخير بأنه انجزها بداخل الفيلا، ومن أجل التخلص من المواطن المالي المذكور وإتمام خطة الاستيلاء على ممتلكاته، أخبره سعيد الناصري بأنه غير مبحوث عنه في قضية حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة بمدينة الجديدة، وبأنه غير مذكور أصلا بهذا الملف، وأنه يمكن له السفر والقدوم إلى المغرب في أي وقت، كما أخبره أنه قام بتنقيطه وبأنه لم يجد أية تدابير أمنية في مواجهته، فانطلت هذه الحيلة على مهرب المخدرات المالي المذكور الذي انتقل الى مدينة باماكو بدولة مالي ومنها إلى مطار محمد الخامس بالدار البيضاء حيث تم إلقاء القبض عليه بمجرد وصوله الى التراب المغربي، وتم إيقافه وتسليمه إلى المصلحة الأمنية التي قامت بالبحث معه وتقديمه أمام العدالة ليتم إيداعه بسجن سيدي موسى بمدينة الجديدة رهن إجراءات التحقيق والمحاكمة إلى أن تمت إدانته بعشر سنوات سجنا نافذا.

ولم ينقض أجل ثلاثة أشهر على عودة المعني بالأمر إلى المغرب وإيقافه واعتقاله في غضون شهر أبريل 2019، ليتمّ المسمى سعيد الناصري خطته بالاستيلاء رسميا على هذه الفيلا التي كانت بحوزته منذ سنة 2017 وظل يحتفظ بها دون نقل ملكيتها في اسمه، حيث قام بنقلها في ملكيته مباشرة بتسجيل عقد بيعها بتاريخ 17 يوليوز 2019، بعدما اطمأن إلى جانب باقي عناصر هذه الشبكة الإجرامية المذكورين بأن المواطن المالي المذكور سيقضي عقوبة سالبة للحرية طويلة الأمد من أجل الاتجار الدولي في المخدرات تحول دون إثارته أية مشاكل في المطالبة بممتلكاته التي بين أيديهم، فقاموا على إثرها بالتنسيق بينهم لنقل ملكيتها في اسم المسمى سعيد الناصري.

وساهم في نجاح عملية الاستيلاء على هذه الفيلا أن المواطن المالي المذكور لم يبرم أي عقد بيع رسمي مع المسمى عبد النبي بعوي الذي فوّتها له أول الأمر، وكل ما تسلمه من هذا الأخير ورقة عرفية قام بالإبصام عليها يصرح من خلالها أنه قد باعه الفيلا المذكورة بمبلغ 33 مليون درهم، ولكون هذه الورقة ظل محتفظا بها بإحدى الخزنات الحديدية المتواجدة بنفس الفيلا، فإنها كانت بيد المسمى سعيد الناصري منذ وضع يده على الفيلا ككل سنة 2017 وظل يتحين فقط فرصة الاستيلاء عليها رسميا، ولا أدل على ذلك من كون المسمى سعيد الناصري ظل ينكر بمحاضر أقواله بأنه تسلم هذه الفيلا مجهزة بالكامل بما في ذلك الخزنات التي كانت فيها، رغم تواجد شهود أكدوا عكس ذلك وعلى رأسهم المسمى وسام نادر الذي سلمه هذه الفيلا وبها هذه الخزنات مقفلة وقتها، والمسمى عبد الواحد شوقي صديق سعيد الناصري الذي حضر عملية التسليم وشاهد هذه الخزنات المقفلة، ثم أجرى بعدها إصلاحات بهذه الفيلا عبر شركته بما في ذلك إنجاز أبواب لخزنة تتواجد بغرفة النوم بهذه الفيلا.

و- حول جريمة النصب المرتبطة باستيلائه على شقق بمدينة السعيدية في ملكية المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم:

بعد حلول المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بالمغرب سنة 2013، باعه المسمى عبد النبي بعوي ما يزيد عن 17 شقة سياحية "شاليه" اقتناها بمنتجع سياحي بالسعيدية تقدر قيمتها بحوالي مليار ومائة مليون سنتيم توصل بها مالك العقارات المذكورة من أحد تجار المخدرات يسمى أمومن AMOMEN ينحدر من دولة النيجر، إضافة إلى تسوية دين للمواطن المالي في ذمة تاجر المخدرات النيجري المذكور، فقام المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم ببيع 05 شقق من هذه الشقق لفائدة المسمى سعيد الناصري مقابل مبلغ مالي يزيد عن 400 مليون سنتيم، ويتعلق الأمر بـ04 شقق بمدينة السعيدية تابعة لشركة Bijoux Immobilier، إضافة إلى شقة واحدة بإقامة فاديسا Fadesa بالحي الإسباني بنفس المدينة على شكل فيلا تصل مساحتها إلى 180 متر مربع.

هذه التصريحات الكاذبة والانتقامية تتناقض أصلا مع التصريحات السابقة للمعني بالأمر التي سبق نفسه أن ادعى فيها بأن مفاتيح شقة المحمدية لم تكن ابدا رهن إشارة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم أو مساعده اللبناني المسمى وسام أو خليلته فدوى أزيرار، و بأن مفاتيح هذه الشقة أصلا كانت بحوزته وبأنه هو من كان يستغلها، والتي لم يذكر فيها وقتها صديقه عبد الواحد شوقي ويقحمه في هذا الموضوع إلا بعدما شهد ضده في هذه الواقعة، وبعد مواجهته بهذا التناقض ادعى أن الدافع من وراء تصريحاته السابقة بكون هذه الشقة ومفاتيحها لم تكن أبدا رهن إشارة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم أو مساعده اللبناني المسمى وسام مفاتيح شقة المحمدية أو المسماة فدوى أزيرار، هو كونه لم يكن يرغب في إقحام صديقه عبد الواحد شوقي في هذه القضية من أجل تفادي الإساءة إلى سمعته بدعوى أنه كان يستغل معه شقته المذكورة بمدينة المحمدية للهو والمتعة رفقة الفتيات رغم كونه متزوجا. بل ولم يكتف المسمى **سعيد الناصري** عند هذا القدر من التصريحات الانتقامية حيث بمجرد إجراء مواجهة بينه وبين صديقه المذكور والتي تشبث فيها هذا الأخير بتصريحاته ضده، بادر إلى تغيير تصريحاته مجددا للإشارة بأن صديقه المذكور كان على علاقة حتى مع المواطن المالي **الحاج أحمد بن إبراهيم** قبل دخوله السجن وأنهم كانوا يخرجون معا لقضاء سهرات ليلية بالحانات وملهى للتعري بمدينة الدار البيضاء، علما أن هذا الأمر الذي لم يرد بتصريحات المواطن المالي المذكور خلال البحث معه والذي أنكر أية علاقة له أو لمساعده اللبناني المسمى وسام نادر بالمسمى **عبد الواحد شوقي** أو أن يكون قد سبق أن قابله من قبل.

هذه التناقضات والتصريحات الكاذبة للمسمى **سعيد الناصري** حسمت عدم صحتها فحوى المكالمة الهاتفية التي تم عرضها على مسامعه، والتي تم التقاطها بتاريخ: **2023/05/05** على الساعة **12 و08 دقيقة**، بينه شخصيا مستخدما رقمه الهاتفي **212661135757** وبين المواطن المالي **الحاج أحمد بن إبراهيم** مستخدما الرقم الهاتفي **212523371955** الخاص بالمؤسسة السجنية، حيث أنه في المقطع الذي يبتدئ من الدقيقة 03 و53 ثانية إلى غاية الدقيقة 04 و02 ثانية، استفسر المعني بالأمر السجين المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** إن كان مدينا له بأي مبلغ مالي فرد عليه هذا الأخير بالإيجاب وأشهده بصيغة استفسارية مستنكرا استفهامه له برده أنه سبق بأن أعطاه مفاتيح الدار وتركها لفائدته وبأنه أخذ منه فعلا مبلغ 100 مليون سنتيم إضافة إلى أشياء أخرى، وهو ما يؤكد تصريحات المواطن المالي المذكور بمحاضر أقواله التي أكدها كل من الشاهدين **"وسام نادر"** و**"عبد الواحد شوقي"** بخصوص ظروف تحوز المسمى **سعيد الناصري** للفيلا الكائنة بطريق مكة بحي كاليفورنيا وتسلمه مفاتيحها من المواطن اللبناني المذكور من أجل الإقامة بها مؤقتا مقابل مبلغ 100 مليون سنتيم سلمه لهذا الأخير مقابل إخلائها، بدليل أن المسمى **سعيد الناصري** نفسه لم يعترض إطلاقا على ما قاله له المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** في هذا الشأن بالمكالمة الهاتفية المشار إليها.

كما أنه استنادا إلى ما ادعاه المسمى **سعيد الناصري** في محضر المواجهة بينه وبين صديقه المسمى **عبد الواحد شوقي**، بأنه لم يتحوز الفيلا المتواجدة بطريق مكة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء ولم يتسلمها سوى أواخر سنة **2019** من صاحب الفيلا **مير بلقاسم**، وبأنه لم يبدأ سوى بعد هذا التاريخ في **عملية الإصلاح** بجميع مرافق هذه الفيلا التي استعان فيها بخدمات شركة صديقه **عبد الواحد شوقي** "بيبانكوم" وذلك حوالي سنة **2019 أو 2020**، فقد تقدم مجددا صديقه المذكور أمام هذه الفرقة لتأكيد تصريحاته السابقة بأن المسمى **سعيد الناصري** تسلم هذه الفيلا سنة **2017** من المسمى وسام نادر، واستدل على ذلك بمجموعة من **وصولات خروج وتسليم سلع bons de sortie/bons de livraison** تخص الإصلاحات التي أنجزتها شركته BIBANKOM بهذه الفيلا لفائدة الزبون **Said Nassiri** بعد تحوز هذا الأخير بها، والتي قام المسمى **عبد الواحد شوقي** باستخراجها من نظام قاعدة البيانات الخاصة بشركته BIBANCOM، والتي تمت معاينة أنها انطلقت بتاريخ **2017.11.28** كما يدل على ذلك أول

به النيابة العامة، وحمل الغير على الإدلاء بتصريحات و تقديم إقرارات كاذبة أثناء مرحلة البحث التمهيدي باستعمال الضغط و التهديد، والتحريض على التبليغ عن جريمة يعلمون بعدم وقوعها والوشاية الكاذبة وشهادة الزور، عن طريق استغلاله ضعف هؤلاء الشهود وهشاشتهم وحاجتهم إلى العمل الذي يباشرونه تحت سلطته، وخاصة أنهم كما ورد بتصريحاتهم ليس لديهم أي مصدر رزق آخر باستثناء أجرتهم التي يتقاضونها من نادي الوداد الرياضي الذي يرأسه المعني بالأمر.

في المقابل، نهج المسمى **سعيد الناصري** استراتيجية مغايرة فيما يخص الشاهدين الآخرين اللذين لا يتوفر على أي سلطة إزاءهما، ويتعلق الأمر بكل من حارسي الأمن الخاص بشركة "KARA" **المعطي الراجي وسعيد شتيوي**، اللذان كانا يشرفان في الفترة المتعلقة بالبحث على حراسة مركب بنجلون الخاص بنادي الوداد الرياضي، حيث قام المعني بالأمر بصفته رئيسا لنادي الوداد الرياضي بمراسلة المدير العام لشركة KARA للحراسة والتامين واستصدر لائحة من هذا الأخير بأسماء وبيانات العاملين بهذه الشركة المكلفين بحراسة مرافق مركب الحاج أحمد بن بنجلون خلال الفترة الممتدة بين شهر يونيو 2014 إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2019 والتي لا تضم من بينهم إسمي الشاهدين المذكورين، في محاولة يائسة منه للضرب في مصداقيتهما كشاهدي عيان على الوقائع المتعلقة بظروف تواجد السيارات الصينية الخاصة بمهرب المخدرات المالي بالمركب الرياضي المذكور بتعليمات من المعني بالأمر في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016. إلا أن هذه الفرقة من أجل فائدة البحث قامت باستدعاء المسمى **عبد اللطيف كُرا** المدير العام لشركة KARA للحراسة والتأمين واستفساره حول وضعية الشاهدين المذكورين خلال الفترة التي تهم البحث، فأكد المعني بالأمر أن الشاهدين **المعطي الراجي وسعيد شتيوي**، عكس ما ورد باللائحة التي قدمها المسمى **سعيد الناصري** لهذه الفرقة، كانا يعملان فعلا بشركته كما كانا أيضا مكلفين بحراسة مرافق مركب الحاج أحمد بن بنجلون الخاص بنادي الوداد الرياضي خلال الفترة التي تهم البحث إلا أنه أغفل الإشارة إليهما باللائحة التي طلبها المسمى **سعيد الناصري**، وهو ما طابق نفس التصريحات التي أكدها أيضا المسمى **العربي بوطوازت** المكلف بتأدية أجور الشاهدين السالف ذكرهما خلال الفترة المذكورة.

هـ - بخصوص تورطه في النصب على المواطن المالي والإستيلاء على الفيلا الكائنة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء التي كان يقيم بها المواطن المذكور.

بخصوص هذه الفيلا الكائنة برقم 216 طريق مكة كاليفورنيا الدار البيضاء موضوع الرسم العقاري عدد: 33/8296، فقد صرح المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** بأن المسمى **عبد النبي بعوي** هو من منحه إياها بعدما سلمه مقابلها مبلغ 33 مليون درهم عن طريق الصراف المدعو هشام، فأقام فيها المواطن المالي المذكور لعدة سنوات، وذلك شخصيا بشكل فعلي منذ سنة 2013 الى حدود سنة 2015، ثم فيما بعد من خلال خدمه وحراسه الشخصيين الذين كانوا يشتغلون لحسابه بالفيلا المذكورة. وبعد إلقاء القبض عليه على خلفية قضية حجز 40 طن من مخدر الشيرة، ظلت مفاتيح هذه الفيلا بحوزة المسمى **وسام نادر** الذي استمر بالإقامة بها، وهو مواطن لبناني كان يعمل مديرا لأعماله، فقام هذا الأخير سنة 2017 بتسليم مفاتيح الفيلا للمسمى **سعيد الناصري** من أجل الإقامة بها مؤقتا إلى حين خروج المواطن المالي المذكور من السجن، وذلك بهدف توفير مصاريفها ومصاريف الخدم والحراس الذين استمر صاحبها المالي في دفع نفقاتهم وهو في السجن، كما شمل أيضا الاتفاق مع **سعيد الناصري** على الإقامة بها مؤقتا تسليم المواطن المالي مبلغ 100 مليون سنتيم للمواطن اللبناني المذكور من أجل إخلاء هذه الفيلا وتمكينه أيضا من مفاتيح شقة بمدينة المحمدية كان المواطن المالي قد اقتناها من المسمى **سعيد الناصري** دون أن يتمكن من استغلالها بعد اعتقاله بموريتانيا، (علما أن مبلغ 100 مليون سنتيم هو جزء من دين للمواطن المالي في ذمة المسمى **سعيد الناصري** بقيمة

لشركة المواطن المالي المذكور EL FASSI BROTHERS AL KABIDA، إلا ان المسمى "سعيد الناصري" كعادته أنكر في البداية هذا الموضوع، ونفى أن يكون قد سبق له ان تسلم من المواطن المالي المذكور الخمس سيارات المستوردة من الصين موضوع تصريحاته بأية طريقة كانت، أو أية سيارات أخرى، بل حتى أنه ادعى في محضره الثاني عدم وجود أي علم له باستيراد المواطن المالي لهذه السيارات والشاحنات من دولة الصين.

غير أن الأبحاث والتحريات المنجزة من طرف هذه الفرقة توصلت إلى إثبات كون المسمى سعيد الناصري سبق له فعلا أن توصل بست سيارات صينية ترجع ملكيتها للمواطن المالي المذكور، ثم قام باستغلال منصبه كرئيس للمكتب المديري لفريق الوداد البيضاوي وعمل على نقل هذه السيارات غير المطابقة للقوانين من عند تاجر المخدرات المالي المذكور والاحتفاظ بها وركنها لمدة طويلة بالمركب الرياضي بنجلون بالدار البيضاء الخاص بتداريب فريق كرة القدم للنادي المذكور، قبل أن يقوم بالتخلص منها بعد نقلها فيما بعد إلى وجهة مجهولة.

هذا الأمر أكده أيضا مجموعة من مستخدمي المركب الرياضي بنجلون، ويتعلق الأمر بكل من المسمى عبد الإله أراكا صهر "سعيد الناصري" الذي يعمل مشرفا على إدارة مركب بنجلون، والمسمى دريس سوهل سائق مدرب الوداد سابقا، والمسمى سعيد شجار الذي كان مكلفا بصيانة عشب الملاعب الرياضية بمركب بنجلون قبل تقاعده سنة 2022، والمسميان المعطي الراجي وسعيد شتيوي اللذان يشتغلان حارسان للأمن الخاص بشركة "KARA" وكانا يشرفان على حراسة مركب بنجلون الخاص بنادي الوداد الرياضي، والمسمى الركراكي باخو الذي اشتغل في مهمة مكلف بالأمتعة بنادي الوداد الرياضي منذ سنة 1993 إلى غاية تاريخ 2019.09.29، والمسماة فاطمة أريم الذي اشتغلت ككاتبة إدارية بنادي الوداد الرياضي منذ سنة 1994، كما تم عرض صورة مقتطفة من إحدى حصص التداريب المجراة بمركب نادي الوداد الرياضي، والتي تظهر فيها سيارات نفعية بيضاء اللون مستوقفة خلف الملعب وبالضبط بمحاذاة مركز التكوين، والتي أفاد جميع المصرحين أنها نفس السيارات التي قام المسمى سعيد الناصري بجلبها إلى هذا المقر، ويتعلق الأمر بست سيارات نفعية صينية من نوع GONOW بعضها ذات قمرة للسياقة فقط مع مساحة مكشوفة مخصصة للبضائع وأخرى مغطاة بالكامل، جلبها المعني بالأمر في بداية فترته الرئاسية للنادي المذكور، ثم ظلت مستوقفة بهذا المركب الرياضي لمدة ناهزت السنة إلى أن أعطى تعليماته بإبعادها عن محيطه ونقلها إلى وجهة مجهولة، وخاصة أنه كما سلفت الإشارة إلى ذلك تم حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة داخل شاحنة من نفس مصدر السيارات الستة المذكورة التي هي في ملكية المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم.

وتجدر الإشارة إلى أن المسمى عبد الإله أراكا -صهر سعيد الناصري الذي يعمل مشرفا على إدارة مركب بنجلون- أفاد بأنه بعد مدة طويلة من نقل هذه السيارات النفعية المذكورة وركنها بداخل مقر نادي الوداد، لبثت مركونة حوالي سنة مما تسبب في فراغ بطارياتها، فوجّه إليه صهره سعيد الناصري تعليماته الهاتفية باستقبال ثلاثة ميكانيكيين أرسلهم إلى عين المكان من أجل صيانتها وجعلها صالحة للاستخدام، ثم قاموا بإخراجها ونقلها عبر مرحلتين إلى وجهة مجهولة بناء على تعليمات صهره المذكور.

بعد مواجهة المسمى سعيد الناصري بجميع هذه الحجج وشهادة الشهود، تراجع عن أقواله السابقة واعترف بأن السيارات الصينية المذكورة المتحصلة من أموال المخدرات الخاصة بمهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن ابراهيم كانت مركونة فعلا لمدة بمقر نادي الوداد الرياضي الذي يرأسه رغم كونها لا صلة لها بالنادي المذكور، إلا أنه ألصق مسؤولية وضعها

للمعني بالأمر أثبتت أنه ظل يتواصل دون انقطاع مع السجين المذكور خلال فترتي اعتقاله بموريتانيا وبالمغرب، كما شكل المحاور الرئيسي للسجين المذكور نيابة عن المسمى عبد النبي بعوي زعيم هذه الشبكة الإجرامية كما تدل على ذلك فحوى المكالمات الهاتفية بينهما التي تم التقاطها بناء على الأوامر القضائية في الموضوع، ودأب على استقبال مكالماته في كل مرة، والاستماع إلى شكاويه وعتابه لهما، وإرسال مبالغ مالية لفائدته وهو بالسجن، وكان يعرض دائما التوسط له لدى عبد النبي بعوي من أجل إرسال مزيد من المال إليه، بل ووعده أيضا بتسهيل عملية ترحيله إلى مالي بدعوى بالإستفادة من علاقته بالسيد عبد اللطيف وهبي.

1- بخصوص تدخل المسمى سعيد الناصري من أجل ترحيل السجين المالي المذكور إلى مالي:

في محضر أقواله الأول، ادعى المسمى سعيد الناصري أنه أواخر سنة 2020 أو أوائل سنة 2021، تواصل معه المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم من داخل السجن بالمغرب وطلب منه مساعدته في تسهيل إجراءات ترحيله إلى دولة مالي بدعوى علاقته بالسيد عبد اللطيف وهبي، فقطع تواصله معه هاتفيا منذ ذلك الحين ولم يعودا يتبادلان أية اتصالات فيما بينهما، زاعما بأنه لم يسبق أن وعده قط بإيجاد هذا المخرج لمشكل سجنه. كما ادعى أيضا بمحضر استماعه الثاني أن سبب استهدافه من طرف المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم يرجع إلى كونه قطع الاتصال بهذا الأخير منذ أوائل سنة 2021 وبأنه طلب منه عدم الاتصال به مجددا حيث كان وقتها سجينا بالمغرب من أجل الاتجار في المخدرات. وهي التصريحات الكاذبة التي أثبت البحث عدم صحتها لكونه استمر في التواصل مع السجين المالي المذكور بعد ذلك دون انقطاع إلى غاية 09 من شهر ماي 2023، كما يُستدل على ذلك بالرجوع إلى لائحة المكالمات الصادرة والواردة على رقمه الهاتفي 0661135757، وهو ما يؤكد طبقا لما جاء فعلا بتصريحات المواطن المالي المذكور حول المسميين عبد النبي بعوي وسعيد الناصري بأن هذا الأخير استمر في التفاوض معه بعدما سطوا على ممتلكاته وإيهامه بإيجاد حل لمشكلته حتى لا يكشف تورطهما معه في ميدان الاتجار الدولي في المخدرات ويطالب باسترجاع حقوقه منهما، وأنه لهذا السبب لم تنقطع الاتصالات الهاتفية بينهم منذ سنة 2015 إلى غاية شهر ماي من السنة الجارية 2023 رغم كونه كان يتواجد طيلة هذه السنوات معتقلا بين سجون موريتانيا والمغرب.

ورغم جميع هذه القرائن والتحريات التقنية التي تمت مواجهته بها، إلا أن المسمى سعيد الناصري ظل وفيا لعادته في الإنكار والمراوغة في محاولة يائسة منه لتضليل البحث، مصرا على أنه قام فعلا بالانقطاع عن الرد على مكالمات السجين المالي المذكور أوائل سنة 2021، مدعيا أن المكالمات الهاتفية لهذا السجين التي قامت هذه الفرقة برصدها بعد سنة 2021 قد يكون تم توجيهها إلى العلبة الصوتية لرقمه الهاتفي -أي الخاص بسعيد الناصري- بعد عدم الرد عليها من طرفه. وهي المزاعم التي وضعت الباحثون بهذه الفرقة حدا لها بعرض تسجيل مكالمات المعني بالأمر مع السجين المذكور التي ظلت دون انقطاع إلى غاية شهر ماي من السنة الجارية 2023.

وعكس مزاعمه السابقة بمحاضر أقواله التي أنكر خلالها أن يكون قد سبق له أن وعد مهرب المخدرات المالي المذكور بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله من السجن (كما هو الحال مثلا بمحضر أقواله المؤرخ في 18 من شهر أكتوبر لسنة 2023 على الساعة الواحدة و15 دقيقة بعد الزوال)، فقد تم استغلال مجموعة من المكالمات الهاتفية التي تم التقاطها وعرضها على مسامع المعني بالأمر والتي تؤكد تقديمه فعلا وعودا للمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله من السجن، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر، مكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ 2021/03/10 على الساعة 12 و33 دقيقة، تبين مناقشته

للسجين المذكور وطمأنته إياه بأن مسطرة إجراءات ترحيله قائمة وقتها وبأنه سيتم ترحيله في شهر يونيو من تلك السنة أي سنة 2021 على أبعد تقدير مع تأكيده له بأن ذلك ليس رسميا بعد، بتأكيده بصيغة الجمع "راه احنا خدامين ليك فهاد الشي". ثم في مكالمة هاتفية أخرى تم التقاطها بتاريخ: **2022/02/08** على الساعة **12** و**20** دقيقة، كان المعني بالأمر يعد فيها المواطن المالي المذكور بتسريع إجراءات ترحيله من المغرب، فاستفسره هذا الأخير إن كان قد تفاهم مع المسمى عبد النبي بعوي وهو ما قصد به التنسيق مع هذا الأخير في هذا الأمر، فطمأنه المسمى سعيد الناصري بأن مسطرة إجراءات ترحيله قائمة وقتها بقوله "راه احنا خدامين ليك فهاد الشي" ثم أضاف بقوله "احنا راه ها كانطلبو عليك ماعطينا لتاشي حد شي ريال ولا شي حاجة"، وهو ما شرحه السجين المذكور عند عرض تسجيل هذه المكالمة على مسامعه بأنه سبق أن أرسل إلى المسمى سعيد الناصري مبلغ ثمانية ملايين درهم عندما كان يتواجد بدولة السنغال مباشرة بعد خروجه من السجن بموريتانيا، جزء من هذا المبلغ كان مخصصا لتغطية المصاريف التي ادعى له بأنه أحدثها بالفيلا المتواجدة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء التي كان يعتقد بأنه تستغلها في الإقامة فقط، في حين أن شطرا من هذا المبلغ كان من المفترض أنه سيسترجعه منه متى حل بالمغرب، وأنه نظرا لكونه تم إيقافه واعتقاله بمجرد دخوله التراب المغربي فإنه طلب منه استخدام الشطر المتبقي لديه من المبلغ المذكور في تسهيل إجراءات عملية ترحيله إلى مالي بأية طريق ممكنة، لذلك عندما كان المسمى سعيد الناصري يعده في هذه المكالمة بأنه سوف يتم ترحيله خلال شهر يونيو من تلك السنة أي سنة 2021 كان يلح في سؤاله إن كانت الأمور قد قضيت بشكل رسمي، فحاول المسمى سعيد الناصري عدم البوح بالحقيقة عبر الهاتف والادعاء بأنه سوف يطلب من بعض معارفه تسوية ملف ترحيل السجين المالي المذكور بدون أي مقابل.

ومواصلة من المسمى سعيد الناصري، الذي يعد المتحدث باسم هذه الشبكة الإجرامية، في وعد المواطن المالي المذكور بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله إلى مالي، دعا المعني بالأمر هذا الأخير إلى إرسال المسماة فدوى أزيرار إليه من أجل ترتيب هذا الأمر معها، وبالفعل عندما التقت به هذه الأخيرة أمام الفيلا التي يقطن بها بحي كاليفورنيا ذكّرته بأن المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم يطلب منه أن يساعده في قبول طلب ترحيله الى دولة مالي بما أنه على صلة بوزير العدل، وبأنها فرصة بالنسبة له للتخلص من طلبات المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وكذا اتصالاته الهاتفية المتكررة، فوافق المسمى سعيد الناصري على ذلك وهو ما دفعه إلى حثها على وضع طلب الترحيل واعدا إياها بأنه سيسهر على تتبع مساره والموافقة عليه. وهو ما أكده فحوى **مكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2021/07/14** على الساعة 16 و35 دقيقة، بينه وبين هذه الأخيرة، حيث طلب منها خلالها المسمى سعيد الناصري تحضير طلب لترحيل المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم الى بلده الأصلي بعدما وعدها بأنه سيتدخل فعلا لفائدة السجين المالي المذكور من أجل الحسم في أمر ترحيله بعبارة " **سيري غير كتبي داكشي وديه لتما حطيه من غدا، السيمانة الجاية غيكون الخير، أنا دابا كنواعدك دابا كنواعدك** " وهو ما قامت به فعلا المعنية بالأمر حيث وضع المحامي هشام بنسعود بمندوبية إدارة السجون بمدينة الرباط طلبا بهذا الخصوص، ثم تواصلت مجددا مع المسمى سعيد الناصري كما يدل على ذلك فحوى **مكالمة هاتفية بينهما تم التقاطها بتاريخ: 2021/11/13** على الساعة 16 و 36 دقيقة، استفسرها من خلالها إن كانت قد وضعت طلب ترحيل المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم فأخبرته كونها قد وضعته فعلا وبأنها أرسلته له -أي للمسمى سعيد الناصري- عبر تطبيق الواتساب طلب منها هذا الأخير طمأنة السجين المذكور بأن الطلب سوف يتم النظر فيه وسيكون ذلك رد إيجابيا. وجدد المعني بالأمر تأكيده على السالف ذكرها بسهره على تسهيل إجراءات ترحيل هرب المخدرات المالي من السجن من خلال ما تضمنته **المكالمة الهاتفية بينهما التي تم التقاطها بتاريخ: 2022/01/20** على الساعة 11 و51 دقيقة، عندما اتصلت به بعدما طلب منها ك المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم، فأخبرها المسمى سعيد الناصري أن إجراءات الترحيل

الخاصة بمهرب المخدرات المذكور في طور الإنجاز وذلك بعبارة "راه صافي خدامين فداكشي راه غادي يكادوه"، الذي يتبين منه أنه قد تدخل فعلا لدى شخص أو أشخاص أو جهة ما من أجل قبول طلب ترحيل المواطن المالي المذكور.

2- بخصوص التمويل المستمر لاحتياجات مهرب المخدرات المالي وهو بداخل السجن:

أفاد المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم أنه طيلة فترة اعتقاله بالسجن بمدينة الجديدة، كلما احتاج مبالغ مالية كان يرسل من يجلب له المبلغ المطلوب من المسمى **سعيد الناصري** شخصيا، حيث أرسل له في هذا الإطار كلا من خليلته **فدوى أزيرار**، وسجينا مفرجا عنه يسمى **سهيل قنديل** كان معتقلا معه بسجن العدير بمدينة الجديدة، كما استعان أيضا بالمسمى **أسامة باهي** من أجل جلب هذه المبالغ المالية من المعني بالأمر وضخها بحسابه في السجن.

ورغم إنكار المسمى **سعيد الناصري** تارة، وادعائه تارة أخرى أنه لم يعد يتذكر تواصله مع أي شخص مبعوث له من طرف السجين المذكور، إلا أن الأبحاث وشهادات الشهود والتحريات التقنية الهاتفية وفحوى المكالمات الهاتفية الملتقطة أكدت تواصل المعني بالأمر مع مبعوثي مهرب المخدرات المالي المذكور وبعثه مبالغ مالية متفاوتة لفائدته وهو بداخل السجن، من بينها تسليم **سعيد الناصري** للمسماة **فدوى أزيرار** مبلغا ماليا قدره 80.000 درهم نقدا من أجل إيداعه بحساب المواطن المالي **الحاج أحمد بن إبراهيم** بداخل السجن، وإرساله مبلغ 20.000 درهم عن طريق المسمى **سهيل قنديل**، وتسليمه عن طريق المسمى **أسامة باهي** مبلغ 15.000 درهم، وهي المبالغ التي قاموا بدورهم بإيداعها على دفعات بحساب المواطن المالي بالسجن المحلي بالجديدة حيث كان هذا الأخير يستخدم هذه المبالغ المالية لشراء مستلزماته الشخصية داخل محل مخصص لهذا الغرض بالسجن.

وقد تبين بالاطلاع على فحوى مختلف المكالمات الهاتفية التي تم التقاطها، والمنجزة بين المسمى **سعيد الناصري** ومهرب المخدرات المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** وهو بالسجن، بأن هذا الأخير كان يطالب بتوفير المبالغ المالية التي يطلبها لتامين احتياجاته المادية بداخل السجن بمعزل عما يدين به لفائدته شريكاه في الاتجار الدولي في المخدرات **عبد النبي بعوي** و**سعيد الناصري**، ومن بين ذلك مثلا ما ورد **بمكالمة هاتفية بينهما تم التقاطها بتاريخ: 2023/05/09** على الساعة 13 و26 دقيقة، أخبر من خلالها المسمى **سعيد الناصري** السجين المالي المذكور بأنه اتصل بالشخص الذي أرسله إليه السجين المذكور وعرض عليه مبلغ 20 الف درهم فرفض وطلب تسليمه مبلغ 50 مليون سنتيم، مما دفع هذا السجين إلى مطالبته على الأقل بإرسال مبلغ 20 مليون سنتيم، فاقترح عليه المسمى **سعيد الناصري** إتمام هذا المبلغ من المسمى **عبد النبي بعوي** وهو ما وافقه عليه هذا السجين، الذي ذكره بأنه في حاجة ماسة إلى هذا المبلغ من المال، وبأنهما لو كانا وفرا له احتياجاته المادية لما خلق لهما معا أي إزعاج -أي **سعيد الناصري** و**عبد النبي بعوي**-، ولانتظر إلى غاية خروجه من السجن من أجل التفاهم على مستحقاته المادية لأن العلاقة بينه وبينهما أكبر من المال، وذلك بقوله عبارة: **"واش دابا أنا كون اعطى هاديك الأمانة أنا غادي ندوي؟ ونلحقها معاه المشاكل ونقول ليه على و... خليني حتى نخرج ونتفاهمو، آش بيني وبينك، واش بيني وبينو الفلوس؟"**

3- بخصوص مكاشفة السجين المالي للمسمى سعيد الناصري بمكالمات هاتفية حول تفاصيل تخص نشاطهما رفقة عبد النبي بعوي في ميدان الاتجار الدولي في المخدرات والاستفادة من الأموال المتحصلة منه:

رغم المبالغ المالية التي ظل السجين المالي الحاج احمد بن ابراهيم يتوصل بها من شبكة تهريب المخدرات المذكورة عن طريق المسمى سعيد الناصري، وتلقيه دعما نفسيا وتجاوبا مستمرا من هذا الأخير عبر مكالماتهما الهاتفية والأشخاص الذين يبعثهم له لتسلم المال أو قضاء الحاجيات أو في إطار وعده له بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله من السجن إلى مالي، فإن كل ذلك يكن كافيا بالنسبة لمهرب المخدرات المالي المذكور الذي ظل يطالب بالمزيد لكونه يعلم بأن ما له في ذمة عناصر الشبكة المذكورين، وخاصة زعيمها المسمى **عبد النبي بعوي** إضافة إلى **سعيد الناصري**، يقدر بملايين الدراهم نتاج نشاطهم معا في الاتجار الدولي في المخدرات وممتلكاته التي قاموا بالاستيلاء عليها، مما يفوق أضعافا مضاعفة ما يطالب به من مبالغ مالية وهو في السجن، والتي تظل في اعتباره مبالغ زهيدة حتى ولو تعلق الأمر بمطالبته مثلا بمبلغ 200.000 درهم أو 500.000 درهم.

كل هذه الاعتبارات أشعرت مهرب المخدرات المذكور بأنه تم التخلي عنه من طرف عناصر الشبكة المذكورة، وخاصة زعيمها السالف ذكره، لكونه كان ينتظر منهم دعمه ماديا بشكل غير مشروط إلى حين مغادرته السجن وتسوية خلافاته المالية معهم مباشرة، وهو ما يُستشف من فحوى عدة مكالمات هاتفية أنجزها السجين المذكور مع ممثل هذه الشبكة المسمى **سعيد الناصري**، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر **مكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2022/07/26** على الساعة 12 و21 دقيقة، بين نزيل بالسجن زميل للسجين المالي المذكور وبين المسمى **سعيد الناصري**، أخبره من خلالها بكونه مكلف بالتواصل معه بتكليف من طرف المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم الذي لقبه بـ"الحاج Ben" لعدم قدرة هذا الأخير الصحية على ذلك، وبأنه يبلغه أنه لم يعد يستطيع صبرا بعد مرور أربع سنوات، ويطالبه بالتحدث مع المسمى **عبد النبي بعوي** من أجل إرسال مبلغ 50 مليون سنتيم إليه وهو ما وعده المسمى سعيد الناصري بتحقيقه.

ولم يلبث السجين المالي المذكور أن اتصل بنفسه هاتفيا بعد ذلك بأيام بالمسمى **سعيد الناصري** حسب ما ورد في **مكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2022/08/09** على الساعة 12 و58 دقيقة، طالبه من خلالها بإرسال 50 مليون سنتيم لفائدته عن طريق المسمى **"أسامة باهي"**، وقام بتذكيره بعملية تخص **تهريب كمية 80 طن من مخدر الشيرة** متورط فيها المسمى **عبد النبي بعوي** وبأنه صبر أربع سنوات وهو يقفل فمه دون الرغبة في كشف الأمور إرضاء لمخاطبه سعيد الناصري، إلا أنه بدأ يفقد صبره لاعتباره أن المسمى **عبد النبي بعوي** استنقص منه عندما رفض أن يرسل إليه مبلغ 50 مليون سنتيم من أجل إيصالها إليه بالسجن والذي يعد مبلغا ماليا غير ذي أهمية بالنظر إلى الموقف الرجولي الذي اتخذه السجين المذكور طيلة هذه المدة مع المسمى **عبد النبي بعوي** والذي ذكره بأنه ينشط في الاتجار في المخدرات.

ما ورد في هذه المكالمة من عبارات قوية وتهديدية أفصح عبرها السجين المالي المذكور أنه يلتزم الصمت ويمتنع عن الكلام وعن الإفصاح عن أمور خطيرة، كان جليًا من سياقها بأن المسمى **سعيد الناصري** على علم مسبق بهذه الأمور التي ظل السجين المذكور صامتا عن كشفها ويعلم ايضا مدى خطورتها بدليل أنه لم يستفسره في هذه المكالمة عن المقصود بقوله أنه "شاد فمو" وملتزم الصمت منذ أربع سنوات، وأيضا عندما أضاف المواطن المالي المذكور بأنه بإمكانه التوقف عن الصمت والبدء في الكلام بالتصريح لدى الانتربول عن تورط عبد النبي بعوي في قضية 80 طن كفيلة بسجن هذا الأخير، وبأن الموقف الرجولي الذي

قام به معه يفوق مبلغ 50 مليون الذي يطلبه في هذه المكالمة، واكتفى المسمى سعيد الناصري بعدم مقاطعته وبخلق الأعذار للمسمى عبد النبي بعوي بدعوى أنه مريض حاليا، في الوقت الذي كان يُفترض فيه في هذه الحالة وهو شخصية عمومية مرموقة أن يبدي استغرابه ويقطع المكالمة والتواصل نهائيا مع مهرب المخدرات المذكور على الفور بعدما يستفسره عن قصده، إلا أنه اكتفى عوضا عن ذلك بأن طلب من هذا السجين الاتصال به مجددا في اليوم الموالي ليفسح له المجال بالتحدث إلى عبد النبي بعوي بقوله "عاود عيط ليا غدا، غادي ندوي معاه في التيليفون دابا"، بل وأثبتت الأبحاث والتحريات التقنية والمكالمات الهاتفية التي تم التقاطها بأنه رغم التصريحات الخطيرة التي أطلقها هذا السجين في هذه المكالمة فإن المسمى سعيد الناصري واصل بعدها التواصل هاتفيا مع بارون المخدرات المذكور وتقديم الوعود إليه بمساعدته وهو في السجن، مما يبين بأن نشاط هذا الأخير في ميدان تهريب المخدرات مع المعني بالأمر إلى جانب المسمى عبد النبي بعوي هو أمر حقيقي ومعروف لديه مسبقا، ولم يمنعه حديثه معه بشكل صريح في هذا المجال من استمرار تواصله معه بعد ذلك، حيث توالت المكالمات الهاتفية بينهما كما ستبينه الأمثلة اللاحقة، واستمر المسمى سعيد الناصري في طمأنته وتقديم المساعدات المالية له ووعده بترحيله من السجن بالمغرب إلى دولة مالي مما يبين العلاقة المشبوهة التي تجمعه والمسمى عبد النبي بعوي مع بارون المخدرات المالي المذكور.

وفي إحدى هذه المكالمات الهاتفية، ويتعلق الأمر بمكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2023/02/14 على الساعة 13 و45 دقيقة، عاتب المسمى سعيد الناصري السجين المذكور الذي يلقب نفسه بـ "Ben" على المعلومات الواردة بمقال صحفي تم نشره بمجلة JEUNE AFRIQUE يبين طبيعة العلاقة المشبوهة التي تجمعه به وبالمسمى عبد النبي بعوي، وأخبره بأن هذا الأخير لن يجيبه مجددا بعدما قام السجين المذكور بنشر اسمه في هذا المقال الصحفي، وبأن ما قام به يعرقل الوساطة والمجهودات التي يبذلها مع المسمى عبد النبي بعوي من أجل الاستجابة لمطالبه المادية.

وبالنظر إلى كون طبيعة هذه العلاقة المشبوهة بدأت تخرج إلى العلن بعدما جرى تداولها بمجموعة من الوسائل الإعلامية، فإن المسمى سعيد الناصري حاول في هذه المكالمة الهاتفية توفير دليل كتابي مختلَق قد يلجأ إليه لاحقا للرد على المعلومات المنشورة، وذلك عبر النصب مجددا على السجين المالي المذكور بدفعه إلى الإشهاد عن نفسه كتابيا بكونه دائن بمبلغ محدد للمسمى عبد النبي بعوي حتى لا يستطيع فيما بعد المطالبة بأية حقوق مالية أو عقارية أخرى في المستقبل.

ولتحقيق هذا المبتغى، طلب المسمى سعيد الناصري من السجين المالي الحاج احمد بن إبراهيم إرسال رسالة مكتوبة من داخل السجن للمسمى عبد النبي بعوي يطالبه فيها بإعطائه مبلغ 50 مليون سنتيم على أن يقوم سعيد الناصري بناء عليها بالتوسط لدى عبد النبي بعوي عندما تصله الرسالة والضغط على هذا الأخير حسب زعمه لدفع هذا المبلغ بدل 70 مليون سنتيم التي في ذمته لفائدة السجين المذكور على اعتبار أن هذا الأخير سيسمح بذلك للمسمى عبد النبي بعوي في بقية مبلغ الدين المقدر في 20 مليون سنتيم كما جاء بأقواله في هذه المكالمة، ففطن هذا السجين لمقصده على الفور ورد عليه بحدة بأنه ليس مدينا له بمبلغ 70 مليون كما جاء بأقواله، وإنما بمبلغ ثلاثة مليار و325 مليون سنتيم وهاجم المسمى سعيد الناصري متهما إياه بأنه يغطي الحقيقة ويضحك عليه عندما ذكر له بأن مبلغ الدين الإجمالي هو 70 مليون فقط، وهو ما يتبين معه بأن المعني بالأمر حاول مجددا أن يوقع السجين المذكور بخداعه والإضرار بمصالحه عبر الإشهاد على نفسه كتابيا بكون مجموع مبلغ الدين الذي له في ذمة بعوي هو 70 مليون سنتيم في حين أن الدين الذي يطالب به هو ثلاثة مليار و325 مليون سنتيم، وأن مبلغ 50 مليون سنتيم الذي يطلبه ليس سوى جزء من هذا الدين وهو ما أكده هذا السجين بفحوى المكالمة

المذكورة، مما دفع المسمى سعيد الناصري بعد كشف حيلته إلى مطالبة السجين المذكور بالاتصال به هاتفيا عندما يكون برفقة عبد النبي بعوي في اليوم الموالي أو الذي بعده من أجل تمرير الهاتف إلى هذا الأخير للتحدث بينهما مباشرة.

هذا المستوى الإجرامي الذي وصل إليه المسمى سعيد الناصري بسبب إحباطه من إصرار السجين المالي المذكور على التمسك بحقوقه كاملة من هذه الشبكة الإجرامية التي كان ينتمي إليها وخصوصا من زعيمها عبد النبي بعوي، كان يبدو جليا بعدة مقاطع للمكالمات الهاتفية التي تم التقاطها في هذه القضية، ومن ذلك على سبيل المثال مكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ 2023/02/28 على الساعة 15 و30 دقيقة، أخبره من خلالها السجين المالي المذكور بأنه سيرسل إليه شخصا ما من أجل مده بمبلغ مالي، ثم استفسره حول مصير توسطه لدى عبد النبي بعوي من أجل استيفاء حقوقه المادية من هذا الأخير، وعندما رد عليه المسمى سعيد الناصري بأن هذا المشكل يخصهما معا وبأنه لا دخل له به، استفسره السجين المذكور مباشرة إن كان بذلك لم يعد يحول بينه وبين عبد النبي بعوي من أجل الكشف والنيل منه بقوله "واش نيك لو باباه؟" فأجابه المسمى سعيد الناصري أن هذا لا يهمه إن كان يرغب في النيل منه أم لا بقوله "نيك باباه نيك امو نيك اللي بغيتي".

ولم ييأس المسمى سعيد الناصري من محاولة الإيقاع بالسجين المالي المذكور، حيث أعاد الكرّة مجددا بالمكالمة الهاتفية بينهما التي تم التقاطها بتاريخ 2023/05/05 على الساعة 12 و08 دقيقة، والتي اقترح فيها مرة أخرى على السجين المالي كتابة "ورقة" يشهد فيها أن له بذمة المسمى عبد النبي بعوي مبلغ 50 مليون وبأنه لن يذكر بعدها موضوع أية شاحنات أو غيرها (في إشارة إلى الشاحنات الصينية المتورطة في تهريب المخدرات). فرد عليه السجين المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بأنه متمسك بمبلغ الدين الإجمالي الذي له في ذمة المسمى عبد النبي بعوي الذي يقدر بأزيد من 3 مليار وبأنه غير مستعد للتنازل عن حقه هذا، وهو ما أحبط المسمى سعيد الناصري مجددا ودفعه إلى تحريض السجن المالي المذكور على قتل المسمى عبد النبي بعوي لحل مشكلته، وهو ما رفضه السجين المذكور وأبدى له بأنه لا يرغب في قتل هذا الأخير وإنما يطمح لاسترجاع حقه منه بالقانون، كما طالبه أيضا في مقطع لاحق بنفس المكالمة بالتوقف عن استفساره عن موضوع ما يدين به كل منهما للآخر وتأجيل ذلك إلى غاية خروجه من السجن والحديث عن ذلك مباشرة.

4 - بالنسبة للمسمى بلقاسم مير:

يعتبر المسمى بلقاسم مير صهر المسمى عبد النبي بعوي وأحد عناصر شبكته المتخصصة في ميدان تهريب المخدرات على الصعيد الدولي، حيث شاركه إلى جانب المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم في عدة عمليات في هذا الميدان خلال فترة ما قبل بناء الخندق الأمني قبل سنة 2013، والتي تم خلالها تهريب كميات من المخدرات تقدر بحوالي 3 أطنان الى 6 أطنان من مخدر الشيرة في كل مرة يتم تهريبها عبر منطقة الراشيدية والريش ورأس الخنفرة. كما يعد أيضا من مشاركيه في عملية تهريب 40 طن لمخدر الشيرة التي تم إحباطها وحجزها بمدينة الجديدة سنة 2015.

إضافة إلى ذلك، صرح المسمى علال حجي المقدم بموجب المسطرة عدد: 342/ ف و ش ق بتاريخ: 2023/10/23 أن بدايته في مجال تهريب المخدرات كانت خلال تعرفه على المسمى بلقاسم مير وهو صهر البرلماني المسمى عبد النبي بعوي الملقب ب"مالطي"، والذي

بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية وبين المواطن المالي المذكور، وظروف تمكينه من الفيلا المذكورة التي اثبت البحث أنهم يتداولونها فيما بينهم بطرق مشبوهة أيضا.

المسمى بلقاسم مير إدعى ايضا أنه في أواخر سنة 2014 أو أوائل سنة 2015 ونظرا لكون المواطن المالي لم يعد يجيب على مكالماته الهاتفية، فقد انتقل إلى مدينة الدار البيضاء إلى الفيلا المذكورة، عندها وجد أبوابها مفتوحة بالاضافة إلى المرآب و بعض الأثاث القديم والذي سبق أن اقتناه بها عندها بدأ أعمال الصيانة بها عن طريق شركة بناء لا يتذكر اسمها، علما أن البحث كما سبقت الإشارة إلى ذلك أثبت بكون مفاتيح الفيلا وقتها كانت بحوزة المواطن اللبناني وسام نادر مساعد المواطن المالي (وكان بها الخدم وحراس المواطن المالي المذكور) وظلت بحوزته إلى غاية سنة 2017 حيث استرجعها المسمى **سعيد الناصري** منه للإقامة بها مؤقتا حسب تأكيدات المواطن المالي والمسمى وسام نادر والمسمى **عبد الواحد شوقي** "بيباتكوم"، كما أن المسمى **سعيد الناصري** هو من قام بإصلاحات بالفيلا المذكورة بعد سنة 2017.

وعن الظروف المشبوهة لكيفية اقتنائه لفيلا بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة والفيلا المذكورة بحي كاليفورنيا بمدينة الدار البيضاء اللتان كانتا في ملكية المسماة **سامية موسى** الزوجة الثانية لصهره **عبد النبي بعوي** وكذا كيفية تفويتهما، فقد ادعى المعني بالأمر بأنه ونظرا لكونه يمتلك وصهره المسمى **عبد النبي بعوي** مناصفة المركب السياحي "شركة أفراح تاوريرت"، فإنه على إثر ضائقة مالية كان يمر بها فقد فوت له صهره المذكور سنة 2013 الفيلا بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة مساحتها 1000 متر مربع وفيلا بحي كاليفورنيا بمدينة الدار البيضاء مساحتها 1200 متر بعدما اتفقا على أن يفوت له حصته من المشروع السياحي المذكور، مشيرا إلى انه قد عمل على انجاز عقد البيع باسمه للفيلتين المذكورتين عن طريق الموثق ودون أداء المبلغ المالي في إطار صفقة تبادلية وتنازل عن حصته المقدرة في 50 % في المشروع المذكور " شركة أفراح تاوريرت" ، إلا ان المسمى **عبد النبي بعوي** <u>ومنذ سنة 2013 لم يعمل على تسجيل حصته بالمركب السياحي المذكور باسمه رغم مرور 10 سنوات تقريبا، دون أن يقدم أي تبرير لذلك</u>، كما أن المسمى **بلقاسم مير** رغم الضائقة المالية المزعومة لم يعمل على بيع العقارين المذكورين إلا بعد سنة 2018 ، علما بأن هذين العقارين كما سلفت الإشارة إلى ذلك كانا مسجلين باسم المسماة **سامية موسى** زوجة المسمى **عبد النبي بعوي** وتم تفويتهما بموجب وكالتين مزورتين باسم السالف الذكر إلى المسمى **بلقاسم مير** في ظروف مشبوهة ووفق عملية بيع صورية.

وما يؤكد صورية عملية البيع المذكورة هو أن المسمى **بلقاسم مير** وخلال الاستماع إليه حول الموضوع لم يستطع إعطاء إجابات عن كيفية تفويت العقارين المذكورين، حيث أفاد بان الفيلا التي فوتها له المسمى **عبد النبي بعوي** سنة 2013 والكائنة بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة مساحتها 1000 متر مربع تمت عن طريق الموثق بمدينة وجدة وقد حدد مبلغ البيع في ثمن لم يتذكره ودون أن يعرف إن كان العقار المذكور مسجل ساعتها باسمه أم لا، وإن كان البيع بموجب وكالة أم لا، مؤكدا بأن الموثق رفقة المسمى **عبد النبي بعوي** هما من تكلفا بالأمر. في حين أن الفيلا الكائنة بحي كاليفورنيا بمدينة الدار البيضاء مساحتها 1200 متر اقتناها من المسمى عبد النبي بعوي عن طريق موثق بمدينة الدار البيضاء، ودون أداء ثمن البيع عن

طريقه، مشيرا إلى ان عمليتي البيع تمتا عن طريق الموثق ودون المرور بمحاسبته او تادية ثمن البيع، وهو ما يؤكد الشكوك حول هذه العملية. بل أكثر من ذلك لم يستطع المعني بالأمر تحديد إن كان العقارين المذكورين كانا مسجلين باسم المسمى عبد النبي بعوي او اي شخص آخر، وإن كان البيع قد تم مباشرة بينهما أو عن طريق وكالة، وهو ما يؤكد الشبهات التي تم حسمها بخصوص هاته العملية كونها تمت باستعمال وكالتين مزورتين في عملية هي في الأصل تبقى في إطار تعامل له علاقة بالاتجار في المخدرات وتبييض الأموال.

وقد أكد المسمى بلقاسم مير معرفته بالمسمى سعيد الناصري منذ سنة 2011 او 2012 وذلك عن طريق صهره المسمى عبد النبي بعوي، أما بخصوص عملية تفويته الفيلا الكائنة بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة والتي مساحتها 1000 متر مربع والتي سبق أن اقتناها **بموجب الوكالة المزورة** من المسمى **عبد النبي بعوي** فقد أكد بأنها تمت عن طريق موثق بمدينة وجدة لفائدة فلاح المسمى الطيرش خالد، وقد حدد مبلغ البيع في ثمن لا يتذكره بما مقابله بقعة فلاحية تقدر بحوالي 3500000 درهم أو 4500000 درهم غرب مدينة وجدة وقد تمت العملية مرة أخرى عن طريق موثق ودون المرور عبر محاسبته.

أما بخصوص عملية تفويت الفيلا الكائنة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء مساحتها 1200 متر مربع والتي سبق أن اقتناها من المسمى عبد النبي بعوي **بموجب الوكالة المزورة** فقد ادعى أنه عمل على تفويتها سنة 2018 للمسمى **سعيد الناصري** مقابل مبلغ 16.500.000 درهم عن طريق موثق بمدينة الدار البيضاء، وقد تم أداء الثمن على الشكل التالي:

- ✓ سلمه نقدا مبلغ 6500000 درهم .
- ✓ سلمه 5 شيكات بقيمة 2000000 درهم للواحد أي ما مجموعه مليار سنتيم حيث سلمه في بادئ الامر مبالغ مالية على الشكل التالي:
- ✓ مبلغ 2000000 درهم نقدا.
- ✓ مبلغ 3000000 درهم نقدا.
- ✓ مبلغ 1000000 درهم نقدا.

أما المبلغ الباقي أي 4000000 درهم فقد سلمه جزء منه عبر دفوعات نقدا، فيما بقي له في ذمته 500000 درهم من قيمة الفيلا بالإضافة إلى مبلغ المراجعة الضريبية المحدد في 650000 درهم أي ما مجموعه 1150000 درهم ، و قد عمل بالموازاة مع ذلك في على إنجاز التزام دون المصادقة عليه بمصلحة تصحيح الإمضاءات، ليعمل فيما بعد على تفويت العقار باسمه.

وحول سبب تسلمه هذه المبالغ من المسمى **سعيد الناصري** بهذا الشكل والطريقة، فقد ادعى المعني بالامر بأن ما جعله يتسلم منه هذه المبالغ المالية عبر دفوعات هو حاجته لمبالغ مالية بالإضافة إلى الصداقة التي بينهما و صداقته مع صهره المسمى **عبد النبي بعوي**، وهي المبالغ المالية التي كان يعمل على ايداعها بحساب بنكي يسدد بموجبه أقساط قرض بنكي بالشركة العامة للابناك بقيمة تزيد عن 2 مليار سنتيم، مضيفا إلى أنه كلما أكمل له المسمى **سعيد الناصري** مبلغ 2000000 درهم يسلمه شيكا بنفس القيمة المالية، مدعيا انه أرجع له أربع

شيكات بنكية باسمه بنفس المبلغ في حين بقي يحتفظ بشيك بنكي واحد بنفس القيمة المالية وبقي لديه مبلغ 1150000 درهم لم يسدده بعد، وفي حال تسديده كان سيسلمه الشيك البنكي بقيمة 2000000 درهم ، حيث أبدى استعداده للإدلاء به عند الحاجة.

مع الإشارة إلى انه وخلال مجريات البحث، فقد ادعى من جهته المسمى سعيد الناصري بأنه دفع للمسمى بلقاسم مير نظير هذه الفيلا المذكور مبلغ 650 مليون سنتيم نقدا و05 شيكات بنكية بقيمة 200 مليون سنتيم لكل شيك و أحضر 05 شيكات بنكية بقيمة 200 مليون سنتيم لكل شيك ادعى بأنه كان قد سلمها وقتها على سبيل الضمان للمسمى بلقاسم مير وبأنه استرجعها منه بأكملها عكس ادعاءات هذا الأخير الذي أفاد بأنه لا يزال يحتفظ بأحد هذه الشيكات في انتظار استكمال تأدية قيمته من طرف سعيد الناصري، كما تبين أيضا كما سلفت الإشارة إليه بأن هذه الشيكات تخص شركة تسمة AKAB كان المسمى سعيد الناصري مسيرا لها وقدم استقالته منها منذ سنة 2007، أي قبل عملية تفويت هذه الفيلا في اسمه بحوالي 12 سنة، وهو ما يؤكد تضارب المزاعم بين الطرفين من أجل التغطية على الوجه الحقيقي لهذه المعاملات التي تؤكد مرة أخرى ما سبق أن صرح به في حقهم المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وأنها ليست سوى غطاء للعائدات المالية لعمليات الاتجار في المخدرات لإضفاء الشرعية عليها في إطار غسيل الاموال بعدما نجحت مخططاتهم بالتنسيق مع المسمى عبد النبي بعوي في الاستيلاء على هذه الفيلا بالتزوير وعلى وجه الإكراه من صاحبتها سامية موسى ثم فيما بعد من المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم.

إن التخبط في التصريحات بخصوص المبالغ المالية الضخمة وتفويت العقارات بين الأطراف المذكورة أعلاه باستعمال التزوير وطرق تدليسية ما هو إلا دليل واضح على كون المسمى مير بلقاسم ومن معه يحاولون التغطية على نشاطهم الإجرامي الأصلي ألا وهو الاتجار الدولي في المخدرات، إذ أن المعني بالامر حاول في عدة مرات التملص من المنسوب إليه من طرف المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم كونه يبقى الذراع الأيمن ومساعدا للمسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) في إطار تهريبه كميات من المخدرات ومن بينها عملية انصبت على كمية 10 أطنان من مخدر الشيرة قام بمناقشة تفاصيل تنفيذ هذه العملية مع المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) بورش لتكسير الأحجار بطريق وجدة في إتجاه مدينة السعيدية وذلك بحضور المواطن المالي المذكور والمسمى سعيد الناصري، حيث تم تحميل كمية المخدرات المذكورة على متن باخرة تعود ملكيتها للمسمى كريم باتريك بلمهدي تحمل إسم الصفصاف قبل أن يتم إجهاضها من قبل الحرس المدني الإسباني في عرض البحر.

أكثر من ذلك، فقد ظل التنسيق مستمرا بين المسمى مير بلقاسم وصهره عبد النبي بعوي والمسمى سعيد الناصري في إطار عمليات الاتجار الدولي في المخدرات مع المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم ، إذ أنه وفي غضون سنة 2015 ومباشرة عقب حجز كمية 40 طن من المخدرات التي كان يشارك في تهريبها وينظم سيرها المواطن المالي المذكور خلال تواجده بدولة موريتانيا رهن الإعتقال من أجل قضية تتعلق بالإتجار في المخدرات رفقة سائقه المسمى نبيل الضيفي ، حيث كان يعمل على التنسيق لعملية تهريب كمية 121 طن من مخدر الشيرة على مراحل والتي حجزت منها كمية 40 طن بالمغرب سنة 2015، اتصل

ثلاثتهم بالمواطن المالي المذكور ليخبروه خلال نفس المكالمة أن الشحنة المذكورة قد تم حجزها من قبل السلطات المغربية حيث عمل بناء على تحذيرهم بالاتصال بمواطن تركي يدعى "بختيار بلمز" الذي كان يقود الباخرة التي كانت ستقوم بنقل كمية المخدرات المحجوزة وطلب منه مغادرة المياه الإقليمية المغربية.

المسمى بلقاسم مير لم يقتصر نشاطه الإجرامي على الاتجار الدولي في المخدرات بل امتد إلى شبكات التهريب الدولي للذهب انطلاقا من مالي والنيجر حيث يعتبر كبار مهربي الذهب انطلاقا مالي والنيجر حسب تصريحات المواطن المالي المذكور .

وما يؤكد تورط المسمى بلقاسم مير وصهره المسمى عبد النبي بعوي هو تسلمهما لعدد من العربات المتحصلة من اموال المخدرات وغير متوفرة على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب، والتي سبق أن قام باستيرادها المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم من الصين، حيث قام بإرسال سبع (07) شاحنات منها للمسمى عبد النبي بعوي ثم قام بزيارة المستودع الذي كانت تتواجد به الشاحنات التي أعطاها لهذا الأخير والمتواجد بوسط مدينة وجدة بحضور المسمى مير بلقاسم والمسمى عبد النبي بعوي، وهي شاحنات تم استعمال واحدة منها في عملية نقل للمخدرات همت كمية 40 طن وتم اكتشاف أمرها بعد حجز مجموعة منها بمدينة وجدة بصدد تقطيعها وطمس معالمها للتغطية على النشاط الاجرامي الأصلي لهذه العصابة الإجرامية ألا وهو الاتجار الدولي في المخدرات، بالاضافة إلى ذلك فقد عمل المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم على توزيع سبع سيارات قام باستيرادها تم نقلها إلى مدينة وجدة إلى المسمى بلقاسم مير تكلفت شركة TERSO بنقلها إلى مدينة وجدة حيث كان بصدد تحضير معرض للسيارات.

وقد اتضح من خلال البحث المالي المجرى و استقراء وتحليل كشوفات الحساب المتعلقة بالحسابات البنكية للمسمى بلقاسم مير المفتوحة من لدنه بالشركة العامة للأبناك مايلي:

عرف حسابه البنكي الأول المفتوح بالشركة العامة عمليات إيداع لمبالغ مالية نقدية لما مجموعه 40.071.069،00 درهم مابين سنة 2001 و سنة 2016.
عرف حسابه الثاني بنفس المؤسسة البنكية عمليات إيداع لمبالغ مالية نقدية لما مجموعه 59.707.659،00 درهم ما بين سنة 2004 الى غاية سنة 2019.

وقد ادعى المعني بالأمر في نفس السياق بكون المبالغ النقدية التي تم ضخها بحسابه البنكي سنة 2018 تمثل عائدات بيعه فيلا كائنة بشارع مكة بمدينة الدار البيضاء لفائدة المسمى سعيد الناصري، حيث كان يمده هذا الأخير بمبالغ مالية نقدية على رأس كل شهر أو 03 أشهر بعدما سلمه شيكات بمبالغ مالية تتراوح ما بين 2.000.000,00 درهم و 2.500.000,00 درهم كضمانة، والتي كان يرجعها إليه بعد تسليمه قيمتها نقدا، دون الإدلاء بنسخ هذه الشيكات، وهي التصريحات التي تبقى مجانبة للصواب وتخالف الإجراءات القانونية الجاري بها العمل بشأن تفويت العقارات والذي دفع بها المعني لإخفاء المصدر المشبوه لتلك الإيداعات النقدية .

إذ أن المسمى مير بلقاسم أعطى تبريرات واهية لهذه المعاملات زاعما بان مصدرها هو مداخيل نشاطه في مجال الانعاش العقاري والمجال الفلاحي وأيضا تسلمه من والده قيد حياته لمبالغ مالية نقدية، دون أن يدلي بأية وثيقة تأكد مزاعمه، علما أن هذه الإيداعات النقدية استمر ضخها بحسابه البنكي حتى بعد وفاة والده، وهو ما يؤكد تورطه ضمن عصابة للاتجار في المخدرات وانخراطه في عمليات لتبييض أموال متحصلة من هذا النشاط المحظور تحت غطاء نشاط عقاري وفلاحي خصوصا وأن اعتماد المبالغ المالية النقدية في المعاملات بدل الشيكات البنكية والتحويلات البنكية يتم على إخفاء أعمال محظورة.

أكثر من ذلك فإن الأبحاث التقنية بينت على أن المسمى بلقاسم مير له عدة مكالمات هاتفية مع المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم منذ سنة 2013 عكس ما صرح به سابقا بالاضافة إلى مكالمة هاتفية سنة 2017 كما أنه كان يتواجد بمدينة الرباط بالاضافة إلى المسمى عبد النبي بعوي وبنفس المنطقة التي كان يتواجد بها المسمى سعيد الناصري إثر الاستماع إلى المواطن المالي من طرف هذه الفرقة بتاريخ 2023/08/15 .

الأبحاث الميدانية والتقنية الداعمة:

*** تم رصد (07) اتصالات هاتفية ما بين رقم النداء المغربي 212661136299+ لمستعمله مير بلقاسم (عبر التطبيقات المفتوحة للعموم : kacem el Mir) ورقم النداء 212674608459+ لمستعمله المسمى الحاج أحمد بنبراهيم خلال الفترة الممتدة من 2013/11/15 الى 2013/12/13.**

***بتاريخ 2023/08/15 ، رصد مكالمتين هاتفيتين على الساعة 21 و 45 دقيقة و39 ثانية ، و على الساعة 22 و 58 دقيقة و 25 ثانية، حيث تم رصد الرقم الهاتفي 212661135757 لمستعمله سعيد الناصيري عبر هاتين المكالمتين بحي الرياض بالرباط و بالضبط على مستوى شارع النخيل .**

*** بتاريخ 2023/08/15 ، رصد مكالمتين هاتفيتين على الساعة 22 و 57 دقيقة و14 ثانية ، و على الساعة 22 و 58 دقيقة و 53 ثانية، حيث تم رصد الرقم الهاتفي 212661136299 لمستعمله بلقاسم مير عبر هاتين المكالمتين بحي الرياض بالرباط و بالضبط على مستوى شارع النخيل.**

***بتاريخ 2023/08/15 ، رصد اخر مكالمة هاتفية في يومه على الساعة 16 و 37 دقيقة و08 ثانية حيث تم رصد الرقم الهاتفي 212661542154 لمستعمله بعوي عبد النبي عبر هاته على مستوى طريق دار السلام بالرباط .**

5 - بالنسبة للمسمى فؤاد اليزيدي:

المعني بالامر الذي يعد محل ثقة المسمى **عبد النبي بعوي** وشقيقه المسمى **عبد الرحيم بعوي**، كما يعمل على تهريب الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات من طرف عناصر هذه الشبكة.

بعد مواجهته بنتائج الأبحاث والتحريات الميدانية إعترف المعني بالأمر بصحة تصريحات المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم** بخصوص السيارة من نوع مرسيديس S-500

مؤكدا أنه قام فعلا بإستيراد سيارة من نوع مرسيديس S-500 من ألمانيا خلال نهاية شهر اكتوبر من سنة 2013 بناء على طلب المسمى **عبد النبي بعوي** الذي سلمه في هذا الإطار نقدا جميع المستحقات المالية الخاصة بشراء وتعشير ونقل هذه السيارة والمقدرة في 110 مليون سنتيم حيث تم تسليم هذه السيارة لمهرب المخدرات المسمى عبد الواحد الغيزاوي بواسطة المواطن المالي بن ابراهيم الحاج أحمد.

المسمى **فؤاد اليزيدي** صرح أنه خلال اليوم الموافق لـ 2013/10/30 وصلت شاحنة نقل السيارات وعليها السيارة من نوع **S-500** في وقت باكر من الصباح (بتوجيه منه) الى الشقة التي كان يقطن بها المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم** حيث كان المسمى **فؤاد اليزيدي** حاضرا بعين المكان وأشرف على تسليم هذه السيارة للمواطن المالي المسمى **الحاج احمد بن ابراهيم** ثم غادر الى حال سبيله، وهي السيارة التي تم إحدازها لمهرب المخدرات المسمى **عبد الواحد الغيزاوي** خلال صباح نفس اليوم من قبل المواطن المالي المذكور وبصندوقها الخلفي مبلغ مليون أورو من أجل اقتناء كمية من مخدر الشيرة قصد تهريبها خارج المغرب.

المسمى **فؤاد اليزيدي** سبق له كذلك أن قام باقتناء سيارة من نوع رونج روفر والتفاوض بشأن ثمنها بدولة ألمانيا وبذلك بطلب من المسمى **عبد النبي بعوي** حيث قام صهر هذا الأخير المدعو **ميربلقاسم** باداء ثمنها بنفسه، في حين قام المصرح بأداء مستحقات التعشير الخاص بهذه السيارة قبل أن يعمل على تسليمها للمسمى **مير بلقاسم** بناء على طلب صهره المسمى **عبد النبي بعوي**.

المعني بالأمر قام خلال نفس عملية الإستيراد بجلب سيارة من نوع مرسيديس S-350 لفائدة عبد النبي بعوي حيث خضعت لجميع الإجراءات الخاصة بالتعشير وقام المسمى **عبد النبي بعوي** بالتكفل بكافة مصاريف نقلها وشرائها وتعشيرها وشحنها إلى المغرب.

إضافة إلى ذلك أثبتت التحريات التقنية أن المسمى **فؤاد اليزيدي** قد أجرى عدة مكالمات هاتفية مع المسماة **دليلة بزوي** خلال شهر غشت من سنة 2017، حيث صرح في شأنها كونه لا يعرفها شخصيا وبأن المكالمات الهاتفية التي جمعته بها قد تكون راجعة الى كون المسمى **عبد النبي بعوي** هو من طلب منها الإتصال به هاتفيا من أجل أن يحجز لها غرفة بفندق BE-LIVE بمدينة السعيدية دون أن يلتقيها مباشرة.

وكما سلفت الإشارة إلى ذلك فإن المسمى **فؤاد اليزيدي** استفاد بدوره من إحدى شقق السعيدية التي كانت في ملكية المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** دون أي وجه حق، وقام بتعريضه للنصب. وفي هذا الإطار صرح المسمى **فؤاد اليزيدي** بأن المسمى **سعيد الناصري** هو من كلفه ببيع شقتين من هذه الشقق وطلب منه ايجاد مشتر لهما، فلبى طلبه وقام بتوجيه المشتريين إلى مكتب الموثقة قصد استكمال إجراءات البيع، وأضاف المسمى **فؤاد اليزيدي** أنه بمجرد تسلمه لثمن بيع هاتين الشقتين من كل من المشتريين **عبد الصمد عشوري وعبد المولي عتيقي**، حيث كانت إحداها بقيمة 960000 درهم والثانية بقيمة 740000 درهم، قام بالاحتفاظ بعمولته من بيع هذه الشقة الأخيرة الذي يقارب مبلغ 90.000 درهم وقام بإيداع باقي المبلغ وهو 650.000 درهم عن طريق تحويل بنكي لفائدة المسمى **سعيد الناصري**.

أما بخصوص الشقة الثانية بقيمة 960000 درهم فقد ادعى المسمى **فؤاد اليزيدي** أنه سلم شيكا بنكيا بقيمة 200.000 درهم للمسمى **توفيق زنطار** مرافق المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** وأكمل لهما بقية المبلغ نقدا على دفعات حسب زعمه، إلا أنه لم يدل بأية وثائق تؤكد

عرض عليه فكرة تهريب المخدرات إلى دولة الجزائر عبر الشريط الحدودي الفاصل بين المغرب والجزائر، وبالفعل قبل المسمى **علال حجي** بهذه الفكرة بعدما أخبره المسمى **بلقاسم** مير أن دوره سيتجلى في التنسيق واستقبال الشحنات من مخدر الشيرا القادمة من منطقة كتامة وكذا توفير الوسائل اللوجيستيكية والبشرية من أجل تهريب الكميات من مخدر الشيرا إلى دولة الجزائر، وخلالها بدأ المسمى **علال حجي** في استقطاب مجموعة من الأشخاص من أجل مساعدته في هذا النشاط المتعلق بتهريب المخدرات ومن بينهم المسمين: **سليمان حاجي، أحمد حاجي، عبد القادر بنعودة، عبد القادر عبدلاوي** ومجموعة من الأشخاص الأخرين، حيث كانت أول عملية لتهريب المخدرات نفذها المسمى **علال حجي** بتنسيق مع المدعو **بلقاسم مير** قدمت من مناطق زراعة القنب الهندي في اتجاه الحدود الجزائرية.

المسمى **علال حجي** أكد انه قام بالتنسيق مع المسمى **سليمان حاجي وأحمد حاجي** من اجل استقبال شحنة المخدرات المراد تهريبها وتجهيز الوسائل اللوجيستيكية وكذا البشرية من أجل تهريبها إلى دولة الجزائر عبر الشريط الحدودي الفاصل بين المغرب والجزائر، وبالفعل قام المذكورين أخيرا باستقطاب بعض الأشخاص لمساعدتهم في ذلك، حيث تم تهريب تلك الكمية إلى دولة الجزائر باستعمال دراجات نارية وكذا سيارات رباعية الدفع عبر عدة مخارج بالجدار العازل بالحدود المغربية الجزائرية، حيث يتم تقسيم الكمية المطلوب تهريبها إلى عشرة اجزاء ثم تفريقها على عدة مخارج وعلى دفعات. وعلى نفس المنوال، توالت عمليات تهريب كميات من مخدر الشيرا التي قام بها المسمى علال حجي عبر الجدار الفاصل بين المغرب والجزائر وذلك لفائدة المدعو **بلقاسم مير** وصهره المسمى **عبد النبي بعوي** الملقب ب"**مالطي**".

المعني بالأمر وخلافا لما أثبتته مجريات البحث، ادعى تعرفه على المواطن المالي المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم**، في غضون صيف سنة 2014 عن طريق أحد السماسرة الذي لا يعرفه وذلك اثر عرضه ضيعة فلاحية مساحتها 12 هكتار والتي كان يقطن بها بمدينة وجدة بها سكن اقتناها سنوات التسعينات بمبلغ مالي لم يتمكن من تحديده، حيث حدد له ثمن البيع في 3 مليار سنتيم، غير انه وبعد اطلاعه عليها أعجب بها دون أن يقدم أدنى عرض وغادر إلى حال سبيله. مضيفا في ادعاءاته بأن المواطن المالي المذكور حل بعدها لزيارته بوجدة رفقة زوجته المسماة **لطيفة رأفة** وأخبره بكونه على علم من طرف المسمى **سعيد الناصيري** بتوفره على فيلا بمدينة الدار البيضاء، وطلب منه رفقة زوجته لطيفة رأفة وضعها رهن إشارتهما لمدة خمسة أشهر من أجل الإقامة بها وهو ما مكّنه منهما دون مقابل حسب زعمه، علما ان الأبحاث المجراة أكدت وقائع مخالفة لذلك إذ أن المواطن المالي المذكور لم يكن بحاجة إلى سمسار مجهول من أجل التعرف على المسمى مير بلقاسم في صيف سنة 2014، لكونه كان وقتها يعرف هذا الأخير ويتواصل معه هاتفيا منذ سنة 2013 حسب ما أسفرت عنه التحريات التقنية الهاتفية، كما كان على علاقة مع صهره وشريكه **عبد النبي بعوي** أيضا منذ سنة 2013 وربطته بهذا الأخير علاقات تجارية من بينها اقتناؤه منه شقق بمدينة السعيدية، بل أكثر من ذلك وما يفند التصريحات الكاذبة للمعني بالأمر هو أن المواطن المالي انفصل عن زوجته المذكورة في شهر ماي 2014، وكانت إقامتهما بهذه الفيلا منذ أوائل سنة 2014، كما أن المواطن المالي تم ايقافه فيما بعد في إطار قضية تتعلق بالاتجار الدولي بالمخدرات بموريتانيا سنة 2015 وبقي مجموعة من مساعديه واتباعه يستغلون الفيلا المذكورة إلى غاية سنة 2017، مما يبين بأن هذه التصريحات مجانبة للصواب الهدف منها تضليل البحث بخصوص العلاقة المشبوهة التي تجمع

3. سعيد الناصري، مغربي، مزداد بتاريخ 1969.08.13 بزاكورة، من والديه محمد بن عبد السلام وطامة بنت امبارك، مطلق وأب لابن وابنة، مسير شركة، يقطن 216 شارع مكة كاليفورنيا بالدار البيضاء، يحمل بطاقة التعريف الوطنية عدد: BH77848.

4. مير ابلقاسم، مغربي، مزداد بتاريخ 1967/09/27 بوجدة، من والديه يحيى بن رابح و عائشة بنت محمد، متزوج من ثلاثة زوجات وله عشر أبناء، منعش عقاري ومسير شركة GMC وشركة MIR LOGEMENT ، يقطن شارع الأمير مولاي الحسن رياض اسلي رقم 349 وجدة ، يحمل بطاقة التعريف الوطنية عدد: F323301.

5. فؤاد اليزيدي، مغربي وحامل للجنسية الألمانية، مزداد بتاريخ: 1979/12/21 بوجدة، من والديه محمد بن محمد و فاطمة بنت عمرو، متزوج أب لطفلين، تاجر ومسير مطاعم، يقطن بحي الكندي الزنقة 88 الرقم 19 الناظور، حامل لبطاقة التعريف الوطنية عدد: S409216.

6. سعيد الطنجي، مغربي، مزداد بتاريخ:1978/05/30 بالصخيرات، من والديه محمد بن مبارك وفاطنة بنت محمد، متزوج وأب لثلاثة ابناء ، عميد الشرطة ممتاز رئيس فرقة محاربة العصابات بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بولاية أمن البيضاء، رقمه المهني 59324، رقم تأجيره 1150442، يقطن بجسمان 02 الطابق الثاني الشقة 06 باشكو الدار البيضاء، رقم بطاقته للتعريف الوطنية عدد:AD80272.

7. نوفل أحمامي، مغربي مزداد بتاريخ: 1969/08/29 بوجدة، من والديه محمد بن أحمد وحورية بنت أحمد، متزوج وأب لإبنين، موظف بالمديرية العامة للأمن الوطني برتبة عميد شرطة ممتاز، رقمه المهني 54534 يقطن بتجزئة النجد 01 ساحة اللؤلؤ الرقم 14 سيدي يحيى وجدة بطاقة تعريفه الوطنية عدد: F258472.

8. حميد أمية، مغربي، مزداد بتاريخ 1976/10/11 امزيزل ميدلت، من والديه عسو بن موحى وموح وعائشة بنت سعيد، متزوج وأب لثلاثة أبناء، دركي برتبة مساعد أول وحاليا قائد المركز الترابي للدرك الملكي أنكاد، رقمه المهني 24624/C رقم بطاقته المهنية 1567141910 عنوانه السكن الوظيفي للدرك الملكي أنكاد، بطاقة تعريفه الوطنية عدد: UB22113.

9. محمد معزوزي، مغربي، مزداد بتاريخ: 1988/02/16 بخنيفرة، من والديه الحسين بن حماد وفاطمة بنت سيدي محمد، متزوج وأب لطفل واحد، دركي برتبة رقيب أول (ضابط للشرطة القضائية) يعمل بالمركز الترابي أنكاد، رقمه المهني: 43035، رقم تأجيره : 1618042612 يقطن بمركز الدرك الملكي أنكاد وجدة، بطاقة تعريفه الوطنية عدد: V263195.

10. سليمة بلهاشمي، مغربية، مزدادة بتاريخ 1959/02/06 بوجدة، من والديها يحي بن هاشم وفاطمة بنت الشادلي، مطلقة أم لابن واحد، موثقة بمدينة وجدة، تقطن شارع مولاي الحسن تجزئة كولف اسلي الرقم 07 وجدة، بطاقة تعريفها الوطنية عدد:F207682.

11. أمين جديد، مغربي، مزداد بتاريخ: 1974/11/08 بالدار البيضاء، من والديه عبد الكبير بن محمد وأمينة بنت محمد، موثق، متزوج، يقطن بكولف سيتي فيلا 23 المدينة الخضراء بوسكورة الدار البيضاء، بطاقة تعريفه الوطنية عدد: BJ153021.

ادعاءاته هاته، مما يؤكد بأن هذه الشقة الرابعة أيضا تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق من طرف المسميين سعيد الناصري وفؤاد اليزيدي، علما أن هذا الأخير أكد بأنه كان يعلم بأن هاتين الشقتين الأخيرتين مسجلتين باسم المواطن المالي المذكور مما يعني أنه ليس للمسمى سعيد الناصري أي حق في تكليفه بالبحث عن مشترين لها أو استفادته من ثمن بيعهما.

من خلال التحريات المالية التي تم القيام بها تبين أن المسمى فؤاد اليزيدي يتوفر على حساب ببنك افريقيا، ومن خلال تحليل هذا الحساب اتضح ما يلي:

- أنه قام بإيداع سنة 2022 لمبالغ مالية نقدا لما مجموعه 3.768.359,50 درهم.
- أنه قام بإيداع سنة 2023 لمبالغ مالية نقدا لما مجموعه 662.593،00 درهم.
- انه تلقى سنة 2022 تحويل مالي من المسمى بعوي عبد الرحيم (أخ بعوي عبد النبي) بقيمة 712.620,00 درهم.
- أنه تلقى سنة 2023 من السالف الذكر لما مجموعه مبلغ 7.380.000,00 درهم.

بالنسبة للإيداعات النقدية، بررها المعني بالأمر بأن مصدرها هو عائدات المطاعم التي يملكها بمدينة السعيدية، كما برر بعض المعاملات بينه وبين المسمى عبد الرحيم بعوي المتمثلة في اقتناء قارب بمحركين ودراجة مائية "jet sky"، في حين لم يبرر المعاملة بينه وبين هذا الأخير وقيمتها 5.000.000,00 درهم موضوع تحويل مالي من نفس الشخص، وادعى أنها تدخل في إطار مخالصة تمت بينهما حيث قامت شركة " BIOUI TRAVAUX " بتفويت حق استغلال قطعة أرضية تابعة للملك البحري بالسعيدية سنة 2013 بموجب عقد في الموضوع لفائدته، في حين التزم هو بتوريد رمال الشاطئ لفائدة الشركة. وفي سنة 2023 قامت الشركة باسترداد هذه القطعة الأرضية موضوع الاستغلال مقابل أداء المسمى عبد الرحيم بعوي لمبلغ 5.000.000,00 درهم لفائدة المسمى فؤاد اليزيدي تمثل قيمة كمية الرمال التي تم توريدها للشركة المذكورة، وأن عملية الاسترداد تمت أيضا بموجب عقد مكتوب.

ما يفند تصريحات المسمى فؤاد اليزيدي، هو أن عقد استغلال القطعة الأرضية التابعة للملك البحري لا يتضمن مبلغ التفويت، كما أنه لا يشير إلى التزام السالف الذكر بتوريد رمال الشاطئ للشركة كمخالصة أو اتفاق بينهما، هذا إضافة الى كونه لا يملك أي مقلع خاص بالرمال، ولم يدل بأي فواتير ذات صلة باستثناء وصولات التسليم للرمال في اسم شركة " BIOUI TRAVAUX"، مع العلم أن التحويل المالي بالمبلغ المذكور تم انطلاقا من الحساب البنكي الشخصي للمسمى عبد الرحيم بعوي وليس الحساب البنكي الخاص بتلك الشركة، فضلا عن كون عملية اقتناء الرمال تدخل ضمن مصاريف الشركة وفي غياب الفواتير والوثائق المحاسبية يتعذر تبريرها ضمن الحصيلة السنوية على مستوى مديرية الضرائب.

6- بالنسبة للمسميين عربي طيبي و اسماعيل المعلم:

كما سلفت الإشارة إليه، فإنه إلى جانب مشاركة عناصر شبكة عبد النبي بعوي وسعيد الناصري في كمية 40 طن من مخدر الشيرة التي تم حجزها بمدينة الجديدة سنة 2015، فإن جزء من هذه الحمولة يقدر بحوالي 08 أطنان ترجع ملكيته إلى كل من المسمى العربي طيبي (بطاقة تعريفه الوطنية عدد: FD20360) وشريكه المسمى اسماعيل المعلم الملقب بـ "ولد الريفية" اللذان ينشطان بدورهما في هذا المجال.

وقد سبق للمواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم أن شارك المعنيان بالأمر في عدة عمليات لتهريب المخدرات، حيث كان يتكلف بنقل كميات المخدرات الخاصة بهما انطلاقا من الحدود الجزائرية المغربية (بعد أن يقوم بإيصالها الى منطقة التسليم بعض معاونيهم من عائلة المسمى الطيبي العربي) إلى غاية مدينة طبرق الليبية، حيث بلغت الكمية الإجمالية لمخدر الشيرة التي قام بتهريبها لفائدة المعنيين بالأمر حوالي 50 طن مقسمة أساس تهريب 03 أطنان في كل عملية.

ومقابل دوره في عمليات التهريب الدولي للمخدرات التي أنجزها لفائدة المسميين عربي طيبي وإسماعيل المعلم، فقد كان المعنيان بالأمر يسلمانه مبالغ مالية نقدا بالمغرب ومن بينها مبلغ مالي أزيد من 500 مليون سنتيم تم ايداعه في البنك في غضون سنة 2013 باسم زوجة المواطن المالي وقتها الأوكرانية المسماة ARTYBA SHEVA YULIANNA عن طريق BON DE CAISSE، حيث جاء صديقه عربي طيبي برفقة المسمى إسماعيل المعلم المدعو ولد الريفية إضافة الى مدير الوكالة البنكية للتجاري وفا بنك بمنطقة بركم والتقوا بالمواطن المالي المذكور وزوجته الأوكرانية بالمقر الجهوي لمؤسسة التجاري وفا بنك بوجدة، وهناك قام المسمى عربي طيبي ومرافقيه بإيداع المبلغ المذكور نقدا بالمؤسسة البنكية المذكورة وفتح حساب بعملة الأورو بإسم المواطنة الأوكرانية وبه رصيد 10 آلاف أورو، وقامت هذه الأخير لاحقا بسحب هذا المبلغ بواسطة بطاقتها البنكية بعدما قامت بمغادرة التراب المغربي والسفر الى دولتها أوكرانيا.

ونظرا لعلاقة الصداقة التي تجمع بين عربي طيبي ومدير الوكالة البنكية التجاري وفا بنك بمنطقة عين بني مطهر، فإن هذا الأخير سلمه BON DE CAISSE الخاص بالمواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم، فضرب المسمى عربي طيبي موعدا للمواطن المالي المذكور وحل رفقة المسمى عبد الواحد الغيزاوي للقاء هذا الأخير وتسليمه هذا الوصل بإحدى محطات الوقود بباحة للإستراحة على الطريق السيار بمكناس.

هذه المعطيات أنكرها جملة وتفصيلا المسمى العربي طيبي عند البحث معه في شأنها، كما هو الحال لإنكاره أية علاقة مع المواطن المالي الحاج احمد بن ابراهيم، غير أن هذه الادعاءات تم تفنيدها بنتائج الأبحاث والتحريات المالية المنجزة على مستوى مؤسسة التجاري وفا بنك، حيث ثبت فعلا بأن المواطنة الأوكرانية ARTYBA SHEVA YULIANNA (جواز سفرها عدد AK838233) الزوجة السابقة للمواطن المالي المذكور سبق أن تم اكتتاب في اسمها عدة سندات الصندوق غير المسماة Bons de Caisse Anonymes على مستوى وكالة بني مطهر التابع للمؤسسة البنكية المذكورة، كما تبين في نفس السياق أن المسمى "العربي طيبي"، الذي يتوفر على حساب بنكي بنفس الوكالة البنكية، سبق له فعلا أن استفاد من تحصيل مبلغ 2.082.758,62 درهم بتاريخ 2015.01.15 والذي سبق اكتتابه بتاريخ 2014.01.15 في اسم المواطنة الأوكرانية المذكورة في إطار سندات الصندوق غير المسماة Bons de Caisse Anonymes. وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة التي تجمع المعني

بالامر مع مهرب المخدرات المالي المذكورة وبقية عناصر هذه الشبكة الإجرامية عكس ادعاءاته التي أنكر فيها هذه المعطيات. (انظرو طيه بتفصيل المحضر التقني المنجز في هذا الإطار المؤرخ بتاريخ 2023.12.20)

البحث المالي بخصوص السالفي الذكر:

1- بالنسبة للمسمى العربي طيبي:

يملك المعني عدة حسابات بنكية يبقى أهمها الحسابات البنكية المفتوحة بالبنك الشعبي وبنك التجاري وفا بنك، وفيما يلي نورد أهم العمليات البنكية التي طالت الحسابات البنكية النشطة التالية:

1- بالنسبة للحسابات البنكية المفتوحة بالبنك الشعبي:

يملك المعني حسابا بنكيا مفتوحا بالبنك الشعبي تحت رقم **211112532474000**7 وقد عرف أهم العمليات البنكية التالية:

- بتاريخ 2012/02/07، توصل بتحويل مالي من طرف المسمى إسماعيل المعلم قيمته 700.000,00 درهما.
- بتاريخ 2012/03/05، توصل بتحويل مالي من طرف المسمى اسماعيل المعلم قيمته 12.000,00 درهما.
- بتاريخ 2012/04/10، توصل بتحويل مالي من طرف المسمى اسماعيل المعلم قيمته 40.000,00 درهما.
- بتاريخ 2012/06/21، توصل بتحويل مالي من طرف المسمى اسماعيل المعلم قيمته 195.000,00 درهما.

- وقد توصل حسابه البنكي خلال سنة 2012، بإيداعات نقدية وصلت في مجموعها ما يناهز 5.700.000,00 درهما.

- وفي سنة 2013 توصل حسابه بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 6.080.000,00 درهما.

- وفي سنة 2017 توصل حسابه بإيداعات نقدية لمبلغ 160.000,00 درهما.

ليصل مجموع الايداعات النقدية التي توصل بها هذا الحساب ما يناهز 11.940.000,00 درهما معظمها كان بين سنتي 2012 و2013.

B- الحساب الثاني:

المفتوح تحت رقم: 212117374755 0015 وقد سجل هذا الحساب ايداعات نقدية خلال سنة 2014 بلغت ما يناهز 1.000.000,00 درهما وخلال سنة 2015 بلغت مجموع الايداعات النقدية لما يناهز 4.130.000,00 درهما.

C- الحساب الثالث:

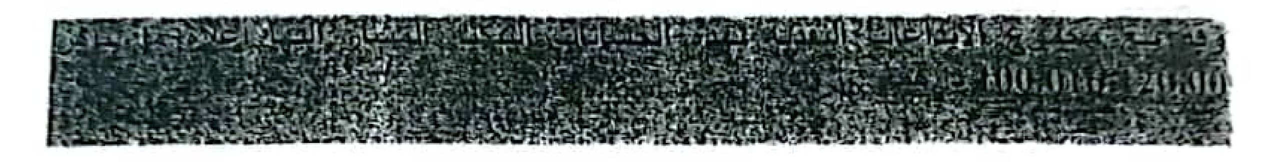
المفتوح تحت رقم 211117374755 0033 عرف هو الأخر عدة عمليات ايداعات نقدية بلغت سنة 2016 ما يناهز 19.300.000,00 درهما.

2- بالنسبة للحسابات البنكية المفتوحة ببنك التجاري وفا بنك:

يملك المعني عدة حسابات بنكية مفتوحة بهذه المؤسسة ويبقى أهمها هو الحساب البنكي المفتوح تحت عدد: 00060B00031711921110 حيث قام:

- بتاريخ 2020/09/01 قام بإيداع مبلغ مالي نقدي قيمته 15.900.000,00 درهما.

- كما بلغ مجموع الايداعات النقدية لمبالغ مختلفة بهذا الحساب ما يناهز 15.960.000,00 درهما.



عقب مواجهته بمصدر هذه الايداعات النقدية التي طالت حساباته البنكية الشخصية والتي بلغت ما يناهز 100.016.120,00 درهم، صرح المسمى اسماعيل المعلم أنها من عائدات تجارته في الملابس الجاهزة خاصة "سراويل دجين" التي كان يقتنيها من سوق القريعة بالدار البيضاء ويعيد بيعها بوجدة، وكذا التعامل بما يعرف ب noire في بيع الشقق والبقع الأرضية التابعة لشركاته، لكنه أكد أنه لا يملك أي إثبات بخصوص ما يدّعيه، مما يؤكد أن هذه الايداعات النقدية تبقى من عائدات تجارته في المخدرات نظرا لعلاقته مع المسمى **عربي طيبي** وتأسيسهما لشركات تنشط في مجال العقار للتمويه عن نشطاهما الحقيقي المتمثل في تجارة المخدرات في ظل وجود تحويلات مالية قام بها المعني لفائدة المسمى **عربي طيبي**، وما يثبت ذلك أيضا هو علاقة المسمى **عربي طيبي** ببارون المخدرات المواطن المالي المسمى **الحاج أحمد بن ابراهيم** من جهة، إضافة إلى ما أثبتته التحريات التقنية من وجود علاقة مشبوهة بين المسمى **اسماعيل المعلم** وبين المسمى **عبد النبي بعوي** عن طريق تبادلهما لمجموعة من المكالمات الهاتفية، رغم أنه عند استفساره عن علاقته بهذا الأخير نفى وجود أي اتصال أو علاقة تربط بينهما.

وقد حاولت هذه الفرقة استدعاء المسمى اسماعيل المعلم من أجل تقديمه أمامكم إلا أنه تعذر ذلك لتواجده في حالة فرار واختفائه عن الأنظار حيث يجهل مكان تواجده حاليا، وبناء عليه تم تنفيذا لتعليماتكم الشفوية نشر مذكرة بحث في حقه على الصعيد الوطني،

ومتى تم إيقافه سوف يتم إشعاركم بذلك في حينه وتقديمه امامكم بموجب إجراء مسطري في الموضوع.

7- بخصوص المسميين خالد سداس وأمبارك البارودي

من خلال تحليل كشوفات الحساب الخاصة بالمسمى عبد الرحيم بعوي المفتوح بالقرض الفلاحي، تبين أن هناك العديد من العمليات البنكية بينه وبين المسمى خالد سداس، هذا الاخير توصل بما يناهز 69.000.000,00 درهما من المسمى عبد الرحيم بعوي في شكل تحويلات مالية وتسوية شيكات بنكية، كما توصل هو من المسمى خالد سداس بمبلغ 12.000.000,00 درهما، وحري بالذكر أن هذا الأخير هو المدير العام لمجموعة شركة ""BIOUI TRAVAUX ويضطلع بمهام التسيير المالي والإداري لهذه المجموعة، ومن خلال البحث المالي المنجز بخصوص هذا الاخير تبين أنه يتوفر على 05 حسابات بنكية مفتوحة بالتجاري وفابنك وحسابات بنكية أخرى مفتوحة ببنك افريقيا، القرض الفلاحي، الشركة العامة، والتي عرفت إيداعات نقدية بمبالغ مهمة أبرزها:

- احدى الحسابات المفتوحة بالتجاري وفابنك عرف إيداعات نقدية بلغت ما يناهز 17.252.100,00 درهم خلال السنوات الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018.
- حساب آخر مفتوح بنفس المؤسسة البنكية عرف إيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز مبلغ 148.652.500,00 درهم ما بين سنتي 2009 و 2012.
- حساب مفتوح بالشركة العامة عرف خلال سنة 2012 إيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 27.000.000 درهم من طرف المسمى مبارك البارودي.
- باقي الحسابات الأخرى عرفت تحويلات مالية وتسوية شيكات بنكية بمبالغ مالية مهمة.

وفي معرض تصريحاته بخصوص هذه الحسابات البنكية أفاد المسمى خالد سداس أن جميع الحسابات البنكية المفتوحة ببنك التجاري وفابنك والشركة العامة على الرغم من أنها مفتوحة باسمه، إلا أنها تخص شركة" BIOUI TRAVAUX" وكان هو مسير هذه الحسابات البنكية باعتباره المدير المالي للمجموعة، في حين أشار أنه لا يملك شخصيا إلا ثلاث حسابات بنكية مفتوحة بكل من بنك: التجاري وفابنك، بنك افريقيا والقرض الفلاحي.

وفيما يتعلق بالإيداعات النقدية بالتجاري وفابنك والشركة العامة المشار إليها أعلاه، صرح أن مصدرها عبارة عن قروض شخصية من المسمى مبارك البارودي وهو أحد تجار مواد البناء بمدينة مكناس، قام بإقراضها للشركة من أجل تدبير نفقات أداء أجور العمال ومصاريف الأوراش.

فيما يخص العمليات البنكية التي طالت حساباته البنكية التي ادعى أنها شخصية، وهي في أغلبها عبارة عن تحويلات مالية أو تسوية شيكات بنكية فهي تخص أجره الشهري ونصيبه من الأرباح عن كل سنة في شركة " BIOUI TRAVAUX" المحددة في 5 في

المائة، فضلا عن تفويته لمجموعة من العقارات لفائدة عبد الرحيم بعوي بموجب عقود توثيقية أدلى بنسخ منها.

ومواصلة للأبحاث بخصوص مصدر الايداعات النقدية المذكورة، أكد المسمى امبارك الباردي تصريحات خالد سداس وأضاف أن جميع الايداعات المالية النقدية التي طالت تلك الحسابات البنكية المفتوحة بالقرض الفلاحي والشركة العامة تدخل في إطار قروض منحها للشركة المذكورة باتفاق مع المسمى عبد النبي بعوي، مشيرا أن مجموع المبالغ المالية التي كان يقرضها سنويا للشركة وصلت الى 35.000.000،00 درهم، وذلك خلال الفترة ما بين سنة 2008 الى غاية سنة 2012، في مقابل حصوله على نسبة 2 في المائة من الارباح السنوية للشركة.

وباستفسار المسمى امبارك الباردي عن مصدر هذه المبالغ المالية الضخمة، أفاد أنها متحصلة من مدخراته من تجارة بيع مواد البناء، علاوة عن قروض بنكية حصل عليها، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول المصدر المشبوه لهذه المبالغ المالية خاصة أن شركة " BIOUI TRAVAUX" في غنى عن الإستدانة من أشخاص طبيعيين أمثال المعني بالنظر إلى رقم المعاملات السنوي الذي كانت تحققه مجموعة شركات بعوي.

المعنيان بالأمر تبقى تعاملاتهما مشبوهة ونفس الامر بالنسبة للمبالغ المالية النقدية التي كان يتم إيداعها بالحسابات البنكية في اسم خالد سداس من طرف امبارك الباردي، وبالتالي شبهة غسل الاموال تبقى قائمة بخصوصهما.

8- بخصوص المسمى هشام الوافي:

يتوفر المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم على أكثر من ستين لقب يستعملهم لتلقي أمواله أو إرسالها عن طريق "الصرافة" بالمغرب وباقي دول شمال و غرب إفريقيا. وفي هذا الإطار كان يتعامل مع عدد كبير من "الصرافة" المكلفين بنقل مبالغ مالية بطرق غير شرعية وهي أموال متحصلة من تجارة المخدرات ومن بينهم المسمى هشام الوافي هذا الأخير يعمل لفائدة مشغله حسن أجبلي والذي يتعامل مباشرة مع صراف من جنسية مصرية يدعى أبو نورة والذي يتعامل بدوره مباشرة مع المسمى عبد النبي بعوي حيث يطلب منه هذا الأخير تحويل مبالغ مالية مهمة عائدة من تجارة المخدرات لفائدة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم أو لفائدة باقي المتعاملين معه في مجال الإتجار في المخدرات، وبخصوص المسمى هشام الوافي فقد سبق للمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم ان تعامل معه كصراف في عدة عمليات منها:

* **العملية الأولى:** في غضون سنة 2013، كان المسمى عبد النبي بعوي في حاجة لتمويل شراء فيلا لنفسه بحي كاليفورنيا بالقرب من المحل التجاري أمود حيث قام المدعو أبو نورة بناء على طلب المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بإرسال مبلغ مليون ومائة وخمسين ألف اورو (أي ما يعادل وقتها 11 مليون وخمسمائة ألف درهم مغربي) الى الصراف المسمى هشام الوافي حيث تسلمه المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم شخصيا بمعية المسمى سعيد الناصري والمسمى عبد النبي بعوي بالقرب من مقهى PAUL بالمعاريف وهو المقهى المقابل لمقهى كانت تسمى CARGO وهو المبلغ الذي تم إيداعه بسيارة المسمى عبد النبي بعوي من نوع رونج روفر زرقاء اللون وقام بنقلها شخصيا لإتمام عملية شراء الفيلا المذكورة.

2- بالنسبة للحسابات البنكية المفتوحة ببنك التجاري وفا بنك:

يملك المعني بالأمر عدة حسابات بنكية مفتوحة بهذه المؤسسة البنكية وهي كالآتي:

A- الحساب البنكي الأول:

المفتوح تحت عدد: **000894N00043012421140** وقد عرف هذا الحساب البنكي ما بين سنتي 2013 و2019 ايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز **24.093.143,00** درهما. نورد من أهمها ما يلي:

- خلال سنة 2013 قام بعملتي ايداع نقدي بلغت في مجموعها مبلغ 300.000,00 درهما، كانت بتاريخ 2013/08/10.
- خلال سنة 2014 قام بايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 4.805.000,00 درهما.
- خلال سنة 2015 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 7.395.443,00 درهما.
- خلال سنة 2016 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 8.652.200,00 درهما.
- خلال سنة 2017 قام بايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 1.811.700,00 درهما.
- خلال سنة 2018 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 1.108.800,00 درهما.
- خلال سنة 2019 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 20.000,00 درهما.

B- الحساب البنكي الثاني:

المفتوح تحت عدد: **000988S00043002421140**، وقد عرف هذا الحساب البنكي ما بين سنة 2012 وسنة 2015 ايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز **13.717.937,00** درهما. وفيما يلي أهم الايداعات النقدية التي تناولت مبالغ مهمة:

- خلال سنة 2012 قام بايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 6.570.000,00 درهما.
- خلال سنة 2013 قام بايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 6.640.000,00 درهما.
- خلال سنة 2014 قام بايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 310.000,00 درهما.
- خلال سنة 2015 قام بايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 197.937,00 درهما.

* بخصوص العملية الثانية، فقد همت تحويل مبلغ مليون أورو تمت بناء على اوامر المسمى الحاج احمد بن ابراهيم لصراف مصري يدعى محمد السويسي والذي أرسلها له تحت إسم الحاج بوقاتة الموريتاني (الوقاتة تعني الساعة باللهجة الموريتانية)، حيث تسلم المعني بالأمر المبلغ المذكور من المسمى هشام الوافي بنفس المكان السابق بحضور المسمى سعيد الناصري و عبد النبي بعوي حيث قام هذا الأخير بأخذ هذا المبلغ لتكملة ثمن شراء للفيلا بحي كاليفورنيا المقابلة للمحل التجاري أمود.

* العملية الثالثة، همت أيضا مبلغ مليون أورو، تسلمها المسمى الحاج احمد بن ابراهيم من الصراف المصري المدعو ابو نورة بناء على اوامر من المسمى عبد النبي بعوي وقد تمت هذه العملية لفائدة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بإسم محمد الكنتي الأزوادي حيث تسلم شخصيا المبلغ المذكور من الصراف المسمى هشام الوافي بفيلا زوجته السابقة المسماة لطيفة رافا (لطيفة رأفت) بحي السويسي بالرباط حيث ساهمت هذه الأخيرة شخصيا رفقة خدمها بالمنزل في وضع المبلغ المذكور بخزنة حديدية بالطابق التحت أرضي بنفس الفيلا، وقام المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بصرفه لاحقا رفقة باقي المبالغ المالية -التي كان يتلقاها نظير نشاطه المتمثل في الإتجار الدولي في المخدرات – سواء لتغطية مصاريفه الشخصية أو تمويل نشاط تهريب المخدرات.

* العملية الرابعة: همت مبلغ مليون وستمائة ألف أورو تسلمه المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم من المسمى هشام الوافي بمدارة بالقرب من مقهى PAUL بالمعاريف المقابلة لمقهى CARGO بالدار البيضاء وقد صادف هذا اليوم وصول المسمى فؤاد اليزيدي الى الدار البيضاء ومعه سيارة من نوع مرسيديس من صنف S500 حيث تم إستيراد هذه السيارة من طرف شركة مسجلة في إسم المسمى فؤاد اليزيدي عن طريق ميناء الناظور البحري، وتم إنزال السيارة من نوع مرسيديس من صنف S 500 الى المرآب تحت أرضي تابع للعمارة التي بها الشقة التي اشتراها من المسمى عبد النبي بعوي وهناك قام المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم شخصيا بوضع مبلغ مليون أورو بالحقيبة الخلفية للسيارة من نوع ميرسيديس S500 والتي قام بقيادتها المسمى عبد الواحد لغزاوي وسافر بها الى خارج مدينة الدار البيضاء حيث كانت هذه السيارة عبارة عن هدية تلقاها من المسمى عبد النبي بعوي أما مبلغ مليون أورو فقد قام المسمى عبد الواحد لغزاوي بصرفه في اقتناء كمية من مخدر الشيرة تمهيدا لتنفيذ عملية لاحقة للتهريب الدولي للمخدرات، أما بقية المبلغ فقد تم صرفه كما يلي: 400 ألف أورو سلمه المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم للمسمى سعيد الناصري من أجل تأمين الطرق لتمرير كميات المخدرات بخصوص عمليات التهريب القادمة في حين احتفظ لنفسه بمبلغ 200 ألف أورو لتغطية مصاريفه الشخصية.

وقد تم إجراء مواجهة بين المسمى هشام الوافي والمواطن المالي الحاج احمد بن ابراهيم، فأكد هذا الأخير أقواله بشأن المعني بالأمر والتي أثبتتها أيضا التحريات التقنية الهاتفية وشهادة الشهود، إضافة إلى إفادة المواطن المالي المذكور بأنه سبق أن منح المعني بالأمر الفيلا التي كان يقطن بها بشارع مكة بحي كاليفورنيا سنة 2016 أو 2017، وذلك بناء على طلب المسمى هشام الوافي الذي اتصل به هاتفيا عبر تطبيق الواتساب عندما كان المواطن المالي المذكور سجينا بموريتانيا، فأعطى هذا الأخير تعليماته لمدير أعماله وسام نادر المقيم بهذه الفيلا حيث وضعها رهن إشارة المسمى هشام الوافي الذي استغلها في إقامة حفل زفاف إحدى قريباته.

في المقابل، أكدت التحريات التقنية وشهادة الشهود استخدام المسمى هشام الوافي لأرقام هاتفية أسفرت نفس التحريات بخصوص لائحة مكالماته الهاتفية بأنه كان يتواصل عبرها

مع مجموعة من أطراف هذه القضية من قبيل سعيد الناصري، عبد النبي بعوي، سميرة شريف مسعودي، عبد العالي الغوماري، ومساعدي المواطن المالي المسميان توفيق زنطار ونبيل ضيفي.

بالنسبة للبحث المالي الخاص بالمسمى هشام الوافي:

بتفحص الجواب الصادر عن بنك التجاري وفا بنك، تبين أن المسمى هشام الوافي يملك حسابين بنكيين تناولا عمليات ايداع نقدية مهمة وهي كالآتي:

**** بخصوص الحساب البنكي عدد: 00350H30492521110 تناول الايداعات النقدية كالآتي:**

- خلال سنة 2009 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 579.050,00 درهما.
- خلال سنة 2010 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 394.500,00 درهما.
- خلال سنة 2013 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 1.600.000,00 درهما.
- خلال سنة 2014 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 3.847.800 درهما، منها إيداع نقدي بتاريخ 2014/01/02 لمبلغ 1.115.000,00 درهما.
- خلال سنة 2015 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 2.669.000,00 درهما.
- خلال سنة 2016 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 2.804.000,00 درهما.
- خلال سنة 2017 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 867.500,00 درهما.
- خلال سنة 2018 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 755.200,00 درهما.
- خلال سنة 2019 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 1.334.200,00 درهما.
- خلال سنة 2020 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 397.590,00 درهما.
- خلال سنة 2021 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 835.600,00 درهما.
- خلال سنة 2022 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 4.171.000,00 درهما.
- خلال سنة 2023 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 2.272.800,00 درهما.

**** بخصوص الحساب البنكي عدد: 00350H000304925 تناول الايداعات النقدية كالآتي:**

- خلال سنة 2020 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 222.400,00 درهما.
- خلال سنة 2021 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 869.400,00 درهما.
- خلال سنة 2022 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 3.206.600,00 درهما.
- خلال سنة 2023 بلغت مجموع الايداعات النقدية ما يناهز 2.033.700,00 درهما.

- ليصل مجموع الايداعات النقدية التي توصل بها هذا الحساب ما يناهز 28.860.340,00 درهما

في الختام، تبين من خلال البحث المتواصل مع المعنيين بالأمر محاولتهم التنسيق فيما بينهم في شأن التصريحات التي يدلون بها أمام هذه الفرقة حول الأفعال الإجرامية المرتكبة من طرفهم، ورغم ذلك لم ينجحوا في تضليل البحث بخصوص مجموعة من التفاصيل التي أدلوا

بعدة تناقضات في شأنها كما سلفت الإشارة إلى ذلك بهذا التقرير والتي تمت مواجهتهم بها بمحاضر أقوالهم المرفقة طيه.

كما أسفرت التحريات التقنية المنجزة على لائحة المكالمات الهاتفية عن رصد لقاء جمع بين كل من المسميين سعيد الناصري وبلقاسم مير بتاريخ **2023.08.15** بحي الرياض بالرباط وبالضبط على مستوى شارع النخيل ابتداء من الساعة 21 و 45 دقيقة و39 ثانية، وذلك إلى جانب تواجد المسمى عبد النبي بعوي بدوره في نفس اليوم في هذه المدينة، وذلك تزامنا مع بداية البحث المنجز من طرف هذه الفرقة بخصوص الأفعال الإجرامية المنسوبة إلى المعنيين بالأمر استنادا إلى ما صدر في حقهم وقتها بمجموعة من مواقع الأنترنت والجرائد الالكترونية، وهو اللقاء الذي لم ينكره المسمى سعيد الناصري عند مواجهته به مدعيا بأنه التقى فقط بالمسمى مير بلقاسم من أجل إقناعه حسب ادعائه بإرجاع الشيك الخامس الذي ظل يحتفظ به نظير تأديته له قيمة الفيلا التي اقتناها منه رغم كونه أدى له كامل ثمنها، لكون بلقاسم مير حسب زعمه رفض الأمر بدعوى أنه يطلب منه مقاسمته في مبلغ الضريبة على الأرباح TPI، وهي مزاعم كاذبة تفضح سوء التنسيق بين عناصر هذه الشبكة بخصوص تصريحاتهم أمام هذه الفرقة، لكون التبرير الذي قدمه المسمى بلقاسم مير في شأن احتفاظه بهذا الشيك الخامس هي أن سعيد الناصري لم يؤد له قيمته، وما فضح هذه الأكاذيب بخصوص مغزى وموضوع هذا اللقاء التنسيقي بين المعنيين بالأمر أن بلقاسم مير أنكر حتى حضوره هذا اللقاء ومقابلته عبد النبي بعوي أو سعيد الناصري بمدينة الرباط يومها بتاريخ **2023.08.15**.

تجدر الإشارة إلى ما يلي:

* أنه قد تمت مواجهة الماثلين امامكم بنتائج عمليات التقاط المكالمات الهاتفية التي قاموا باجراءها إنطلاقا من هواتفهم النقالة والتي تم التقاطها تنفيذا للأوامر الرئاسية المرجعية.
* انه لفائدة البحث فقد تم تفعيل إجراء إغلاق الحدود في حق غالبية الأشخاص المقدمين أمامكم وذلك تنفيذا لتعليماتكم الشفوية في الموضوع.
* أن نسخة من هذه المسطرة ستتم إحالتها على إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بمدينة الدار البيضاء قصد الإدلاء بمطالبها النهائية في الموضوع.
* أن نسخة من هذه المسطرة ستتم إحالتها على مكتب الصرف بمدينة الرباط قصد الإدلاء بمطاليه في الموضوع.
* أن المحجوزات التي حجزها على ذمة هذه القضية ستتم إحالتها على كتابة ضبط نيابتكم.
* أنه قد تم حجز السيارة من نوع I-10 التي كانت في حوزة المسمى **سعيد الناصري** وذلك رهن إشارة العدالة.

*أن المسمى **اسماعيل المعلم** (بطاقة تعريفه الوطنية عدد:**F314734**)، يوجد حاليا في حالة فرار، وقد تم بناء على تعليماتكم الشفوية نشر مذكرة بحث في حقه.

*أن الأبحاث والتحريات لا زالت جارية بخصوص مجموعة من الوقائع التي توصل إليها البحث في هذه القضية، بما في ذلك بخصوص جميع الأشخاص الأخرين المشتبه تورطهم مع المقدمين أمامكم في ارتكاب الأفعال الإجرامية المشار إليها بالموضوع أعلاه، ومتى تم القيام بالمتعين سيتم إحالة نتائج هذه الأبحاث على أنظاركم بموجب إجراء مسطري في الموضوع.

الخلاصـــــة

يتضح من خلال مجريات الأبحاث والتحريات المنجزة في هذه القضية، ووسائل الإثبات التي تم تجميعها، أن الماثلين أمامكم يشتبه في ارتكابهم للجنايات والجنح المسطرة أعلاه والتي لم يطلها أمد التقادم وخاصة:

1- جناية التزوير في محرر رسمي واستعماله والمشاركة، التي تأكدت من خلال:

- تضمين سجل تصحيح الإمضاءات لتوقيع مزور بشكل عمدي من قبل موظفين عموميين قصد إضفاء شرعية على وكالة استعملها المسمى **عبد النبي بعوي** في تسهيل الاستيلاء على عقارين بمشاركة المسمى **مير بلقاسم**.

- تضمين ضابط الشرطة القضائية **سعيد الطنجي** لبيانات غير صحيحة بمحضر استماع أضفى عليه المشرع طابع الرسمية ونخص بالذكر "سوف تدلي بها لاحقا" أي الصور الفوتوغرافية، في حين أن هذه الصور كانت وقتها بين يديه، وقد تعمد عدم إدراجها لأن من شأن إدراجها أن يغير مجريات البحث لصالح المسماة **جميلة بطيوي** ويفسد مخطط **عبد النبي بعوي** من أجل الحصول على وسيلة ضغط تجبر زوجته وقتها **سامية موسى** على التنازل عن شكايتها ضده من أجل التزوير.

- عدم تضمين ضابط الشرطة القضائية **نوفل احمامي** بمحضر معاينة الذي أضفى عليه المشرع طابع الرسمية مشاهدته لوجود تكرار الرقم الترتيبي 126 الأول بتاريخ 2013.01.02 والثاني بتاريخ 2013.01.14 واكتفائه بتضمين معاينة هذا الأخير فقط الذي يتوافق مع المعطيات المضمنة بالوكالة، وهو ما يؤكد سوء نيته بعدم إثارة شبهة ارتكاب **عبد النبي بعوي** والموظفين العموميين بجماعة وجدة لجناية التزوير في محرر رسمي.

2- جنحة الاتجار الدولي في المخدرات ونقل وحيازة وتصدير المخدرات خارج الدوائر الجمركية بالمغرب باستعمال ناقلات ذات محرك، التي تأكدت من خلال:

- حجز شاحنة محملة بكمية من مخدر الشيرة من خلال المكتب المركزي للأبحاث القضائية سنة 2015 وهي شاحنة كان قد تسلمها **عبد النبي بعوي** من المواطن المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** كما تم تفصيله أعلاه، وشحنة المخدرات هاته كانت تخص بالإضافة إلى السالفي الذكر كلا من المسمين **سعيد الناصري ومير بلقاسم والعربي الطيبي واسماعيل بلمعلم**.

- حجز كمية 77 كيلوغرام من مخدر الشيرة في شهر أكتوبر 2023 لدى شبكة متخصصة في تهريب المخدرات عبر الشريط الحدودي الشرقي وخاصة انطلاقا من منطقة عين بني مطهر، والتي أكد الأشخاص الموقوفون المتورطون في هذه العملية أنهم يعملون لفائدة عدة تجار مخدرات ومن بينهم المسميين **عبد النبي بعوي ومير بلقاسم**.

- اقتناء المواطن المالي المذكور لمجموعة من الشقق بمدينة السعيدية حيث تم الأداء بعائدات متحصلة من الاتجار في المخدرات، جزء منها تسوية لحساب بين **عبد النبي بعوي** وتاجر المخدرات المدعو **أمومن** بالنيجر، والجزء الأخر تسلمه **عبد النبي بعوي** نقدا بالقرب من فندق شيراتون بالدار البيضاء عند توقيعه عقود البيع، وهو ما ثبت بشهادة الشهود.

- وجود ارتباط وثيق بين عبد الواحد الغزاوي وسعيد الغزاوي وهم من ذوي السوابق القضائية في ميدان الاتجار في المخدرات من جهة وبين المسمين سعيد الناصري وعبد النبي بعوي إضافة إلى المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم من جهة أخرى، ويتضح ذلك من خلال:

- تسلم كل من الشقيقين عبد الواحد وسعيد الغزاوي والمسمى سعيد الناصري من المواطن المالي المذكور مبلغ 1 مليون و150 ألف أورو بمنزل زوجة هذا الأخير وقتها لطيفة رافة في إطار التنسيق لعملية تهريب مخدرات، وقد ثبت ذلك من خلال شهادة الشهود ونتائج الأبحاث التقنية.

- اقتناء المسمى عبد النبي بعوي لسيارة من نوع مرسيدس s500 لفائدة عبد الواحد الغزاوي والتي تسلمها عن طريق المواطن المالي المذكور.

- تسليم المواطن المالي للمسمى عبد النبي بعوي لمبلغ مالي قدره 1 مليار و150 مليون سنتيم من أجل تمويل اقتناء فيلا بحي كاليفورنيا، وهو ما ثبت من خلال تصريحات البائع محمد لحلو الذي أكد أنه تسلم مبلغ مليار و100 مليون سنتيم تقريبا من عبد النبي بعوي وقام بإيداعه مباشرة بحسابه البنكي، وتأكد أيضا من الكشوفات البنكية التي أثبتت هذه العملية.

- استمرار الاتصالات الهاتفية بين سعيد الناصري والمواطن المالي المذكور طيلة فترة تواجده بالسجن سواء بموريتانيا أو بالمغرب انطلاقا من سنة 2015 إلى غاية شهر ماي من السنة الجارية 2023.

3- جنحة غسيل الأموال وتهريب العملة الصعبة دون تصريح من أجل تمويل الاتجار الدولي في المخدرات، والتي تأكدت من خلال:

- وجود عشرات المعاملات المالية بمبالغ مالية كبيرة جدا بين الماثلين امامكم وخاصة من العملة الصعبة، مما يبين الإرتباط الوثيق بين نشاط التهريب الدولي للمخدرات ونشاط تبييض الأموال الذي يمارسه كل من **عبد النبي بعوي، عبد الرحيم بعوي، مير بلقاسم، سعيد الناصري، فؤاد اليزيدي، خالد سداس وامبارك البارودي والعربي الطيبي، واسماعيل بلمعلم وهشام الوافي وعبد العالي الغماري**، حيث لم يستطع أي واحد من هؤلاء خلال البحث المالي الذي أخضعوا له تبرير مصادر الأموال التي قاموا بتداولها فيما بينهم أو إيداعها لدى المؤسسات البنكية.

4- حيازة واستعمال وتداول عربات متحصلة من أموال المخدرات وغير حاصلة على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب، والتي تأكدت من خلال:

- قام مهرب المخدرات المالي **الحاج أحمد بن ابراهيم** باستيراد 11 شاحنة و61 سيارة من دولة الصين سنة 2014 متحصلة من عائدات المخدرات، ثم حاول مرارا الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداولها بالمغرب لكنه لم يفلح، مما دفعه إلى توزيعها على عناصر الشبكة الإجرامية للاتجار الدولي في المخدرات التي ينتمي إليها من أجل إنجاح تصريف هذه السيارات في إطار غسل الأموال، بمن فيهم المسمون **عبد النبي بعوي، وبلقاسم مير، عبد الواحد لغزاوي، وفؤاد اليزيدي**، وصرافين مغاربة وأجانب وغيرهم، وهي الشاحنات التي ثبت تورط إحداها في نقل كمية 40 طن من مخدر الشيرة التي تم حجزها بمدينة الجديدة سنة 2015.

- إثبات كون المسمى سعيد الناصري سبق له فعلا أن توصل بست سيارات صينية متحصلة من عائدات المخدرات ترجع ملكيتها للمواطن المالي المذكور، ثم قام باستغلال منصبه كرئيس للمكتب المديري لفريق الوداد البيضاوي وعمل على نقل هذه السيارات غير المطابقة للقوانين من عند تاجر المخدرات المالي المذكور والاحتفاظ بها وركنها لمدة طويلة بالمركب الرياضي بنجلون بالدار البيضاء الخاص بتداريب فريق كرة القدم للنادي المذكور، قبل أن يقوم بالتخلص منها بعد نقلها فيما بعد إلى وجهة مجهولة، وهو ما تم إثباته بشهادة مستخدمي المركب الرياضي المذكور.

5- جنحة الادلاء والتصريح ببيانات ووقائع كاذبة بعلم بعدم صحتها، وذلك من خلال:

- الاتفاق والتنسيق والتخطيط بين كل من عبد النبي بعوي وخالد سداد، وعصام الدين عراض (الضحية المزعوم)، رشيد حموا، بوفلجة بنقاشو، وحسن ماني على فبركة قضية الضرب والجرح والسرقة التي تم تلفيقها للمسمى عبد اللطيف موسى شقيق المسماة سامية موسى زوجة عبد النبي بعوي وقتها، من أجل الضغط عليها من طرف هذا الأخير للتنازل على شكايتها ضده من أجل التزوير، حيث تم اعتقاله على ذمة هذه القضية ولم يفرج عليه إلا بعد الإدلاء بتنازل منها على هذه الشكاية.

- إدلاء المسماة دليلة بزوي بشهادة تعلم بعدم صحتها -بتواطؤ مع عبد النبي بعوي الذي أثبت البحث أنها تربطها به علاقة غير شرعية- من أجل إنشاء وسيلة إثبات لتوريط المسماة جميلة البطيوي.

6- حمل الغير على الادلاء بوشاية كاذبة وعلى التصريح وتقديم إقرارات كاذبة باستعمال الضغط والتهديد، والتحريض على التبليغ عن جريمة بعلم بعدم وقوعها، وذلك من خلال:

استخدام الضغط والتهديد من طرف سعيد الناصري لحمل مستخدمي مركب بنجلون التابع لنادي الوداد الرياضي الذي يرأسه، من أجل تغيير تصريحاتهم بمحاضر أقوالهم وتحريف الوقائع الصحيحة التي سبق أن أدلوا بها، وتحريضهم على الإدلاء ببيانات كاذبة وغير صحيحة عن طريق تحرير إشهاد ينفون من خلاله ما جاء في تصريحاتهما السابقة التي أدليا بها أمام هذه الفرقة وتسليمه وثيقة تؤكد ذلك، وقام بطردهم بعد رفضهم الانصياع إليه وهدد الشاهدة فاطمة أريم بتلفيق قضية التزوير ضدها من أجل الزج بها في السجن، كما حرض الشاهد عبد الحق عنيني على توجيه شكاية أمام النيابة العامة ضد عناصر الفرقة الوطنية بمزاعم تغييرهم لأقواله التي سبق أن أدلى بها أمامهم.

7- الامتناع عن القيام بأعمال تدخل في مهام الشرطة القضائية، وذلك من خلال:

-احتفاظ ضابط الشرطة القضائية نوفل احمامي بملف يتضمن تعليمات واضحة للنيابة العامة بخصوص شكاية عبد الرحيم موسى نيابة عن ابنته سامية موسى من أجل التزوير، دون إنجازه المطلوب إلى حين توصله بتنازل المشتكية عن شكايتها والإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين يخصها، وذلك بعد اعتقال كل من والدتها جميلة البطيوي بالدار البيضاء من أجل السرقة و شقيقها عبد اللطيف موسى بوجدة من أجل الضرب و الجرح باستعمال السلاح الأبيض والسرقة. وهو ما كان يتماشى مع مخططات عبد النبي بعوي ودفاعه لبلوغ مبتغاهم.